

قَوْلُ بَدْرِ جَالِبِ نَرْ

تَقْلِيمُ :

مُحَمَّدٌ آدِصْفُ الْمُحْسِنِ

الْقَتْدَارِي

رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن
ذكر الله

فوائد رجالية

شبكة كتب الشيعة



تأليف

محمد آصف المحسنى القندهارى

زعيم الحركة الاسلامية الافغانية

shiabooks.net

رابطه يدیل < mktba.net

اشرف على طبعه وتصحيحه خد متا للعام و تقربا الى الله تعالى

احمد على الشيخزاده الكابلى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين خالق السموات والارضين ، باعث
الأنبياء والمرسلين . والصلاة والسلام على افضل سفرائه المقربين
محمد الأمين وآله الطاهرين الاوصياء المعصومين واوليائهم
الصالحين . واللعنة الدائمة على اعدائهم اعداء الدين .

يقول المحتاج الى رحمة ربه الكريم الغفور محمد آصف
المحسنى ابن الحاج محمد ميرزا ابن المرزا محمد محسن بن محمد
حسين بن محمد تقى عفى عنه وعنهم - ان هذه الرسالة تتضمن
بحوثا فى علم الرجال وفى غيره مما يرجع الى احوال اسناد
الروايات ، وسميتها ب (فوائد رجالية) . اسأل الله تعالى
ان ينفع بها اخوانى المحصلين ويجعلها - بفضلهم وكرمهم - ذخرا
لى يوم لا ينفع مال ولا بنون انه رؤف مجيب .

ويا حبذا لو رآه مدرسا الحوزات العلمية - أيدهم الله
تعالى - صالحا لتدريس الطلاب والمحصلين المتوسطين
وقبلوه بعنوان المدخل الى علم الرجال .

الفائدة الأولى

فى دلائل الوثاقة والمدح

من البديهى عدم حجية الخبر الكاذب وعدم الاعتناء به ،
فلا بد فى حجية كل قول من احراز صدقه اما وجدانا واما تعبدا
كما اذا اطمئن بصدور الخبر او يكون المخبر صادقا ، وصدق
المخبر اما باحراز عدالته و وثاقته واما باثبات حسنه واجتنابه عن
الكذب . وقد ذكروا لاثبات الوثاقة والحسن امورا :

١- اختيار النبى (ص) او الامام (ع) رجلا لتحمل الشهادة
او ادائها فى وصية او وقف او طلاق او محاكمة او بنحوها فانه اذا
انضم اليه ما دل على اعتبار العدالة فى الشاهد ، ثبت عدالة
الرجل .

٢- ترحم المعصوم على رجل او ترضيه عنه او بنحو ذلك ،
فانه لا يعقل صدور ذلك منه الا بالنسبة الى ثقة عدل . بل الترحم
والترضى و بنحوهما من المشائخ يفيد ذلك .

٣- تسليم الامام فى الحرب ، الراية بيد شخص ، فانه
يكشف عن وثاقته و امانته ، ضرورة ان الراية قطب الحرب وعليها
تدور رحاها و تسهل الخيانة ممن حملها ، فلا بد ان يكون الحامل

عدلا ذا ملكة قوية لا يقدر الخصم الغدار على خداعه .
 ٤- ارسال الامام رجلا رسولا الى خصمه او غير خصمه ، فانه يقضى بعدالة الرجل ، لان فقد ها يوجب بتجوز ارتشائه مسن المرسل اليه و تغييره الرسالة او الجواب ، نعم ربما يقتضى الحكمة خلاف هذا الاصل و هو غير ضائر فى اصالة العدالة فى الرسول .
 ٥- تولية الامام رجلا على الموتى او على الحقوق المالية ، فانه لا يعقل ذلك الا للعدل الثقة الامين .

٦- تولية الامام رجلا على صقع اوبلد ، فانه لا يعقل ان يولى غير العدل المرضى على رقاب المسلمين و اموالهم و احكامهم .
 ٧- اتخاذ الامام رجلا وكيلا او خادما ملازما او كاتباً ، فانه منه (ع) تعديل له ، ضرورة استلزام ارجاع شئ من ذلك الى غير العدل مفاسد عظيمة .

٨- اذن الامام لرجل فى الفتوى و الحكم . فانه اعدل شاهد على عدالته ، ضرورة عدم شرعية مباشرة غير العدل الثقة شيئا منهما بالاجماع و النصوص بل الضرورة .

٩- كون الرجل من مشائخ الاجازة فعن السيد الداماد (قد ه) فى الرواشح السماوية : ان للمصدق (ره) اشياخا كلما سمي واحدا منهم فى سند الفقيه . قال رضى الله عنه كجعفر بن محمد بسن مسرور فهؤلاء اثبات اجلاء و الحديث من جهتهم صحيح نس عليهم بالتوثيق او لم ينس ، انتهى . و الحاصل ان جمعا من علماء الفن

جعلوا المشايخ اغنياء من التوثيق .

١٠- كون الرجل من شهداء كربلاء فانه اقوى البراهيين و
اعدل الشهود على وثاقته ، ضرورة ان العدالة هي الملكة الباعثة
على الاتيان بالواجبات وترك المحرمات ، و اى ملكة اقوى من
الملكة الداعية الى الجود بالنفس كما ذكره الفاضل العماقاني (ره)
وعقبه بخطابة حسنة حملها على ادائها حبه باصحاب ابي عبيد
الله ، الحسين (ع) وهذا الحب من كمال ايمان هذا الفاضل
حشره الله و ايانا مع الامام الشهيد واصحابه .

١١- تشرف الرجل برؤيته الحجة المنتظر - عجل الله له
فرجه الشريف - بعد غيبته فانه يستشهد به على كونه فى مرتبة
اعلى من رتبة العدالة ، ضرورة انه لا يحصل تلك القابلية الا
بتصفية النفس و تخلية القلب من كل رذيلة و عراء الفكر عن كل
قبيح ، و قد سمى جمع كثير فازوا بلقائه عجل الله فرجه الشريف
لا حظ اسمائهم فى صفحة ٢١١ مقدمة تنقيح المقال .

١٢- حب النبي (ص) او الامام شخصا ، فقيل انه دليل
الوثاقة ضرورة ان الحب لا يكون الا عن رضا بالمحبوب و افعاله . و
لا يعقل من المعصوم التابع لرضا لرضا الله و سخطه لسخط الله
ان يرضى عن من يرتكب الكبيرة او يصرع على الصغيرة .

١٣- كون الرجل من اهل اسرار الامام و تعليمه له اياها

المنايا و البلايا فانه من أقوى دلائل الوثاقة والعدالة .

١٤- مصاحبه المعصوم ، فيقال ان توصيف احد بمصاحبه

لاحد المعصومين (ع) من امارات الوثاقة .

١٥- تأليف كتاب او اصل . فقد قيل ان كون شخص ذا كتاب

او اصل اماره على حسنه .

١٦- كثرة الرواية عن المعصوم ، لما روى عن الصادق (ع)

اعرفوا منازل الرجال منا على قدر روايتهم عنا و لغيره كما فـى

اوائل كتاب الكشى .

١٧- من اليه طريق للشيخ الصدوق (ره) فقيل انه من

المدوحين .

١٨- تصحيح رواية ، توثيق لرواتها ، فان الحكم بصحة

رواية لا يصح الا مع احراز وثاقة رواتها .

فاذا صح احد الاعلام رواية فهو توثيق منه لرواتها . وربما

قيل بعدم التوثيق اذا كان المصحح لم يكثر تصحيحاته لاحتمال

الغفلة و اما اذا كثرت فيكون تصحيحه توثيقا .

١٩- رواية ابن ابي عمير و صفوان بن يحيى و البزنطى عن

احد فيكون ثقة كما صرح به الشيخ فى كتاب العدة و ياتى نقله فى

الفائدة الخامسة و العشرين و دليله عليه ، انه علم من حالهم انهم

لا يرسلون و لا يروون الا عن يشقون بهم .

٢٠- وقوع الشخص في سند رواية رواها اصحاب الاجماع المذكورين في رجال الكشي (١) فقل بصحة كل حديث رواه احد هؤلاء اذا صح السند اليه ، ولو كانت روايته عن ضعيف فضلا عما اذا كانت عن مجهول او مهمل . والظاهر من بعضهم عدم التوثيق والتحسين ، وانا يجب قبول روايته في خصوص المورد فلو وقع هذا الضعيف او المجهول في رواية ليس في سندها احد اصحاب الاجماع لا يقبل روايته .

٢١- توصيف احد بانه عالم او فاضل او فقيه او محدث او بنحو ذلك فانه مدح مدرج له في الحسان .

٢٢- ورود رواية دالة على توثيقه او تحسينه وان كان الراوى هو نفس الرجل فان الشيعى لا يباهت امامه ولا يفترى عليه . بل وان كان في سندها ضعيف آخر ، فانها لا تقل عن توثيق الرجالين في افادة الظن .

٢٣- الظن بالوثاقة او الحسن من اى جهه كان . للاجماع المدعى على حجية الظنون الرجالية .

٢٤- توثيق الاعلام المتأخرين و تحسينهم كالعلامه والشهيد الثانى والمجلسى وابن داود وامثالهم .

- ٢٥- توثيق الكشى و النجاشى و الشيخ و الصدوق و المفيد .
- ٢٦- وقوع شخص فى اسناد احاديث كامل الزيارات لابن قوليه لتوثيقه رواة اخبار كتابه .
- ٢٧- وقوعه فى اسناد روايات تفسير القمى لتوثيقه رواة احاديث كتابه .
- ٢٨- كون الرجل من اصحاب الصادق (ع) لتوثيق الشيخ المفيد (ره) اربعة الآف من اصحاب الصادق (ع) .
- ٢٩- كون شخص من مشائخ النجاشى (ره) .
- ٣٠- من روى الطاطرى عن كتبهم فان شيخ الطوسى وثقهم .
- ٣١- من روى الاخبار الدالة على زيادة شهر رمضان ونقيصته فان الشيخ المفيد وثقهم .
- ٣٢- السفارة من الامام الغائب فى الأمور الشرعية والدينية
- ٣٣- صحبة النبى (ص) ذكرها العامة و قالوا بعدالة صحابى و لجمع فيه تفاصيل ، و اقاويل ، ذكرناها مفصلا فى الجزء الثالث من صراط الحق .
- ٣٤- كونه ممن يروى عنه او كتابه جماعة من الاصحاب .
- ٣٥- روايته عن جماعة .
- ٣٦- اعتماد القميين او ابن الغضائرى على شخص لانهم كانوا يخذشون فى الرواة بادنئى شئ .

٣٧- قول الشيخ الطوسى (ره) فى حق احد : اسند

عنه (١) وجعله بعضهم من الفاظ الذم !!

٣٨- توصيف الشخص بكونه حافظا او قاريا .

٣٩- توصيفه بكونه بصيرا فى الحديث .

٤٠- كثرة الترحم عليه و الترضى عنه .

٤١- اكنار الكافى و الفقيه الرواية عن احد .

٤٢- ذكر الكشى احدا مع عدم الطعن عليه .

٤٣- كون الشخص مقبول الرواية .

٤٤- وقوع احد فى سند حديث صدر الطعن فيه من غير

جهة ، فان السكوت عنده و التعرض لغيره ربما يكشف عن ثقة .

٤٥- رواية الجليل و الاجلاء عنه .

اقول بعض هذا الاسباب يرجع الى بعضها الآخر رجوع

الفرد الى كليه و بعضها قليل الفائدة او عديمها ، بعضها واضح

البطلان ، وبعضها ضعيف ، وبعضها معتبر فنقول وعلى اللامالاتكال

اما السبب الاول فهو صحيح ان ثبت الاختيار المذكور

بالطريق المعتبر .

وأما الثانى فهو ضعيف لان مجرد الايمان يكفى لرحجان

(١) لاحظ اتقان المقال ، القسم الثانى من المعداد ذكر الحسناً

الترحم ، سواء كان من الامام او من غيره نعم كثرة الترحم تدل عرفا على الحسن كما سيأتى . و مثله فى الضعف الثالث فان مجرد الايمان مع الشجاعة والمهارة فى الحرب يكفى لتسليم الراية ولا تحتاج الى العدالة قطعاً . بل والى الحسن ايضا فان الكذب فى المقال لا ينافى اقامة الجهاد . واما الرسالة وهى الرابع- فلا تقتضى ازيد من الاطمينان بصدق الرسول فى اداء رسالته وان لم يكن ثقة فيما يرجع الى نفسه فى معاملاته وشؤناته . بل وفى اقواله فى غير موارد الرسالة .

والخامس دليل على وثاقة المتولى فى الاموال دون الاقوال والافعال فلا تكفى لحجية الاخبار اذ من المحسوس اختلاف وثاقة الاشخاص فى الجهات والاحوال .

واما السادس فهو مدح يصح ان يحكم لاجله بحجية اخبار واجده .

واما السابع فيظهر حاله مما سبق وانه لا يدل على الحسن فضلا عن العدالة .

والثامن دليل على الحسن ، اذ لم يثبت اشتراط العدالة فى المفتى بدليل قطعى ، وانما الدليل عليه هو الاجماع المنقول ودعوى الضرورة جزافية .

واما التاسع فمع اشتهاؤه لا يرجع الى اساس صحيح ، اذ

كم من ثقة روى عن ضعيف، او ضعفاء فكيف يكون شيخ الاجازة لازم الوثاقة .

واما العاشر فمع عدم اختصاص الشهادة بكريلاء ففى الدلالة على الوثاقة بل لا بد من تعميم الدلالة لمطلق الشهادة فى سبيل الله . وان كان مراتب الشهادة مختلفة يرده ان الشهاد د ليل على غفران الذنوب وحسن الخاتمة ودخول الجنة رزقنا الله مع الامام الغائب او من ماذون من قبله — واين لها من الدلالة على الحسن فى اوائل عمره الى ما قبل الشهادة فضلا عن الوثاقة .

واما التشرف فهو امانة المدح ان لم يمنع عنه مانع (١) واما ما ذكره المثبت فى اثبات العدالة بل ما فوقها فهو افراط ومثله فى المدح من كان محبوبا (٢) او اهل اسرار للنبي او الامام واما مصاحبة الامام فهى ليست بكاشفة عن شئ ومثله كون الشخص ذا اصل وكتاب اذ المصاحبة والعلم شئ ، والصدقة والوثاقة شئ آخر وبينهما عموم من وجه فى الصدق . ونعيد البحث عن صاحب الاصل فيما بعد .

-
- (١) بشرط ان يكون حب المعصوم مطلقا غير مقيد بجهة خاصة .
(٢) لكن الكلام فى اثبات التشرف المذكور فان مدعيه لا يصدق الا اذا ثبت صدقه وبعده لا يحتاج الى الاستدلال بالتشرف .

واما السادس عشر ففيه ان قبل احراز صداقة الراوى وثاقته
كيف يفهم انه كثير الرواية اذ يتحمل انه كثير الكذب ، فالاستدلال
يشبه الدور . على ان الروايات المدعى عليه ضعيفة سنداً فلاحظ
اول رجال الكشى .

اما السابع عشر فقد رده سيدنا الاستاذ (الخوئى دام
ظله) فى كتابه معجم الرجال الحديث بما بلغ وجه فراجع . واما
التصحيح فهو ليس بتوثيق للرواة فان التصحيح مبنى على امور
اجتهادية ربما يختلف وجهته نظر المصحح مع نظر المنقول اليه ،
فعن الشيخ (قده) ان العدالة عبارة عن الايمان مع عدم ظهور
الفسق .

قلت وهذا الاشكال جار فى التوثيق اذا سلطنا تفسير كلمة
الثقة بالعدل الظابط الامامى كما ادعى اصطلاح الرجاليين عليه
لكنه عدنا غير ثابت فلا مورد للاشكال فان الوثاقة عبارة عن الصداقة
فى المقال والامانة فى الاخبار كما يأتى .

وأما قول الشيخ فى العدة فسيأتى فى ضمن بحث عليحدة .
 واجماع العصاة على تصحيح ما يصح عن اشخاص ليس
معناه الوثاقة نفس الاشخاص ولا دلالة على وثاقة الرواة السابقين
فلاحظ كلام الكشى تجد صدق ما قلنا . فهذا السبب مع اشتهاره
فى لسان الرجاليين ساقط .

و لعلك عرفت مما سبق ان العلم والفضل والفقاہة والتحليل
لا تستلزم الوثاقہ والحسن كما هو محسوس خارجا .

والثاني عشرون من الاعاجيب فانه لو صح للغى علم الرجال
فى توثيقاته وتحسيناته ، اذ كان الواجب على هذا احرار ايمان
الراوى فقط فتكون الروايات معتبرة اذا شيعى لا يباهت امامه
الا ان يقال ان عدم البهتان ظنى وهذا الظن انما يكون حجة
فى خصوص علم الرجال دون الفقه وغيره ، لكنه مع بطلانه قد ادعى
المامقانى (ره) فى بعض التراجم القطع بان الشيعى لا يباهت
امامه ، وعليه تصبح جميع الروايات قطعية اذا كان رجالها من
الشيعه !!

ولعمري انه لا يجوز استنباط الاحكام الشرعية بهـذـه
الخيالات الواهية ، والشيعى كغيره يباهت ربه ونبيه وقرآنـه
وضميره فكيف لا يباهت امامه ؟! والانصاف ان جملة من الدلائل
المذكورة ما لم يكن متوقعا صدورها عن الفضلاء .

واما حجية الظنون الرجالية بالاجماع المنقول الظنى ، فهو
من قبيل اثبات مجهول بمجهول والقرآن يقضى على الدعوى
والدليل معا ، اذ ان الظن لا يغنى من الحق شيئا . واما توثيق
الاعلام المتأخرين فهو مقبول اذا تطرق اليه احتمال كونه عن حسن
واما اذا لم يتحمل ذلك ، بل حصل الاطمينان بكونه من حدس

كما هو الغالب ، لقطع السلسلة بعد الشيخ الطوسي واتكاء من بعده عليه وعلى امثاله كما يظهر من بعض الاجازات فلا يكون حجة لعدم دليل على اعتبار الاخبار الناشئ عن الحدس الا فيما دل الدليل عليه بخصوصه .

واما توثيق النجاشي والشيخ (قدهما) ومن قبلهما فهو سالم عن هذا الاعتراض لان احتمال الحس في اخبارهم قوى ، وبناء العقلاء فيما اذا دار امر الخبر بين كونه حسيا او حدسيا هو القبول . نعم لا بد من دفع الاشكال القول المذكور فسي الفائدة الآتية عنه .

واما السادس والعشرون والسابع والعشرون فسيأتى تحقيقهما في فائدة مستقلة وكذا التاسع والعشرون والثلاثون .
واما الثامن والعشرون ففيه اولا انا نقطع بعدم صحته ، اذ لا يحتمل عادة وثاقة اربعة الآف صحابي على اختلاف مذاهبيهم ومسالكهم (١) وثانيا لا نحتمل وصول وثاقتهم للشيخ الفريد (قده)

(١) في صحيح ابن رثاب قال : سمعت ابا عبد الله (ع) يقول وهو ساجد : اللهم اغفر لي ولاصحابي فاني اعلم ان فيهم من ينقصني . ص ١٧ ج ٢٢ بحار الانوار الطبعة المحدثه .

بطريق معتبر فالتوثيق ناش من حدسه (ره) (١) .

واما توثيقه للرواة الذى رواوا اخبار نقيصة شهر رمضان
وزيادته فسيأتى بحثه فى بعض الفوائد الآتية .

واما السفارة فدلالته على الوثاقة مسلمة . واما مطلق صحة
النبي (ص) فدلالته على الوثاقة خلاف القرآن والسنة . وقد
حررنا بحثها فى صراط الحق ولنا تفصيل خاص فلاحظ واما

(١) اشتم على المحدث النورى (ره) الا فى المقام فحسب التوثيق

من ابن عقده واطال كلامه فى المقام ولكن لا طائل تحسنه فلاحظ
كلامه فى ع ٧٧٠ من خاتمة مستدركه .

والحق ان عدد اصحاب الصادق الى اربعة آلاف غير ثابت
والا لذكرها الشيخ فى رجاله واعتذار النورى (ره) عنه ضعيف
جدا . والتوثيق من الشيخ المفيد فى ارشاده حيث قال فى اول
ابواب ذكر الامام الصادق (ع) : فان اصحاب الحديث قد جمعوا
اسماء الرواة عنه من الثقة على اختلافهم فى الآراء والمقالات
فكانوا اربعة الاف رجل انتهى . فان اريد ان جميع اصحابه ثقة
فيرد عليه ما فى المتن . وان اريد ان اصحابه (ع) اكثر وانما
الثقة فهم اربعة الاف فلا بد من التمييز بين الثقة وغيرهم وان
فرض التوثيق من ابن عقدة فيزيد الاشكال عليه بان كتابه لم يثبت
بطريق معتبر .

(٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩) فدلالتها ممنوعة والقول بها جزاف لعدم احرار النبأ على عدم الرواية من الضعيف، كما ان اعتماد القميين وابن الغضائري اجتهدا منهم لا يعتبر لغيرهم، وجملته: (اسند عنه) جملة في حد ذاتها فلا يستفاد منها الحسن والجرح والعبارة لا ترتبط بالصدقة . واما كثرة الترحم فهي اشارة المدح وسيأتى بحثه واما اكتثار الكليني والفقهاء عن احد فهو لا يكفي لنا في قبول خبره وهذا سهل بن زياد اكثر عنه الكليني (ره) وغيره والشيخ يضعفه (١) وقيل في حقه انه احمق (٢) والنجاشي ذكر في ترجمة الكشي انه يروى عن الضعفاء فكيف عدم طعنه يكون دليلا على المدح او الوثوق؟

و اما كون الشخص مقبول الرواية فلا يدل على حسنه فان

(١) ص ١٠٦ فهرسته . ولكن في باب اصحاب الامام الهادي (ع) من رجاله ص ٤١٦ وثقه وعن بعض موضع من استجاره: ضعيف جدا عند نقاد الاخبار . وضعفه النجاشي ايضا في رجاله و سلب الاعتماد عنه ، ونقل شهادة احمد بن محمد بن عيسى بغلوه واخراجه اياه من القم .

(٢) القائل هو الفضل بن شاذان كما عن التحرير الطاوسي

لكن النسبة غير ثابتة بالطريق المعتمد .

قبول رواية له فى مورد لقريظة لا يدل على صداقته . نعم لو ثبت
ان رواياته كلها مقبولة كالسكونى و امثاله فهو يدل على صداقته
فلا يكون مثل عمر بن حنظلة و مسعدة بن صدقة مقبول القول و ان
قبل جمع من الاصحاب بعض رواياته و اما الاخيران فوجه عدم
دلالتهما على المدح واضح فلاحظ والله العالم .

الفائدة الثانية

فى مدرك حجية قول الرجاليين

اختلف آراء العلماء فى وجه اعتبار اقوال علماء الرجال فى بيان المدح و الذم و تعيين الاسماء والكفى و تحديد الطبقات وغيرها مما يرجع الى احوال رواة الروايات .

فعن المشهور انه من باب مطلق النبأ والخير . فيعتبر فى الرجال ما يعتبر فى الراوى وعن الشهيد الثانى وصاحبى المعالم والمدارك وغيرهم ممن قال بالصحيح الاعلى انه من باب الشهادة فيعتبر فيه العدالة والتعدد واللفظ والحياة وسائر شروط الشاهد .

وعن صاحب الفصول انه من باب الفتوى والظنون الاجتهادية المعتبرة بعد انسداد باب العلم وما هو بضلته ، فيعتبر فيه شروط المفتى ، وعن بعضهم وان لم يعلم قائله - انه من باب قول اهل الخبرة فلا بد من احراز كون الرجال من اهل خبرة .

وعن الفاضل المامقانى فى تنقيح المقال (١) انه نوع تثبت و تبين مورث للاطمينان الذى هو المدار والمرجع فى تحصيل

الاحكام الشرعية من باب بناء العقلاء على الاعتماد عليه (١) و ان
كان يظهر منه خبرا انه من باب قول اهل الخبرة .

وقال : و اوضح شاهد على عدم كون الرجوع الى اخبارات
اهل الرجال من باب الشهادة و الفتوى اعتماد هم فى جملة من
احوال الرجال على من لا يعتمد على فتواه ولا شهادته كبنى
نضال المنوع من قبول آرائهم لفقد بعض شروط المفتى و هو كونه
اماميا فيهم والمجوز للاخذ بما رووا .

و حيث انه قد اخذ فى الخبر الابتناء على الحسن المحض ،
: اخبارات اهل الرجال اخبار بامر غير حسى . ضرورة عدم تعقل
محسوسة العدالة تعين كون قبول اخباراتهم من باب الاخسذ
لقول اهل الخبرة المأخوذ فى اعتباره الوثوق . ولا يضر عدم
قائل به بعد قضاء الدليل به فتدبر جيدا .

أقول : الصحيح ما نسب الى المشهور فهنا بحثان : الاولى
فى ابطال سائر الاقوال .

الثانى : فى صحة القول المختار المنسوب الى المشهور .
اما البحث الاول فنقول : اما رأى الاخير من ان اعتبار
اقوال علماء الرجال من جهة ايراثها الاطمينان ففيه اشكال من
جهتين :

(١) وقال فى محل آخر (ص ٢٠٤ تنقيح) : او من باب مطلق
الظن فى الرجال كما ادعوا الاجماع عليهم عللهم بانسداد باب العلم فيه

الاول- ان الاطمينان وان كـالقطع فى الحجبة فانه
 الطريق العقلائى فى كافة جهاتهم حتى فى امثال النفوس والفرج
 و الاموال الخطيرة ، و من البديهي اتصال هذا النبأ بزمان صاحب
 الشريعة (ص) بل بزمان من قبله بل لا يبعد تحققه فى زمان
 آدم (ع) و شارع الاسلام (ع) لم ينه عن هذا البناء و لو برواية
 ضعيفة سنداً فهو عنده ايضا معتبرة و دعوى رده بالآيات
 و الروايات الناهية عن اتباع غير العلم والعمل بالظن ضعيفة جدا
 فان الاطمينان عند العرف علم و مبائن للظن و ان كان بالنظر
 العقلى نوعا منه و على كل حال فمناقشة جملة من الاكابر منهم
 سيدنا الاستاد الحكم (قده) فى حجبة الاطمينان وسوسة لا يستحق
 الاعتناء .

واذن فلا شك فى ان الاطمينان طريق عقلايى شرعى فى
 اثبات الاحكام الشرعية لكن ليس معنى ذلك هو ان الاحكام
 الشرعية و الموضوعات المستنبطة و الموضوعات الخارجية للصرفة التى
 تترتب عليها الاحكام الجزئية او الكلية لا يثبت شئ منها الا بالاطم
 طمينان فانه كلام بلا دليل بل هو مقطوع البطلان عند الفقيه .

نعم لا شك فى ان حجبة الامارات و الاصول و الطرق تنتهى
 بالآخرة الى القطع او الاطمينان دفعا للدور و التسلسل لكن
 الاحكام و مبانيها منها ما هو مظنون الثبوت ، و منها ما هو معلوم

الثبوت ، ومنها وهو الاكثر ما هو ثابت تعبدًا ، بل ربما يكون مرجوح الثبوت .

الثانى - ان قول الرجالى بالمدح او الذم لا يفيد الاطمينان كما يظهر لمن راجع اقوالهم ، ولا سيما مع بعد الزمان بـيـن العلماء والرواة ، فقد تأخر زمان الكشى والنجاشى والشيخ واضرابهم من اقطاب الجرح والتعديل بمأتى سنين عن زمان اصحاب امير المؤمنين والحسين (ع) فكيف يفيد توثيقهم او جرمهم الاطمينان .

و بالجملة دعوى الاطمينان خلاف الوجدان الا لمن كان اعتقاده فى حق هؤلاء الاعاظم مفرطًا ، كما رأينا بعض المجتهدين اطلال الله عمره (١) يدعى القطع بوثاقه من يوثقه الشيخ الطوسى ! ولكنه من النوادر و كأن الفاضل المامقانى ايضا عدل عن قوله هذا فى اثناء كتابه فيدعى كثيرا ان الظنون الرجالية حجة ولا يدعى الاطمينان ولكن الظنون الرجالية كغيرها داخله تحت عموم المنع من غير مخصص ، والاجماع المدعى على حجيتها ضعيف جدا .

فالصحيح ان حصول الاطمينان فى حجية قول الرجالى غير لازم قطعًا ولا حاصل غالبًا والظن (ان حصل) غير حجة و ماتخيله من تشكيل مقدمات الانسداد فى علم الرجال واحوال الرواة فتنسج

(١) وهوالشيخ الورع الحسين الحلى وقد توفى رحمه الله .

حجية الظن ، ضعيف كما تعرف من قول المختار ، وعلى تقدير سلامتها لا تنتج شيئا لما تقرر في الاصول الفقهية من ان المناط في حجية الظن هو جريان مقدمات الانسداد وفي علم الفقه فيعمل بالظن على القول به في الرجال ولو كان باب العلم مفتوحا فيه غالبا والا فلا عبرة بالظن الرجالي واللغوي وغيرها بل يرجع الى الاصول المقررة .

واما القول بحجية اخبارات اهل الرجال من باب الشهادة فضعيف جدا لعدم وجود شرائط الشهود المعدلين والجرحين ولو قيل باعتبارها فيهم لبطل اكثر علم الرجال او كله ، وبالجملـة الاجماع على اعتبار ايمان الشاهد في الشهادة والاتفاق على قبول قول عدة من غير المؤمنين في علم الرجال يوجب الاتفاق على عدم دخول التعديل والجرح في الشهادة فانهم .

واستدل للقول المزبور كما في الفصول (١) بقيام الاجماع على ثبوت العدالة بتعدد يل العدلين انتفاء الدليل فيما عداه فيقتصر عليه ، ويرجع في غيره الى الاصل . ويظهر ضعفه مما سيحـيـئ في القول المختار .

واما دخولها في الفتوى فليكن مفروغ البطلان فان حجية

(١) بعد بحث حجية خبر الواحد وعددها بأربعة عشر رقا تقريبا .

الفتوى فى حق عاجز عن الاجتهاد و مشروط بامور غير ممكنة او غير موجودة فى علم الرجال فمنها الحياة ، حيث اتفقوا (سوى جمع شاذ) على ان التقليد الميت ابتداءً غير جائز ، مع انه لا اشكال فى حجية اقوال العلماء الرجال فى حقنا ، وان كانوا امواتا .
ومنها الاجتهاد المطلق ، بداهة عدم جواز تقليد غير المجتهد .

مع انه غير ثابت او ثابت عدمه فى حق كثير من المعدلين والجرحين حتى ان اجتهاد مثل الكشى والنجاشى غير ثابت وهما من اركان هذا العلم واقطابه بل بهما اساسه وقوامه ، والمتيقن تحقق هذا الشرط فى الشيخ الطوسى والعلامة و اضرابهما .

ونسبة الفاضل المامقانى حينئذ هذا القول الى المحقق الجليل صاحب الفصول (ره) غير صحيحة بل لا ينبغى صدور مثل هذا القول من مثله . واليك بعض عبارة الفصول : فالمختار عندى جواز التعويل فى تعديل الراوى او اثبات تحريزه عن الكذب على قول العدل الواحد بل على مطلق الظن سواء استند الى تركيبة العدل او الى سائر الامارات الاجتهادية .

لنا انه قد ثبت مما حققنا سابقا ان التعويل فى الاخبار الاحاد على الاخبار الموثوق بصدقها وصحة صدورها . ولا ريب ان الظن

بعدالة الراوى وتحزره عن الكذب مما يفيد الوثوق بصدق الرواية
فيجب التعويل عليه . وايضا : لاختفاء فى ان التميز بين الرجال
مع اشتراكهم بين الثقة وغيره كثيرا ما يتعذر الا باعمال الظنون
والامارات كملاحظة الطبقة والبلد وكثرة الصحابة والرواية وما
اشبه ذلك . وقد جرت طريقهم فى ذلك على مراعاة هذه الظنون
ولم نقف على من يصرح باعتبار خصوص شهادة العدلين والعدل
الواحد فى ذلك .

وصاحب المتقى مع مصيره الى ان تركية الراوى من باب
الشهادة وانه يعتبر فيها التعدد وقد عول فى تمييز المشتركات
على امارات ضعيفة كما لا يخفى . . . انتهى ما اردنا نقله من
كلامه ، زيد فى علو مقامه .

اقول : واكبر الظن ان الفاضل العامقانى (ره) اخذ مختاره .
الاول (١) من هذه العبارة . ومع هذا نسب الى صاحبها
غير ما اختاره هو اعلم بما قال : وكيف ما كان ليست فى هذه العبارة
عين ولا اثر من ان اقوال علماء الرجال يجب اخذها تقليدا عند
العجز عن احراز الوثاقة والضعف اجتهدا . بل لا اعلم لهذا
القول قائلا ولو من غير جماعة الفضلاء .

(١) يظهر من آخر كلامه انه يرى دخول اخبار الرجالين
فى اخبار اهل الخبرة .

ثم ان ما افاده صاحب الفصول من الوجهين يرد على الاول
منهما ان التعويل على الخبر الموثوق به وان كان مذهب جمع من
الفحول غير ان الاظهر جواز التعويل على خبر الثقة وخبر الموثق
لبناء العقلاء وان لم يكن نفس الخبر موثوقا به وهذا بحث طويل
الذي لا . واما ما افاده من افادة الظن بعدالة الراوى ومتحضره
عن الكذب للوثوق بالخبر فهو عجيب بل لا ريب فى ضعفه فان
الظن بالعدالة يفيد الظن بالصدق دون الوثوق والاطمينان وقد
مر ان الظن غير حجة الا ما خرج بالدليل ، وان اراد بالظن
بالعدالة الوثوق فهو ممنوع من اصله كما مر .

واما الوجه الثانى من عمل الاصحاب على الظن ففيه اثبات
حجية الظن بالاجماع المنقول الظنى وهو كما ترى ونحن نقول
ان حصل الاطمينان فهو ، والا فلا بد من التوقف ، نعم ما افاده
من عدم الحاجة الى تعدد العدلين صحيح .

واما القول الاخير ففيه ان الرجوع الى اهل الخبر انما هو
فى امور نظرية موقوفة على نوع تمارس وليس كل احد يعرف ذلك ،
والوثاقة ليست كذلك بل هو امر حسى واضح يعرفه كل احد وليس
السلف به باعلم من الخلف . وبعبارة اخرى صدق الخبروية بالمصطلحة
يتوقف على حصول العلم من المقدمات الحدسية والبعيدة عن

الاحساس و العقام ليس كذلك ، فان الوثاقة اما حسية و اما قريبة من الحس و لذا تعرف وثاقة الثقة زوجته و اطفاله و كل من باشره من الصغار و النسوان و لا يكونون اهل الخبرة عرفا .

و يمكن ان يورد ايضا بان المتيقن من الرجوع الى اهل الخبرة انما هو فيما اذا كان الرجوع يوجب الوثوق و الاطمينان كما ذكره صاحب الكفاية و هو فى العقام غير حاصل و لكنه يندفع بانه ان اريد الوثوق شخصى فهو غير لازم و ان اريد النوعى فهو حاصل جزما الا فى توثيقات المتأخرين كالعلامة و امثاله لاصحاب الائمة (ع) فانه لا يحصل الوثوق النوعى منها كما اشرنا اليه سابقا ايضا .

و اما ما ذكره الفاضل المذكور من عدم كون العدالة حسية فانتج منه دخول الاخبار بها فى اخبار اهل الخبرة لا فى مطلق الاخبار المأخوذ فيه الحس ففيه ايرادان :

الاول — عدم اعتبار العدالة فى حجية الخبر حتى على مبناه ، بل المعتبر فيها هو التحرز عن الكذب فقط .

الثانى — ان العدالة و ان لم تكن حسية الا انها قريبة من الحسى ببروز اثارها الكثيرة و حال هذه الحدسيات غير المحسوسة القريبة من الحسى حال الموضوعات الحسية فى اثباتها بخبر الواحد بيناء العقلاء .

اذا عرفت هذا فنقول فى اثبات المختار و هو البحث الثانى :

انه لا شك فى بناء العقلاء على قبول خبر الثقة فى احكامهم الكلية العرفية والموضوعات الخارجية وفى جميع اموراتهم حتى الخطيرة والشارع المقدس لم يردع عنه فيكون عنده مضيا معتبرا بل ورد الاخبار المتواترة اجمالا بحجيته فى الاحكام الشرعية الكلية ، وورد الاخبار المعتمدة بحجيته فى بعض الموضوعات الخارجية للاحكام الجزئية وفى بعضها الآخر مع اعتبار التعدد . وعلى هذا اذا كان الرجالى ثقة اى صادقا مأمونا وجب قبول قوله فى الجرح والتعديل وفى بيان الاسم والكنية والطبقة والقبيلة وغير ذلك مما يرجع الى حالات الراوى .

هذا ولكن المنسوب الى المشهور عدم حجية خبر الثقة فى الموضوعات الخارجية الا ما خرج بالدليل وذلك لاجل رواية مسعدة بن صدقة الراعة عن العمل فيها الا بالعلم والبيئة . وهى ما رواه المشايخ الثلاثة كلهم عن مسعدة بن صدقة عن ابي عبد الله عليه السلام - كل شئ هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك ، وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة والمملوك عندك لعله حر قد باع نفسه او خدع فبيع قهرا ، او امرأة تحتك وهى اختك او رضيعتك ، والاشياء كلها على هذا حتى يتبين لك غير ذلك او تقوم به البيئة (١) .

(١) ص ٦٠ ج ١٢ الوسائل الطبعة الحديثة .

فذل الرواية يجعل العلم و البينة غاييتين فقط فلا يكون خبر
الثقة حجة فى الموضوعات لكن الرواية لا تصلح للردع عن بناء العقلاً
المذكور من وجوه :

اولا من جهة جهالة مسعدة بن صدقة فانه يرد فيه مدح
معتبر يوجب حسنه فضلا عن وثاقته و ما ذكره المجلسى الاول (رحمه
الله) فى وجه توثيقه اجتهاد منه و هو ضعيف ، و لذا ضعفه جمع
منهم العلامة المجلسى فى الوجيزة كما قيل ، فالرواية ساقطة .

و ثانيا انه ليس للرواية ظهور قوى فى الحصر نعم صريح
الرواية الاختصار على الامرين المذكورين ، لكن هذا لا ينافى حجية
غيرهما بدليل آخر ، كالاستصحاب و اليد و غيرها فليكون خبر الثقة
ايضا حجة بالسيرة المذكورة ، و لا معنى للردع اصلا .

و ثالثا ان الاستدلال بها موقوفة على ان المراد من البينة
الاصلاحية اعنى بها تعدد المخبرين كما كان يصرعليه سيدنا
الحكيم (قد ه) حينما ذاكرت معه هذا الموضوع فى بيته ، فلو قلنا
بعدم حقيقة شرعية او متشعبة فى زمان الصادق (ع) للفظه المذكور
و انها استعملت بمعناها اللغوى لكانت الرواية شاملة للخبر الواحد
ايضا فانه بينة عرفية اذا كان مخبره ثقة و عليه يكون خبر الثقة (سواء
كان عادلا شرعيا ام لا) حجة مطلقا فى الاحكام و الموضوعات التى
منها احوال الرواة كالوثاقة و العدالة و الضعف و غيرها فاذا اخبر

بها الثقة لزم قبولها .

وهذا الاحتمال هو الأرجح لما قررناه فى شرح كفاية الاصول من التفصيل بين الالفاظ المستعملة فى لسان النبى الاكرم (ص) والأئمة (ع) بالنسبة الى ثبوت الحقيقة الشرعية والمشتقة فيلاحظ فى الحكم بثبوت الحقيقة المذكورة وعدمه لكل لفظ كثرة استعماله وقلته . ولا ينبغى الشك فى عدم اثبات استعمال لفظ (بينّة) فى لسان النبى الأكرم والأئمة (ع) فى معناه المصطلح عليه اليوم بحد . يوجب نقلها اليه ، ولا اقل من الشك والاصل عدمه . ثم لو تنزلنا عن ذلك وفرضا ردع الشارع عنه فى الموضوعات لكان لنا ايضا القول بحجية قول الرجالى من باب النبأ وتوضيح ذلك : ان الموضوعات على قسمين :

احدهما ما هو موضوع لحكم جزئى كحياة زيد وموت عمرو وكرية ما ، ونجاسة ثوب وطهارة ظرف وملكية حائط والطلوع والغروب وامثال ذلك .

ثانيهما ما هو موضوع او جزئ موضوع للاحكام الكلية كوثاقة زيد او ضعفه فانه يترتب عليه حكم كلى ينقله عن الامام وكقول اللغوى ان اللفظة الفلانية معناها كذا ، اذاوردت فى خبر متضمن لحكم كلى . وكقول الراوى بعد قول الامام انه يجب فى هذا اليوم كذا : وكان اليوم يوم الجمعة وكقوله ان الامام قال كذا وكذا وكان

السائل رجلا او امرأة او ان الامام صلى فى مكان وقال ان الصلاة فيها واجبة او ذات ثواب ثم يقول الراوى وكان المكان مسجد الكوفة مثلا . وامثال ذلك فانه لا شك لاحد فى اعتبار قول الراوى وان كان فى موضوع خارجى .

فالقسم الاول - (بناء على الردع) لا يثبت بخبر الثقة وهو واضح .

واما القسم الثانى - فلا مانع من شمول ادلة حجية الخبر فى الاحكام لها فان الاخبار عنها اخبار عن الاحكام الكلية الشرعية حتى بناء على الردع المذكور ، ومنه انقذ اثبات الاجتهاد بل سائر شرائط المجتهد كالا علمية والعدالة وغيرهما بخبر الثقة فانها موضوعة للاحكام الكلية الشرعية للمقلد . نعم مقتضى القاعدة هو عدم جواز الاقتداء بمثل هذا المجتهد فان عدالته الثابتة بخبر الثقة انما كانت كافية للتقليد والعمل بفتاويه لا للاقتداء فى الصلاة وقبول شهادته فى المرافعات مثلا فانهما من الاحكام الجزئية التى لا بد من اقامة البيئة عليهما بناء على هذا القول . فكما ينقل قول الراوى ان اليوم كان جمعة مثلا او كان السائل رجلا وهكذا غيره . كذا نقل فى كل موضوع خارجى يترتب عليه حكم كلى كالا جتهاد والأعلمية والوثاقة والضعف .

فان قلت : فعلى هذا يجب قبول قول اللغوى ايضا فانه

يترتب عليه حكم كلى ولا فرق بين قوله و قول الرّجالى و نحوه .
قلت : نعم تلتزم به الا ان يمنع عنه بان قول اللغوى عن
الحدس دون الحس ، لكن اجاب عنه سيدنا الاستاذ الحكيم
(قدّه) فى حقائقه بان الحدس القريب من الحس لا بأس بالأعتماد
عليه ، ولذا بنوا على قبول الخبر المنقول بالمعنى مع انه مما نحن
فيه انتهى ، و يمكن الخدش فى الاستشهاد المذكور بان النبأ المزبور
لدليل خاص لا لما ذكره كما لا يخفى .

و المحصل من ذلك كله ان قول الرّجالى فى تعديله وتوثيقه
وجرحه حجة اذا كان ثقة ، او لا يعتبر فيه التعدد والعدالة
والايمان بالمعنى الاخص و شروط المفتى والشاهد و اهل الخبرة .
واما توهم الردع بالآيات والروايات الناهية عن اتباع الظن
وغير العلم فجوابه مذکور فى كتب اصول الفقه فراجع اليها ان شئت .

القائدة الثالثة

فى حال التوثيقات الموجودة

ان ارباب الجرح والتعديل كالشيخ والنجاشى وغيرهما لم يعاصروا اصحاب النبى (ع) و امير المؤمنين (ع) ومن بعدهم من اصحاب الأئمة (ع) حتى تكون اقوالهم فى حقهم صادرة عن حس مباشر، وهذا ضرورى، وعليه فاما ان تكون تعديلاتهم وتضعيفاتهم مبنية على امارات اجتهداية وقرائن ظنية او منقولة عن واحد بعد واحد حتى ينتهى الى حس المباشر او بعضها اجتهدا يسه وبعضها الآخر منقولة ولا شق رابع .

وعلى جميع التقادير لا حجية فيها اصلا ، فانها على الاول حدسية وهى غير حجة فى حقنا اذ بنا العقلاء القائم على اعتبار قول الثقة انما هو فى الحيات فقط دون الحدسيات، وعلى الثانى يصبح اكثر التوثيقات مرسله ، لعدم ذكر ناقل التوثيق والجرح فى كتب الرجال ، والمرسلات لا اعتبار بها ، نعم عدده من التوثيقات منقولة مسنده وهذا مما لا شك فى حجيتها واعتبارها اذا كانت الاسناد معتبرة .

والحاصل ان حال هذه التوثيقات حال الروايات المرسله ،

فكما اذا قال الشيخ الطوسي (قده) قال الصادق (ع) كذا وكذا ولم ينقل سنده لا نقبله ، كذا اذا قال مسعدة بن صدقة — صاحب الصادق (ع) ثقة فان الحال فيهما واحد فكيف يقبل الثاني ولا يقبل الاول .

وهذا سؤال كنا نسئله عن سيدنا الاستاذ الخوئي (دام بقاءه) ايام تلمذنا عليه في النجف الاشرف ولم يكن عنده جواب مقنع وكان يقول اذا طبع كتابي في الرجال تجد جوابك فيه ولما لاحظناه بعد طبعه رائينا انه (دام ظله) اجاب عن الشق الاول وهو عدم חדسية التوثيقات دون الشق الثاني الذي هو العمدة عندي وكنت اسئله منه مرارا . لاحظ كلامه في ص ٥٥ و ٥٦ ج ١ معجم رجال الحديث .

وقد عرضت هذا السؤال على العلماء العصر كالسيد الاستاذ الحكيم (رحمه الله) والسيد الخميني والسيد الميلاني (في المشهد الرضوي) وغيرهم فلم يأت احد بشئ يقنعني .

ويمكن ان يختار الوجه الاول ونقول في حجية التوثيقات ان الوثاقة امر ظاهر حسي ، والامارات الكاشفة عنها امور حدسية قريبة من الحس بحيث يشملها ادلة الخبر الواحد ، فتكون حجة . لكن يضعف اولاً بعدم استناد جميع التوثيقات الى الحدس قطعاً ، بل من المعظون القوى استناد اكثرها الى النقل وقال

الشيخ الطوسي (قده) في اول فهرسه : فاذا ذكرت كل واحد من
المصنفين واصحاب الاصول فلا بد ان اشير الى ما قيل فيه من
التعديل والتجريح وقال في محكى العدة في آخر فصل في ذكر
خبر الواحد : انا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهـذـه
الأخبار فوثقت الشقات منهم وضعفت الضعفاء ٠ و فرقت بين من
يعتمد على حديثه وروايته وبين من لا يعتمد على خبره ومدحوا
الممدوح منهم وذموا المذموم ٠٠٠ وصنفوا في ذلك الكتب ٠٠٠٠
اقول ظاهر العبارة ان التوثيق والتجريحات كلها منقولة
عن سابق ولم يصدر شيء منها عن اجتهاد ، وفي رجال النجاشي
في اول الجزء الثاني قبل البدء بحرف العين ص ١٥٧ : الجزء
الثاني من كتاب فهرست اسماء مصنفى الشيعة وما ادركنا من
مصنفاتهم وذكر طرف من كناههم والقابهم ومنازلهم وانسابهم وما
قيل في كل رجل منهم من مدح او ذم مما جمعه الشيخ الجليل ابو
الحسين احمد بن على بن العباس النجاشي الاسدى اطال الله
بقائه وادام علوه ونعمائه ، انتهى ٠

وجملة وما ادركنا وان كانت تؤيد كون هذه الجملات من
النجاشي نفسه ، لكن الدعاء في الذيل يدل على ان الكلام من غيره
فلم يثبت انه قوله واما مدلوله فهو كمدلول كلام الشيخ لكن الدعاء
المذكور قد ذكر في ترجمته ايضا (ص ٧٩ من رجاله) فلا يبعد كونه

منه ، وقد قيل ان القدماء كانوا يدعون لانفسهم بمثل هـ هذه
العبارات . فلاحظ .

و ثانياً - بان الامارات الكاشفة عن الوثاقة غير منحصرة بما
يقرب عن الحسن ، بل ربما يكون نظريا مختلفا فيه كما يعلم ذلك
من ملاحظة ما سبق ومع وجود هذا الاحتمال في توثيقات الشيخ
ومن تقدمه ومن عاصره لا يبقى لاعتبارها مجال .

وهنا طريق آخر ذكره بعض الفضلاء السادة من المعاصرين
حين مذكراتنا في الحضرة العلوية وهو : ان احتمال التواتر في
الروايات المرسله غير متحقق ، اذ طريق المصنفين الى ارباب الكتب
او الاصول او الرواة معلومه معينه محدوده غالبا (١) فلا تكون الحجة ،
وهذا - بخلاف التوثيقات الصادرة من علماء الرجال للرواة ، فان
احتمال وصول وثاقة الرواة الى الشيخ والنجاشي وامثالهما بنحو
التواتر بلا مانع ، وعليه فنقول : الظاهر هو البناء على التواتر ، لما
ثبت عند العقلاء انه لو دار الامر بين كون خبر المخبر عن حسنه
او حدسه ، يبنى على انه عن الحسن ، وفي المقام اذا قلنا بالتواتر
المزبور يكون التوثيق حسيا ، وان قلنا بوصول التوثيقاتهم
بالخبر الواحد يكون التوثيق المزبور حدسيا ، فان الشيخ مثلا قبل
توثيقه لاحد ، لا بد له من تطبيق صدق العادل على جميع نقله

(١) ولا يحتمل ان يكون للصدوق مثلا - اذا ارسل حد يثا -

طريق متواتر لم يصل الي غيره من علماء الحد يث كالكليني والطوسي مثلا .

هذا التوثيق ، وهذا التطبيق (اى تطبيق الكبرى على المفيد وغيره من نقله الثقات) حدسى ليس بحسى .

اقول هذا كلام هذا الفاضل وكان يصصر عليه ، ولكن يفسده امور :

أولا : ان لازمة حجية التوثيق المرسل دون المسند بذكر الرواة الثقات بتقريب ان الوثاقة حينئذ حدسية ناشئة من تطبيق (صدق العادل) على النقلة . وهو كما ترى !

وثانيا : عدم احتمال التواتر فى التوثيقات كلها ، كما يظهر من التوثيقات المسندة فى كلام النجاشى والكشى وغيرهما ، بل لم اجد موردا ثبت الوثاقة بالتواتر المصطلح فيه بل لا اذكر عاجلا موردا ادعى المعدل فيه القطع بوثاقة احد كيف ولو كانت التوثيقات متواترة لما وقع الخلاف بين الشيخ والنجاشى وغيرهما من ارباب الرجال فى التوثيق والتضعيف ، بل ربما كان للشيخ مثلا قولان فى راو واحد كما مر قوله فى سهل .

ثم ان الكشى (وهو اقدم رجالى وصل الينا كتابه) بعهد اختيار الشيخ (ره) كتابه بين حال الرواة مسندا وليس اسناده متواترة فمن أين ينشأ احتمال التواتر ، بل عدم التواتر فى كثير منها مقطوع به .

ثالثا : ان تطبيق الكبرى ليس من الحدسى الذى لا يثبت

بخبر الواحد ، بل هو قريب من الحس واضح السبيل يثبت بخبر الواحد كما مرّ ، وبالجملة تصديق الثقة امر ظاهر ارتكازي للعقلاء معدود عندهم من الحسيات في الاعتبار ، ولو كان مطلق الحدسي (ولو كان ضعيفا) مانعا عن معاملة الحس معه لكان التواتر ايضا حدسيا لاحتياجه الى قياس خفي حدسي كما قرر في المنطق فتأمل .

ورابعا : ان اثبات تواتر نقل بدعوى بناء العقلاء على معاملة الحس مع الخبر المردد بين كونه حسيا او حدسيا مقطوع الفساد عند العرف ، بل ولعله لم يخطر ببال احد من العقلاء سوى هذا الفاضل المتصدي لحجية اقوال علماء الرجال (١) .

نعم هنا شيئا آخر يمكن به الفرق بين التوثيق المرسل و الرواية المرسله فيقال بحجية الاول دون الثاني ، وحاصل هذا الوجه ان نقل الرواية من الضعيف ممكن ، ولا مانع منه ، واما نقل التوثيق عن الضعيف فهو غير صحيح ولا ينبغي صدور عن الافاضل فضلا عن الاكابر ، وذلك فان الغرض الوحيد من التوثيق هو اثبات

(١) وقريب منه ما افاده بعض الأجلة الاعلام المعاصرين حين مذكراتي معه ايضا في النجف الأشرف في بيته بعد تلك المذاكرة بعدة سنوات بيد ان الجليل المذكور عبر بالواضح دون المتواتر .

وثاقة الراوى وعدم كذبه فى قوله و نقله حتى تصح رواياته عندالعلماء
والمجتهدين الذين هم غير عالمين بحاله حجة ، و عليه فيكون توثيق
الراوى بنقل ضعيف نقض للغرض فان كل عاقل يفهم ان وثاقسة
مجهول لا تثبت بتوثيق كاذب او مجهول مثله . ولا يجوز لاحد ان
ينسب هذا لاحتمال الى عالم متدين ، فضلا الى مثل الشيخ
و النجاشى و العلامة و امثالهم من اقطابالعلوم الشرعية ، بعد
ارباب العصمة و اصحاب الطهارة (سلام الله عليهم) فانه ممن
التدليس الواضح فيكون احتماله فى حقهم توهين لهم و هو محرم .
اقول : هذا الذى خطر ببالى حسن غير انه لا يصح الاعمال
عليه فى حجية التوثيقات اذ غاية ما يثبت هذا البيان هو صحة
النقل عندهم و انهم لا يوثقون الا اذا ثبت الوثاقة عندهم وجدانا
او تعبدا ، و اما ان الثبوت عندهم هل يستلزم الثبوت عندنا ايضا
فهذا غير ثابت لانا لم نقف على مبناعم فى ذلك لنفهم ان اصول
توثيقاتهم معتمدة عندنا ام لا ؟

و تقدم ان الطرق التى ذكرها متاخروالرجاليين لاثبات
الوثاقة اكثرها ضعيفة باطلة ، بل بعضها واضح الضعف ، و مع
هذا الحال كيف نطمئن بان بناء المعدلين (بكسر الدال) فى
تعديلاتهم لو وصل اليها لكان مقبولا و مرضيا عندنا و قد يتفقق
للشيخ نفسه العدول عن توثيقة او جرحه ، و لذا اختلف كلامه فى

حق بعض الرواة مثل سهيل بن زياد كما اشرنا اليه فيما تقدم .
و ترى الشيخ يضعف سالم بن مكرم بن عبد الله ابا خديجة ،
فى حين ان النجاشى يقول فى حقه : ثقة (١) فيعلم من هذا
وامثاله ان لكل معدل ورجالى اصولا خاصة يبنى عليها الجرح
والتوثيق ، وليس هناك اصول متفقة عليها بينهم كما هو الحال
فى جميع الامور الاجتهادية .

وعلى الجملة ان بعض التعديلات والتجريحات مبنية على
الحدس و الأمور التى لا نراها اماراة على الوثاقة كما عرفت وبعضها
على نقل الحاكى وثاقة السابق و هكذا ، والاخير مقبول كما لا يخفى ،
ولو حصل لنا العلم بانحصار توثيقات هؤلاء الاعاظم (رض)
و تجريحاتهم بالقسم الاخير لقبلناها بلا تردد اذ لا يحتمل فسى
حتمهم انهم قبلوا نقل الوثاقة من الحاكى الضعيف الكاذب على ان
النقض بمثل مراسلات الصدوق وغيره فيما اذا قالوا : قال الصادق
(ع) كذا باق بحاله ، اذ الفاضل المتدين (فضلا عن مثل الاعاظم
ورؤساء المذهب كالكلينى والفيد والشيخ والصدوق والصفار
ومن يحدو حذوهم) كيف ينسب قولاً الى الصادق وهو يعلم
بعدم ثبوت النسبه ؟!

(١) بل نقل من الشيخ ايضا توثيقه فى محل آخر .

واما دعوى اجماع العلماء المتأخرين عن زمان الشيخ و
 النجاشي على حجية توثيقات الشيخ و النجاشي و الكشي و امثالهم
 فغير صحيحة فان اجماعهم ليس تعبديا كاشفا عن قول المعصوم
 اذ للعلماء طرق و آراء مختلفة في حجية آراء الرجاليين . فاذا لم
 يدفع الاشكال المذكور فلا بد من الالتزام بدليل الانسداد و الجري
 على وفقه في الفقه ، لكن العجيب انني - نفسيا - لا ارى نفسي
 الانسداد و اصوله اثبات الحلال و الحرام بل الذي تطيب به
 نفسي هو العمل بصحاح الروايات و حسانها و موثقاتها حسب
 توثيق و تحسين هؤلاء الرجاليين .
 و لو اجد من حل لي المعضلة المذكورة لقد مت له مبلغا من
 المال و كنت له شاكرا .

الفائدة الرابعة

فى تفسير كلمة الثقة

قال صاحب مقياس الهداية ع ٦٨ : و كذ لك اتفق الكل على اثبات العدالة بهذه الكلمة (اى كلمة الثقة) من غير شك ولا اضطراب و حينئذ فحيثما تستعمل هذه الكلمة فى كتب الرجال مطلقا من غير تعقيبها بما يكشف عن فساد المذهب تكفى فى افادتها التزكية المترتب عليها التصحيح باصطلاح المتأخرين لشهادة جمع باستقرار اصطلاحهم على ارادة العدل الامامى الضابط من قولهم ثقة فقولهم ثقة اقوى فى التزكية المصححة للحديث من قولهم عدل ، لان الضبط هناك يحرز بالاصل و الغلبة و هنا بدلالة اللفظ .

وعن الوحيد البهبهاني (قدّة) : لا يخفى ان الرواية المتعارفة المسلمة المقبولة انه اذا قال عدل امامى (النجاشى كان او غيره) فلان ثقة ، انهم يحكمون بمجرد هذا القول بانه عدل امامى . . .

اقول : معظم التوثيقات من النجاشى و الشيخ (قدس الله نفسهما) فالحكم بعدالة الذى وثقاه موقوف على احرار الاصطلاح المذكور فى عرفهما ، و لا يصح باصطلاح من تأخر عنهما و ان فرض اجماعهم عليه . و انى بعد ما وسعنى من الفحص لم اجد قرينة

وامارة داله على انعقاد الاصطلاح المذكور فى لسانهما ، والفاضل
العامقانى وان تصدى لاثباته لكنه لم يأت بشئ مقنع اصلا .

مع ان الاجماع من غيرهما على المعنى المذكور غير منسجم
وقد قال صاحب اتقان المقال (ع ٤) : ثم الذى يشهد به الاستقراء
ايضا ان الوثاقة فى لسان اهل الفن يتضمن ارادة الوثاقة لرواية
من حيث هو ، بمعنى ان يكون صادقا ضابطا ، ومن حيث المروى
عنه بمعنى ان يكون ممن يروى عن ثقة ، ولا يكون مما لا يبالى عمى
ياخذ . انتهى .

اقول : استفادة الحيثية الاخيره من لفظ الثقة بحسب
اصطلاحهم منظور فيها ، بل هى ممنوعة .

قال الشيخ الطوسى (قده) فى محكى العدة : فاما من كان
مخطئا فى بعض الافعال او فاسقا بافعال الجوارح وكان ثقة فى
روايته متحرزا فيها فان ذلك لا يوجب رد خبره وكون العمل به ،
لان العدالة المطلوبة فى الرواية حاصلة فيه ، وانما الفسق بافعال
الجوارح يمنع من قبول شهادته ، وليس بمانع من قبول خبره ،
ولاجل ذلك قبلت الطائفة اخبار جماعة هذه صفتهم انتهى (١) ومع
هذا الكلام كيف يقال ان مراد الشيخ من كلمة الثقة العدل الامامى
الضابط ، مع ان العدالة المطلوبة فى هذا الباب عنده هى

(١) ع ٢٥٤ ج ٢ بحار الانوار الطبعة الجديدة .

الصدافة في النقل . بل المراجع الى فهرسته يطمئن بان لفظة الثقة ليس لها معنى العدالة . نعم الحسن بن علي بن فضال ربما ينفي الوثاقة عن احد و يثبت الصلاحية له فيظهر منه ان الوثاقة عنده فوق مرتبة الصلاحية المستلزمة للصدق في المقال ضرورة عدم صلاحية الكاذب فلاحظ كلامه في ترجمة سالم بن مكرم ابى خديجة وغيره .

و خلاصة القول ان دلالة كلمة الثقة على العدل الامامى الضابط غير ثابتة في كلام من يرجع اليه في هذا الشأن كالكشى والشيخ والنجاشي (قد هم) .

و ينقدح من هذا انه لا سبيل الى الحكم بصحة اكثر الروايات المعدودة عندهم من الصحاح صحة اصطلاحية . و سيأتى منا في بعض الفوايد الآتية ان تقسيم الاخبار الرباعى باطل لا اثر له ، و انما الحجة قول الصادق سواء كان عادلا ام لا ؛ اماميا ام لا ؟

الفائدة الخامسة

حول وثيقة مشايخ ابن قولويه

قال الشيخ الجليل الثقة جعفر بن محمد بن قولويه فى كامل
الزيارات ص ٤ :

... وقد علمنا انا لا يحط بجميع ما روى عنهم - اى الأئمة
عليهم السلام - فى هذا المعنى ولا فى غيره لكن ما وقع لنا من
جهة الثقات من اصحابنا (رحمهم الله رحمة) ولا اخرجت فيه
حديثا روى عن الشاذان من الرجال يوثر (١) ذلك عنهم -
المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحدِيث والعلم الخ -
اقول : استفاد منه صاحب الوسائل (٢) توثيق جميع الرواة
الواقعين فى الكتاب و تبعه سيدنا الاستاذ الخوئى (دام ظلّه
الشريف) وكان يصر عليه فى محاضراته الفقهية (دروس الخارج)
فيحكم بوثاقة جمع كانوا فى علم الرجال من المجهولين ، ثم ذكر
ذلك فى كتابه معجم رجال الحديث الذى طبع اخيرا ص ٦٤ ج ١ .

-
- (١) لاحظ مستدرك الوسائل فانه نقل العبارة فيه بتفاوت يسير
وعلى كل العبارة غير خالية عن الاغلاق .
(٢) ع ٤٨ ج ٢٠ الطبعة الحديثة .

لكن المحدث النورى (ره) فهم منه توثيق الذين روى عنهم
ابن قولويه بلا واسطة من مشائخه (١) اقول : هذا هو الاظهر او
المتيقن خلافا لسيدنا الاستاذ ، وذلك لوجهين :

الاول : قوله المعروفين بالرواية المشهورين بالحدیث
والعلم . اذ من الظاهر ان جميع رواة روايات كتابه ليسوا
بمعروفين فى الرواية ولا مشهورين بالحدیث والعلم
بل حالهم حال سائر الرواة ولا اظن ان
ابن قولويه كان معتقدا معروفيتهم وشهرتهم فى العلم فضلا عن
كونهم كذلك فى الواقع ونفس الامر .

الثانى : وجود المراسيل والضعاف فى كتابه فى غير مشائخه
لا يقال : اطلاق توثيقه محكم فى غير ما علم بطلانه . فانه يقال :
انا نقول ان وجود المراسيل قرينة على اختصاص التوثيق بالمشائخ
وحد هم كيف ولا يحتمل عدوله (بناء على عموم التوثيق) عن مبائمه
فى اول كتابه . فقد ذكر فى الباب الاول فى الرواية الثالثة عن
احمد بن ادريس عن ذكره عن محمد بن محمد بن سنان عن محمد بن على
رفعه قال : قال رسول الله (ص) من هذا الذى يرويه عنه
احمد بن ادريس وكيف علم انهم من اصحابنا الثقات المعروفين
بالرواية والعلم ؟

واما محمد بن سنان فحاله معلوم فى الرجال ، ثم من هم
الذين توسطوا بين محمد بن على و بين النبى الاكرم (ص) ونفى
نفس الباب فى الرواية الرابعة : عن يحيى وكان خادما لابي جعفر
الثانى (ع) عن بعض اصحابنا رفعه الى محمد بن على بن الحسين
(عليهم السلام . . .) والسند فى غاية الجهالة حتى من قبل يحيى
المذكور . ولا يحتمل عدوله عما ذكره اولا فى هذه الفاصلة القليلة
جدا . ومثل هذه المراسيل كثيرة فى الكتاب المذكور .

وفى الرواية التاسعة من الباب الثانى : عن محمد بن سليمان
الديلمى عن ابي حجر الاسلمى . قال قال رسول الله - صلى الله
عليه وآله . . .

اقول محمد بن سليمان روى بالغلو . واما ابو حجر فقد قال
الفاضل المامقانى فى باب الكنى : ابو حجر الاسلمى لم يتبين اسمه
وانما روى محمد بن سليمان الديلمى عنه من دون ذكر اسمه عن ابي
عبد الله (ع) لكن روى فى باب زيارة النبى من الكافى هذا الخبر
بعينه عن محمد بن سليمان عن ابي يحيى الاسلمى عن ابي عبد
الله فيمكن ان يكون احدهما مصحفا لآخر او كونهما رجلين .

اقول : سواء اكان الاسلمى من اصحاب رسول الله (ع) كما
ظاهر كامل الزيارات ام لا ؟ تكون الرواية مرسلة . وعلى كل الاسلمى
مهمل مجهول .

هذا ما نقلناه من اول هذا الكتاب ومثله كثيرة الى آخره

الكتاب .

ثم ان وثيقة جميع رواة الكتاب امرهم فكيف لم يتعرفى لهما
الشيخ والنجاشي (قد هما) ؟ وكيف تشتهر في زمن ابن طاووس
والعلامة وابن داود وغيرهم ؟ فلاحسن هو الاختصار على الرواة
المشايخ لا مطلقهم . وها هو اسمائهم على ما استخرجها المحدث
النوري (ره) في ص ٥٢٣ ج ٣ مستدركه :

١- والده ابن قولويه .

٢- محمد بن احمد بن الحسين الزعفراني العسكري المصري

ابو عبد الرحمن .

٣- ابو الفضل محمد بن احمد بن ابراهيم بن سليم — ان

الجعفي الكوفي المعروف بالصايون صاحب كتاب الفاخر .

٤ ، ٥ ، ٦- الكليني والصفار وابن الوليد .

٧- محمد بن الحسن بن علي بن مهزيار .

٨- محمد بن جعفر بن محمد بن الحسن القرشي (الرزاز) .

٩- محمد بن عبد الله بن جعفر الحمير وثقه النجاشي ايضا .

١٠- حسن بن عبد الله بن محمد بن عيسى (اقول) : فسي

بعض موارد كامل الريارات عبيد الله مصفرا عن محمد بن عيسى .

١١- والد الصدوق .

١٢- اخو المصنف على بن محمد بن قولويه .

١٣- جعفر بن محمد بن ابراهيم بن عبد الله بن موسى بن جعفر الموسوي العلوي .

١٤- احمد بن علي بن مهدي بن صدقة الرقي (قيل البرقي) الانصاري .

١٥- محمد بن عبد المؤمن وثقه النجاشي ايضا .

١٦- علي بن حاتم بن ابي حاتم القزويني ابو الحسن .

١٧- علي بن محمد بن يعقوب بن اسحاق الصيرفي الكسائي

١٨- علي بن الحسين السعد آبادي القمي .

١٩- ابو علي محمد بن همام بن سهيل الكاتب .

٢٠- التلعكبري .

٢١- قاسم بن محمد بن علي بن ابراهيم الهمداني .

٢٢- الحسن بن زرقان الطهری .

٢٣- الحسين بن محمد بن عامر (عمران) شيخ الكليني وثقه

النجاشي ايضا .

٢٤- احمد بن ادريس الثقة .

٢٥- عبيد الله بن الفضل بن محمد بن هلال الطائي البصري

وفى بعض النسخ عبد الله .

٢٦- حكيم بن داود بن حكيم .

٢٧- محمد بن احمد على بن يعقوب .

٢٨- محمد بن الحسين (وفى بعض المواضع الحسن) بن

مُتّ الجوهري .

٢٩- محمد بن احمد بن يعقوب بن اسحاق بن عمار .

٣٠- ابو عبد الله محمد بن احمد بن يعقوب و يحتمل

اتحاده مع سابقه بل اتحاد الثلاثة و يحتمل كونه ابن يعقوب بن

شيبة .

٣١- الحسين بن على الزعفرانى .

٣٢- احمد بن عبد الله بن على الناقد .

٣٣- محمد بن عبد الله بن على ابو الحسن .

و طبقناها على ما فى رسالة الثقات فى اساتيد كامل الزيار^ت

فكانت مطابقة غير ان احمد بن عبد الله بن على الناقد (١) و محمد

بن عبد الله (٢) بن على ابى الحسن غير مذكور فيها .

وفى الرسالة احمد بن محمد بن الحسن بن سهل ص ١١٩

كامل الزيارات الباب ٧٩ الحديث ١٣ .

(١) هو مذكور فى باب السابع عشر الحديث الثامن ص ٦١ .

(٢) هو اخو احمد بن عبد الله بن على الناقد لكن فى كامل

الزيارات ص ٦٧ : ابو الحسين لا ابو الحسن .

وفيهما عبد الملك القمي وفيه نظر لاحظ الباب ٨٢ الحديث
الثالث ع ٢٤٩ من الكامل المذكور .

الفائدة السادسة

حول وثائق مشائخ النجاشي

للنجاشي كلمات في تراجم جعفر بن محمد بن مالك واحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن واسحاق بن الحسن بن بكران ومحمد بن عبد الله بن محمد ابوالفضل وغيرهم استنبط منها المحدث النوري في مستدركه ص ٥٠٣ ج ٣ ان مشائخ النجاشي في كتابه كلهم ثقات وتبعه سيدنا الاستاذ وكان يكرره في دروسه ايام تحصيلنا وذكره اخيرا في كتابه معجم الحديث ص ٦٤ ج ١ .

وينبغي ان ننقل تلك الكلمات ايضا لحقيقة الحال . قال - اى النجاشي - في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك ص ٩٤ : كان ضعيفا في الحديث . قال احمد بن الحسين كان يضع الحديث وضعاً ويروى عن المجاهيل . وسمعت من قال :

كان فاسد المذهب والرواية ولا ادرى كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة ابو على بن همام وشيخنا الجليل الثقة ابو غالب الزراري اخبرنا بكتبه وقال في ترجمة احمد بن محمد الجوهر ص ٦٧ : كان سمع الحديث فاكثروا اضطرب في آخر عمره رأيت هذا الشيخ وكان صديقا لى ولوالدى وسمعت

منه شيئا كثيرا و رأيت شيوخنا يضعفونه فلم اروعنه شيئا و تجنبه و . .
و قال فى ترجمة اسحاق بن الحسن ص ٥٧ : كثير السماع ضعيف
فى مذهبه رأيت بالكوفة و هو مجاور و كان يروى كتاب الكلينى عنه
و كان فى هذا الوقت غلوا فلم اسمع منه شيئا .

و قال فى ترجمة محمد بن عبد الله ع ٣٠٩ : و كان فى اول
امره ثبنا ثم خلط و رأيت جل اصحابنا يغمزونه و يضعفونه له كتب
. . . رأيت هذا الشيخ و سمعت منه كثيرا ثم توقفت عن الرواية عنه
الا بواسطة بينى و بينه (١) .

اقول : هذه الكلمات لا تدل على ان النجاشى لا يروى عن
غير الثقة ، و بالتالى لا تدل على وثاقة مشائخه ، بل مدلولها انه
لا يروى عن وضاع الحديث فاسد المذهب ، و عن المضطرب الذى
ضعفه الشيوخ و عن الضعيف ، فى مذهبه (اى من لا يعتقد بعض
عقائد مذهبه او من لا يبالى باحكامه) و اما من كان مستقيما فى
مذهبه و لم يعلم كذبه و وضعه فيمكن ان يروى عنه .

لا يقال ان الانسان لا يشك فى حال مشائخه فاما يعلم
صدقهم و اما يعلم كذبهم و اذا فرض عدم الرواية عن الثانى تعيين
الشق الاول . فلا ثمرة لهذه الاشكال . فانه يقال هذا انما يتم
فى المشائخ الذين صحبهم النجاشى مدة و عاشرهم سرا و علانية
(١) فى الاستثناء اشكال واضح و لاحظ ما قيل حوله فى
ص ٥٠٤ ج ٢ من مستدرك المحدث النورى (ره) .

و اما فى غيرهم فيملن جهل حالهم و حفاً وثاقتهم و ضعفهم عليه
و بالتالى لا يتيسر لنا الحكم بوثاقه مطلق مشانخ النجاشى ما لم
يحرز مصاحبتهم له مدة ما .

و هذا مما عرضته على السيد الاستاذ الخوئى (دام ظله) ايام
تلمذى عليه فى النجف الاشرف فلم يعتد به ثم رأيت فى معجمه
تعرضه للاشكال و جوابه عنه بما لا يرجع الى محصل . فلاحظ
ص ٦٨ من جزئه الاول .

الفائدة السابعة

حول الرواة فى تفسير القمى

قال على عن ابراهيم القمى الثقة الجليل فى اوائل مقدمة تفسيره (١) :

و نحن ذاكرون و مخبرون بما ينتهى الينا و رواه مشائخنا و ثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم . . .

أقول : قد عرضت هذه العبارة قبل سنوات على سيد الاستاذ الخوئى (دام ظله الشريف) فى النجف الاشرف ايام تلمذى عليه (خارج الاصول و الفقه) و قلت له ان على بن ابراهيم مثل ابن قولويه قد وثق رواة تفسيره ، و الاستاذ دام ظله لم يقبله و قال (اعتمادا على قول بعض تلامذته) ان المقدمة لم تثبت كونها من على بن ابراهيم و طالبتة بدليله فلم يأت بشئ و بعد ما خرج كتابه معجم رجال الحديث من الطبع رأيت تبدل رأيه الشريف واليك عين عبارته ص ٦٣ ج ١ :

ولذا نحكم بوثاقة جميع مشايخ على بن ابراهيم الذين روى عنهم فى تفسيره مع انتهاء السند الى احد المعصومين - عليهم

(١) ص ٤ ج ١ - الطبع الحديث .

السلام - فقد قال فى مقدمة تفسيره ثم نقل العبارة المتقدمة وقال بعدها : فان فى هذا الكلام دلالة ظاهرة على انه لا يروى فى كتابه هذا الا عن ثقة . بل استفاد صاحب الوسائل فى الفائدة السادسة فى كتابه . . . ان كل من وقع فى اسناد تفسير على بن ابراهيم المنتهية الى المعصومين (ع) قد شهد على بن ابراهيم بوثاقته حيث قال : وقد شهد على بن ابراهيم ايضا بثبوت احاديث تفسيره وانها مروية عن الثقات عن الائمة (عليهم السلام) ثم قال السيد الاستاذ : اقول ان ما استفاده (قده) فى محله على بن ابراهيم يريد بما ذكره اثبات صحة تفسيره وان رواياته ثابتة صادرة من المعصومين (ع) وانها انتهت اليه وبوساطة المشايخ والثقات من الشيعة وعلى ذلك فلا موجب لتخصيص التوثيق بمشايخه الذين يروى عنهم على بن ابراهيم بلا واسطة كما زعم بعضهم انتهى كلامه الشريف .

أقول : لقائل ان يدعى العلم اجمالا بوجود عدة من الضعفاء فى الاسانيد ، اذ من المعتسر جدا ان تكون تلك الروايات الكثيرة فى كتابه كلها ذات اسناد نقية صحيحة . نقلها الثقات ، فالمطلع لحال الرواة والروايات يقطع عادة بعدم صحة اطلاق كلامه (قده) وهذا القطع يسقط حجية كلامه كما لا يخفى . ويمكن ان يجاب عنه بان عدة من الرواة الواقعيين فى اسناد روايات كتابه قد علم

ضعفهم بتصريح النجاشى او الشيخ او غيره وهؤلاء لا بد من
اخراجهم من هذا التوثيق العام جمعا بين الكلمات وبعد اخراج
هؤلاء ، واخراج من ثبت وثاقتهم بتوثيق علماء الرجال ، ليس لنا
علم اجمالى بوجود ضعف فى المجهولين حالهم فلا مانع من العمل
بظاهر كلامه (قده) .

هذا ولكن الاظهر خلاف هذا التصور ، اذ ليس لكلامه
صراحة ولا ظهور معتده فى ان رواة رواياته كلهم ثقات . وبعبارة
اخرى لم يظهر منه الالتزام بانه لا يروى عن غير الثقة ، بل مفاد
كلامه انه يروى عن الثقات وهذا يصدق عرفا (والله العالم) اذا كان
اكثر رواياته ثقات وان كان جملة منهم ضعاف او مجهول الحال ولنا
على هذا الاحتمال شواهد .

منها انه على القول الاول لا بد من القول بحجية مراسيله
بدليل انه يروى عن الثقات اذ هو (ره) لم يلتزم بانه يذكر اسامى
الثقات ، بل التزم بذكر ما رواه الثقات واحتمال تعارض توثيقه بجرح
غيره فى رواة المراسيل مندفع باصالة عدم الجرح فيها — (١)
والروايات المرسله كثيره فى كتابه . ولم ارا احد يلتزم بذلك ، كيف
ولو كان الامر كذلك لاشتهر وبان بين العلماء ولا اقل من ذهاب
جمع اليه كما ذهبوا الى حجية مراسيل ابن ابي عمير وغيره ولا اظن
(١) وما اورد صاحب المعالم على هذا الاصل فى او اخر

كتابيه ص ٢٠٨ غير جيد كما لا يخفى .

بسماحة سيدنا الاستاذ (دامت ايام افادته) الالتزام بذلك جز ما
 ومنها ان مقتضى الجمود على العبارة ان مشائخه غير الثقة فلا بد
 من مراجعة حال المشايخ الى اقوال علماء الرجال (فافهم) اللهم
 ان يجعل الثقات عطف تفسير عن المشايخ فيختص التوثيق بهم .
 ومنها انه نقل الروايات المرفوعة فذكر في كتابه ما لم يعلم
 وثاقه وواته .

فمثلا : قال في ذيل قوله تعالى : وقلنا يا آدم اسكن انت
 وزوجك . . . فانه حدثني ابي رفعه قال سئل الصادق (ع) عن
 آدم . . . ص ٤٣ ج ١ الطبعة الحديثة .

وقال في ذيل قوله تعالى : ان الله يأمركم ان تذبخوا بقرة :
 حدثني ابي عن ابن ابي عمير عن بعض رجالهم عن ابي عبد الله
 (ع) . . . ص ٤٩ ج ١ وفي ذيل قوله تعالى : احل لكم ليلة الصيام
 . . . فانه حدثني ابي رفعه قال قال الصادق (ع) . . . وفي
 آخر ص ٩٩ ج ١ : وحدثني محمد بن محمد بن يحيى البغدادي
 رفع الحديث الى امير المؤمنين (ع) . . . وفي ذيل قوله تعالى :
 ولا حل لكم بعض الذي . . . قال وروى ابن ابي عمير عن رجل
 عن ابي عبد الله (ع) . . . ولعل مثله كثير يظهر للمتتبع .
 وبالجملة ملاحظة هذه و نظائرها يسلب الظن النوعي من
 الكلام في افادته للمراد ولا ينبغي للفقهاء ان يبنوا احكام الله

تعالى على مثل هذه الظواهر والاطلاقات ولا اقل من الشك فى
ذلك والاصل عدم الاعتبار .

الفائدة الثامنة

فى التوثيق العام

١- قال الشيخ الطوسى فى ترجمة على بن الحسن الطاطرى:
وله كتب فى الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم و برواياتهم (١)
استفاد السيد الاستاذ الخوئى دام ظله وغيره من هذه العبارة
ان رواياته (اى الطاطرى) فى كتبه الفقهية مروية عن الثقات فكل
ما نقله الشيخ عن كتبه بسان كان على بن الحسن قد بدء به السند
يحكم فيه بوثاقة من روى عنه ما لم يعارض بتضعيف شخص آخر .
واما من روى عنه على بن الحسن فى اثنا السند فلا يحكم بوثاقته
لعدم احراز روايته عنه فى كتابه وقال فى قاموس الرجال ص ١١٣ ج ١:
الا انه لا يثبت ان كل كتاب رواه يكون صاحبه ثقة ولعل من روى
عنه واقفى مثله .

أقول : ان اراد كل كتاب فقهى ففيه ان ظاهر كلام الشيخ هو
العموم ، على ان الوقف لا ينافى الوثاقة (٢) .
وان اراد كل كتاب وان لم يكن فقها فهو حق ، فسان

(٢) ع ١١٨ الفهرست .

(٢) وقد مر تحقيقه فى الفائدة الرابعة .

الشيخ (ره) ذكر فى فهرسته ان له (للطاطرى) كتب كثيرة فى
نصرة مذهبه و له كتب فى الفقه رواها من الرجال الموثوق بهم
و برواياتهم و على الجملة المستفاد من العبارة المذكورة وثاقة جميع
من روى عنهم الطاطرى فى كتبه الفقهية فلا بد من التتبع واستخراج
اسمائهم من التهذيب وغيره .

فان قلت : حكم الشيخ بتوثيق المروى عنهم للطاطرى غير
مقبول فان طريق الشيخ الى كتبه ضعيف كما يأتى فى شرح المشيخة
فلم يثبت للشيخ كتبه لطريق معتبر حتى يقبل قضاوته فيها و فى
رواية اخبارها .

قلت لعل للشيخ طريقا اليها غير المذكور فى المشيخة كما
يظهر من خاتمة المشيخة المذكورة و لم يظهر منه (قده) ان قضاوته
هذه لاجل هذا الطريق الضعيف . فافهم .

اللهم الا ان يقال بان الشيخ وان صرح بتعدد طرقه الى
ارباب الكتب لكنه ذكر ايضا انها مذكورة فى فهرسته والمفروض ان
طريقه الى كتب الطاطرى فيها (اى فى الفهرست) ايضا ضعيف كما
ان اسناد النجاشى الى كتبه بطريقته ايضا ضعيف فالاستفادة
المذكورة لا تخلو عن اشكال والاحسن ان يقال ان ضعف اسناد
الشيخ (ره) الى كتب الطاطرى لا يضر بتوثيقه لمن يروى عنه للطاطرى
فان الشيخ يخبر عن وثاقة اشخاص معينين وان لم يثبت وصف

رواية الطاطرى عنهم .

ومع هذا فى النفس من الاخذ بعموم كلامه شئ . ثم انه
يأتى فى شرح المشيخة ما حكى عن الشيخ فى العدة ان الطائفة
عملت بما رواه الطاطريون فتكون جميع الملقين بالطاطريين ثقات .
لا يقال عمل الطائفة برواياتهم تصحيح طريق الشيخ اليه ،
فانه يقال لعل للطائفة العاملة طريقا او طرقا اخر اليهم ، ولذا
لا نقول بوثاقة النوفلى مع ان الطائفة عملت بروايات السكونى الذى
يروى عنه النوفلى فتأمل .

٢- قال النجاشى فى ترجمة جعفر بن بشير ابوبشا بعد
توثيقه ومدحه بالعبادة والنسك : كان ابو العباس بن نوح يقول :
كان يلقب فقحة العلم (وعن خلاصة العلامة قفه العلم) (١) روى عن
الثقات ورووا عنه ٠٠٠ الخ . ص ٩٢ .

٣- وقال فى ترجمة رافع بن سلعة ثقة من بيت الثقات و
عيونهم ص ١٢٨ : اقول هاتان العبارتان وهكذا عبارة الشيخ
تصدق مع الغلبة وليس لهما ظهور فى العموم حتى نحكم بوثاقة
كل من روى عنه جعفر او روى عنه ، و بوثاقة جميع اهل بيت رافع
والله اعلم .

(١) الفقحة بمعنى الزهرة اى زهرة العلم ، والقفه بالفهم

وتشديد الفاء الوعاء .

الفائدة التاسعة

حول توثيقات ابن عقدة

قد ذكر الشيخ في اول رجاله ان لابن عقدة كتابا في رجال الصادق (ع) وقد بلغ الغاية في ذلك ولم يذكر رجال بـاق الأئمة (ع) لكن طريق الشيخ اليه في رجاله وفهرسته ومشيخة التهذيب منحصر بابن الصلت المجهول ، فالطريق مجهول .
ولا اذكر في المتأخرين سوى العلامة الحلي (قده) (١) حيث ينقل توثيق بعض الرواة من ابن عقدة ولكنى لم اقف على طريق العلامة الى كتاب ابن عقدة لانظر في صحته وسقمه ، والفاضل المامقاني يرسله ارسال المسلمات ، والحق عدم حجية نقل العلامة للتوثيقات المذكورة ، لان اسناد النقل مجهول بل اغلب الظن عدم طريق للعلامة (قده) الى ابن عقدة غير طريق الشيخ الطوسي (ره) وقد مر انه مجهول . وينقدح من هذا جهالة من وثقوه اعتمادا على توثيق ابن عقدة كالحسين بن علوان حيث قال ابن عقدة فى حق اخيه الحسن انه اوثق من اخيه الدال على ان الحسين موثق به وان كان الحسن اوثق . وعلى ما ذكرنا تصبح روايات الحسين

(١) وقيل ابن داود ايضا ينقل عن ابن عقدة .

كلها ساقطة عن الحجية . وما يقال من توثيق النجاشى للحسين
المذكور ضعيف لان الظاهر منه رجوع التوثيق الى الحسن دون
الحسين .

وقول سيدنا الاستاذ الخوئى (دام ظله) برجع التوثيق
الى الحسين بدليل ان المقام فى رجال النجاشى مقام ترجمة
الحسين دون الحسن يضعف بان المقام مقام ترجمتهما معالا مقام
ترجمة الحسين وحده اذ لم يعنون النجاشى الحسن فى غير المقام
المذكور فافهم جيدا .

و خلاصة الكلام ان توثيقات ابن عقدة — مع كونه موثقا مسموع
القول — غير حجة لعدم اثباتها بطريق معتبر .

الفائدة العاشرة

حول مراسيل الثقات

قال الشهيد (رض) فى محكى غاية المراد بان مراسيل الثقات من الاصحاب مقبولة معتمدة .

وقال الفاضل المامقانى (ع ١٩ ج ٣ خاتمة كتابه تنقيح المقال) : اراد بالثقات من وثقوه و لم ينصوا بانه يروى عن الضعفاء و حينئذ فتعتدل جملة من المراسيل لعدم قصور هذه الشهادة من التوثيقات الرجالية فلا تذهل ، انتهى .

اقول هذا الكلام من مثل الشهيد عجيب فانه (ره) يعلم ان الثقات يرون عن الضعفاء و المجهولين كما يرون عن الثقات و الصادقين ، فكيف يكون مراسيلهم حجة ، و لست اتوقع صدور مثل هذا الكلام من مثل هذا الجليل النبيل .

و اما ما ذكره المامقانى (ره) ففيه ان سكوتهم عن رواية شخص عن الضعفاء دليل انه لم يرو عن الضعفاء كثير الا انه يرو عن ضعيف اصلا . و عليه فتسقط المراسيل عن الحجية و اما عدم قصور هذه الشهادة عن التوثيقات الرجالية ففيه انعواض الضعف ، فان كلام الشهيد (ره) اجتهد حدسى لا يجوز العمل به لمجتهد آخر بل

للكل لبطلان تقليد الميت ابتداءً و هذا بخلاف الاخبار عن حسن فانها حجة كما مر .

ولعل مراد الشهيد من الثقات الثقات المخصوصون الذين ادعى الاجماع على قبول مراسيلهم ولكنه ايضا عندنا غير تام كما سنذكره ردا على الشيخ الطوسي (قد ه) .

ثم انه ربما يقال ان المرسل (كالصدوق رحمه الله) اذا ارسل الرواية بلفظ (روى عن الامام) فهو ليس بحجة واما اذا ارسله بلفظ (قال الامام) فهو حجة ان لولا صحة الطريق لم يجز له نسبة المضمون الى الامام لانه افتراء محرم . ويرده ان هذا لا يثبت صحة الطريق عند غير الصدوق مثلا ، واما يثبت الصحة المعتبرة باجتهاد الصدوق فقط فلا يجوز لغيره الاعتماد عليها لاختلاف المباني الاجتهادية و ربما يقال بحجية مراسيل الكافي وان الاشكال فيها من حرفة العاجز ولكنه قول لا يمكن اتعاه به دليل معتبر مقنع . و ربما يقال بحجية مراسيل محمد ابن ابي عمير ، بل نسبها النجاشي الى اصحابنا حيث قال في ترجمته : و روى انه حبسه المأمون حتى ولاه قضاء بعض البلاد ، وقيل ان اخته دفنت كتبه في حاله استتاره و كونه في الحبس اربع سنين فهلكت الكتب ، وقيل بل تركتها في غرفة فسال عليها العطر ، فهلكت فحدث من حفظه و مما كان سلف له في ايدى الناس ، فلهذا اصحابنا يسكنون

الى مراسيله . . . الخ .

وقال بعض الرجاليين المتأخرين : ان محمد بن ابي عمير
تفرد فى تسالم الكل على قبول مراسيله وعدهم اياها بحكم المسانيد
المعتمدة ، الخ .

وعن الشهيد فى الذكرى : او كان مرسله معلوم التحرز عن
الرواية عن مجروح ولهذا قبلت الاصحاب مراسيل ابن ابي عمير
وصفوان بن يحيى واحمد بن محمد ابي نصر البزنطى لانهم لا
يرسلون الا عن ثقة .

أقول : اذا ثبت من اى ثقة انه لا يرسل الا عن ثقة او صادق
فمراسيله حجة لكن ذلك لم يثبت من احد من الرواة الثقات (١) فلا
تكون مراسيل احد هم بحجة ، والتعليل المذكور فى كلام النجاشى
واضح الضعف غير قابل للاعتداد .

ثم انه ذهب بعضهم الى اعتبار مراسيل الصدوق وبعضهم
الى اعتبار مراسيل الشيخ الطوسى وبعضهم الى اعتبار مراسيل
بعض اخر لكن الكل غير معتمد .

(١) بل ثبت فى حق ابن ابي عمير والبزنطى وصفوان عدمه
فلاحظ ص ٧٨ وما بعدها من المعجم ج ١ .

الفائدة الحادية عشرة

الرد على اعتبار اخبار المهملين

قال صاحب قاموس الرجال (لتصحيح تنقيح المقال) فى مقدمة كتابه ص ٢٥ ج ١ والمفهوم منه (اى من ابن داود احدا رباب الكتب الرجالية رحمهم الله) انه يعمل بخبر رواته مهملون لم يذكرهم بمدح ولا قدح كما يعمل بخبر رواته مدوحون . وهو الحق الحقيق بالاتباع وعليه عمل الاجماع (؟) فنرى القدماء كما يعملون بالخبر الذى رواته مدوحون يعملون بالخبر الذى رواته غير مجروحين وانما يردون المطعونين . فاستثنى ابن الوليد وابن بابويه من كتاب نوادر الحكمة لمحمد بن احمد بن يحيى ما رواه عن ٠٠٠ (ذكر اسماء رجال) واستثنى المفيد من شرائع على ابن ابراهيم حديثا واحدا فى تحريم لحم البعير . فهذا يدل على ان الكتب التى لم يطعنوا فى طرقها ولم يستثنوا منها شيئا كان معتبرا عندهم ورواتها مقبولوا الرواية ان لم يكونوا مطعونين من ائمة الرجال ولا قرينة والا فتقبل مع الطعن .

ثم استظهر الاجماع على ذلك من كلام الشيخ فى العسدة فقال : قال الشيخ فى العدة : (وكذلك القول فيما ترويه المتهمون

والمضعفون ان كان هناك ما يعضد روايتهم و يدل على صحتها
وجب العمل به و ان لم يكن هناك ما يشهد لروايتهم بالصحة وحب
التوقف فى اخبارهم فلاجل ذلك توقف المشائخ عن اخبار كثيرة هذه
صورتها و لم يردوها و استثنوها فى فهارستهم من جملة ما يروونه من
التعنيفات) .

ثم قال صاحب القاموس ص ٢٧ نعم يمكن القول اذا تعارض
خبران رواية احدهما مصرح بتوثيقهم و رواية الآخر مهملون يرجح الاول
عليه . . . ثم قال هذا هو الطريق القداما و قد احدث العلامة
الطريقة الحادثة و الظاهر ان الاصل فيها شيخه فى الرجال احمد
بن طاووس حيث انه يطعن فى كثير من اخبار الكشى بعدم ذكر
من فى طريقه فى الرجال و لم نقف على كتبه فى الفقه ، فلعله عبر
بمطلحات الصحيح و الحسن و القوى و الضعيف كالعلامة .

و اما المحقق و ان احتمل بعض انه الاصل الا ان السدى
يفهم من معتبره ان طريقته قريبة من القداما و بالجملة طريقته
القداما و لا الترجيح بالقرينة من دليل العقل او النقل من الكتاب
و السنة و الاجماع الشامل للشهرة المحققة . و فى ما ليس قرينة
العمل بالصحيح و الحسن و المهمل و اما الموثق فلا يعملون به
الا اذا لم يعارضه خبر امارى و لو من المهمل و لم يكن فتواهم
بخلافه ، انتهى كلامه . اقول : هنا مباحث :

١- ان من يرى العدالة عبارة عن الايمان او الاسلام وعدم ظهور الفسق يمكن له ان يعمل بخبر رواته مهملون اذا ثبت لديه ايمانهم او اسلامهم . بان يفسر المهمل بمن لم يروفيه قدح كما يظهر من هذا الفاضل في اول كلامه هنا وفي ترجمة احمد بن رباح بن ابي نصر السكوني وغيره ويمكن ان يستدل القول المذكور بان المراد بالفاسق في آية النبأ من علم فسقه ، والمجهول داخل في مفهوم الآية فلا يجب التبين في خبره وهو كما ترى او ينفسى الفسق بالاصل ويكتفى به في قبول الخبر .

و هذا الفاضل لم يذكر لمختاره ومختار ابن داود وجهها ودليلا والعدالة ليست مجرد الاسلام او الايمان مع عدم ظهور الفسق كما قرر في محله ونسبته الى جميع القدماء غير معلومة .

وان نسلم تفسير العدالة بالايمان وعدم ظهور الفسق لانسلم حجية قول العادل بهذا المعنى اذ لا دليل عليه من الشرع والعقل والعرف فلا يصير المهمل حجة . ودعواه الاجماع عليه غير مقبول واستظهاره من عبارة العدة غلط ، بل لا يفهم منا ان الشيخ نفسه ، وحده يرى اعتبار الخبر المهمل ، بل لا ربط للعبارة بما هذا الفاضل يصدد اثباته بل الصحيح ان الشيخ يعتبر الوثاقة في راو الخبر الواحد المجرد عن القرينة و ظاهر كلامه عدم حجية

خبر المهلين فلاحظ كلامه فى العدة (١) حتى تطمئن بغرامة ادعاء
هذا الفاضل المتتبع فى هذا المقام .

وكيفما كان رواية المهمل غير حجة ولا يجوز الاعتماد عليها
فى الاحكام الالهية وغيرها اصلا فانه تشريع محرم . وبناء العقلاء
ايضا على عدم اعتبارها .

٢- استثناء ابن الوليد والمفيد انما يدل على ضعف
الرجال الذين استثنوا ، ولا يدل على انهم اعتمدوا على المهملين
باحدى الدلالات . وبالجملة انه لم يقدر على اثبات عمل القدماء
بخبر المهملين .

٣- الصحيح ان خبر الواحد ان قامت على صدوره قرينة
مورثة للاطمينان يعمل به ولا ينظر الى السند ، فان الاطمينان -
اى العلم العادى لا مجرد الظن - حجة عرفية عقلانية . لكن
حصول القرينة للمتأخرين ولا سيما لنا بعيدة جدا ، والشهرة غير
موجبة للاطمينان كما قررناه فى اصول الفقه . وان لم تقم على
صحته قرينة - كما هو الغالب الاغلب - يدور العمل به مدار صدق
الراوى سواء كان اماميا ام لا ، عادلا ام لا ، فان العدالة المعتبرة

(١) لم تكن العدة موجودة عندى وانما راجعت بحار الانوار

ص ٢٥٣ ج ٢ من الطبعة الحديثة .

فى الخبر هو صدق الراوى فى اخباره كما ذكره الشيخ الطوسى
(عليه الرحمة) .

و حيث انا لا نحكم بتقديم الصحيح او الحسن على الموثق
فى صورة التعارض خلافا لجمع كثير فيلغى عندنا الطريقة الحادثة
من زمن العلامة و شيخة ابن طاوس ، فالتقسيم عندنا ليس برباعى
بل ثنائى فان خبر الواحد ان ثبت صدق رواته فهو معتبر و الا فهو
ضعيف اى لا يعمل به . والله العالم .

الفائدة الثانية عشرة

فى فائدة الطرق الى الكتب

قال التفرشى (ره) (كما فى ص ٥٤٨ ج ٢ - جامع الرواة) :
اعلم ان الشيخ الطوسى (قدس) صرح فى آخر التهذيب والاستبصار
بان هذه الاحاديث التى نقلناها من هذه الجماعة اخذت من
كتبهم و اصولهم .

والظاهر ان هذه الكتب والاصول كانت عنده معروفة كالكا فى
والتهذيب وغيرهما عندنا فى زماننا هذا ، كما صرح به الشيخ
محمد بن على بن بابويه (رضى الله عنه) فى اول كتابه من لا يحضره
الفقيه ، فعلى هذا لو قال قائل ب صحة هذه الاحاديث كلها وان
كان الطريق الى هذه الكتب والاصول ضعيفا اذا كان مصنفا هذا
الكتب والاصول وما فوقها من الرجال الى المعصوم ثقات لم يكن
مجازفا .

أقول : وفيه اولا ان هذه الاستظهار ظن منه (ره) والظن
لا يغنى له ولنا من الحق شيئا .

وثانيا ان عبارة الشيخ نفسه فى مشيخة التهذيب ترد هذه
الدعوى وهى هذه : نحن نذكر الطرق التى يتوصل بها الى

رواية هذه الاصول و المصنفات و نذكر على غاية ما يمكن من الاختصار
لتخرج الاخبار بذلك عن حد المراسيل ، و تلحق بباب المسندات
انتهى .

فان المستفاد من هذه العبارة ان ذكر الطرق لاخراج
الروايات من الارسال المسقط لها عن الحجية فلو كانت المصنفات
والاصول قطعية الانتساب الى اربابها لقال انها غير محتاجة الى
ذكر طرقى اليها .

و ثالثا لو سلمنا ان اصل الكتب قطعية فى الجملة لكن لا
نسلم ان جميع ما فيها كذلك اذ لم تكن الطباعة فى تلك الازمان
رائجة لتكون النسخ كلها مطابقة ، فما المؤمن من احتمال زيادة
النسخ ؟ فلا بد لاثبات اعتبار تمام ما فى الكتب من طريق معتبر .

نعم ذكر الشيخ الصدوق (ره) فى اول الفقيه ان جميع ما فيه
مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول واليه المرجع مثل
كتاب ٠٠٠ وغيرها من الاصول و المصنفات التى طرقى اليها معروفة
فى فهرس الكتب التى رويتها عن مشائخى و اسلافى — رضى الله
عنهم —

لكن يرد عليه اولا ما ذكرنا من عدم قطعية جميع ما فى تلك
الكتب كله و ان سلمنا قطعية اصل الكتب فى الجملة .
و ثانيا لا يظهر من هذه العبارة ان شهرة الكتب المذكورة

الفائدة الثالثة عشر

فى سند كتاب الاشعثيات (١)

قال المحدث النورى فى اوائل خاتمة مستدركه ص ٢٩٠ ج ٣ :
واما الجعفریات (٢) فهو من الكتب القديمة المعروفة المعول عليها
لا سماعيل بن جعفر (ع) .

أقول : سند الكتاب فى رجال النجاشى و فهرست الشيخ
ص ٣٤ واحد فان الحسين بن عبيد الله الغفائرى اخبرهما عن
سهل بن احمد عن محمد بن محمد الاشعث بمصر قراءة عليه عن
موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر عليهما السلام . قال ابن
طاووس ، فى محكى كتاب عمل شهر رمضان المدرج فى الاقبال :
رأيت و رويت من كتاب جعفریات و هى الف حديث باسناد واحد
عظيم الشأن الى مولانا موسى ابن جعفر (ع) اقول : ان سلمنا
حسن اسماعيل بن موسى (ع) فلا نسلم حسن موسى بن اسماعيل
فانه مجهول على الاقوى ، و اصرار المحدث النورى (رحمه الله)
على وثاقته و مدحه غير نافع فان كون اسماعيل من العلماء والمؤلفين
و من مشايخ الاجازة و قول ابن طاووس المتقدم لا يثبت حسنه كما

(١) و (٢) الجعفریات و الاشعثيات اسم للكتاب واحد .

يعلم ذلك من الاصول المتقدمة فى هذه الرسالة .

واما كون النسخة معلومة الانتساب الى ابيه اسماعيل كما يدعيه المحدث المذكور ويقول : ولذا تلقاها الاصحاب بالقبول . . . فهو ممنوع فان معلومته اول الكلام واجماع الاصحاب على قبوله ممنوع .

وفى محكى الجواهر فى كتاب الامر بالمعروف : ولم يحكم احد بصحته من اصحابنا ، بل لم تواتر نسبته الى مصنفه بل ولم تصح على وجه تظمن به النفس بها ولذا لم ينقل عنه الحرفى الوسائل . . .

نعم اورد عليه المحدث المزبور بقوله : انه اى صاحب الجواهر من اين علم ان الكتاب كان عنده (اى عند الحر) ولم يعتمد عليه فلم ينقل عنه ، بل المعلوم المتيقن انه كغيره من الكتب المعتبرة لم يكن عنده ولو كان لنقل عنه قطعاً فانه ينقل من كتب هى دونه بمراتب من جهة المؤلف او لعدم ثبوت النسبة اليه او ضعف الطريق اليه كفضل الشيعة للصدوق و تحف العقول و تفسير فرات و ارشاد الديلمى و نوادر احمد بن محمد عيسى و الاختصاص للمفيد .

أقول : اما الاختصاص فالظاهر انها ليست من المفيد رغم ما اشتهر ، وهى ليست الآن عندى حتى استشهد منها على ادعائى . واما نوادر احمد بن محمد بن عيسى فلم اعرف وجهه

الضعف فيها فانها نقلت بطريق معتبر فلاحظ ما سنذكره في شرح
مشيخة التهذيب وغيره .

وبالجملة كلام صاحب الجواهر (قد ه) مع ما له من المكانة
العلمية والتتبع التام والمهارة الكافية يضعف اعتبار الكتاب ثباتا
ويجعل اصرار المحدث المذكور غير نافع .

الفائدة الرابعة عشر

حول الاصول الاربعمائة

ذكر الشيخ المفيد (ره) ان الامامية من عهد امير المؤمنين الى عهد ابي محمد الحسن العسكري (ع) صنفت اربعمائة كتاب تسمى الاصول فهذا معنى قولهم له اصل و قال صاحب اتقان المقال ص ٣٩٥ الذين عثرت عليهم من اهل الاصول و نص عليهم بذلك خمسة و تسعون . ثم ذكر اسمائهم فراجع ان شئت .

ثم قال بعدها : و المراد من الاصل قيل هو المشتمل على كلام المعصوم (ع) خاصة . و قيل هو المروى عنه بلا واسطة . و الذى يظهر من كثير من عبائهم كقولهم فى ابراهيم بن مسلم : (ذكره شيخنا فى اصحاب الاصول) و فى كتاب احمد بن الحسين : (و من اصحابنا من عدة من جملة الاصول) و فى كتب حريز (و تعد كلها فى الاصول) و فى كتاب الحسين ابن ابي العلاء (له كتاب يعد من الاصول) و نحوها ان الاصل عندهم ما يعمل به و معتمد عليه .

ولا يبعد ان يقال انه ما جمع بين وصفى الاعتماد و الرواية عن المعصوم بلا واسطة ، كما يشير اليه قولهم فى كثير من التراجم

له كتاب معتمد و كتب معتمدة كالحسين بن سعيد و اضرا به مع ان
اكثر المعتمدين و جل المعتمدين لم يد رجوا فى اصحاب الاصول
و ان بلغوا الغاية فى ذلك بل و ان كانوا من اصحاب الاجماع
كزرارة و . . . فهذا يشير الى انه ليس كل كتاب متعمد اصلا .

و مما يؤيد ان معنى الاصل قد اخذ فيه وصف الاعتماد
و انك لا ترى بالاستقراء احدا من اهل الاصول رعى بالضعف اصلا
الا شاذا شديدا الشذوذ كالحسن بن صالح بن حسن ، الخ .

أقول : هل بين الاصل و الكتاب فرق معنوى ام لا بل تسمية
عدة من الكتب بالاصل مجرد اصطلاح ؟ و على الاول ما هو حقيقة
هذا الفرق ؟ شيأ لم يثبتا عندى بدليل معتبر .

و كل ما ذكره هذا الفاضل و غيره فى وجه الفرق بينهما ظن
و احتمال لا يبلغ حد الحجة الشرعية (١) و عليه حال الروايات
المنقولة من الاصول حال الروايات المنقولة من الكتب و حال اصحاب
الاصول حال ارباب الكتب .

(١) بل ربما يثبت خلافه قال الشيخ فى ترجمة زيد الزرادر
و زيد الربسى (ص ٩٢ فهرسته) لهما اعلان لم يروهما محمد بن
على بن على بن الحسين بن بابويه و قال فى فهرسته لم يروهما
محمد بن الحسن الوليد و كان يقول هما موضوعان . . . و كان يقول
وضع هذه الاصول محمد بن موسى الهمداني .

وقال العلامة المجلسي في محكي أربعينه : بل كانت الاصول
المعتبرة الاربعمئة اظهر من الشمس في رابعة النهار .
أقول : ان سلمنا هذه الاظهرية بالنسبة الى جميع الاصول
المذكورة لا نسلم اظهرية كل واحدة من رواياتها حتى لا نحتاج
في التصحيح الى حال الراوى . كما نحتاج اليه في تصحيح روايات
الاربعة مع اظهريتها من الشمس في رابعة النهار عندنا .

الفائدة الخامسة عشر

النقد على العلامة المجلسي

يقول العلامة المجلسي (قده) في محكي أربعينه (١) ان الشيخ يروى جميع كتب الصدوق و رواياته باسانيده المعتبرة كما صرح في فهرسته (في ترجمة الصدوق) فكلما روى الشيخ خبرا من بعض الاصول التي ذكرها الصدوق في فهرسته (٢) بسند صحيح فسنده الى هذا الاصل صحيح وان لم يذكر في الفهرست سندا صحيحا اليه . وهذا ايضا باب غامض دقيق ينفع في الاخبار التي لم تصل الينا من مؤلفات الصدوق ، الخ .

أقول : صحة طريق الشيخ الى الصدوق وصحة طريق الصدوق الحاصل او كتاب او احد لا ينفع لتصحيح رواية الشيخ عن الاصل او الكتاب او الشخص المذكور اذا كان طريقه اليه ضعيفا لاحتمال تفاوت متنها مع متن المروية بطريق الصدوق اذا وصل الينا وهذا الاحتمال لا دافع له سوى وجود الرواية بطريق الصدوق وموافقتها مع هذه الرواية في المتن ومعه لا نحتاج الى تصحيح هذه الرواية كما لا يخفى نافعهم جيدا .

(١) في ذيل الحديث الخامسة وثلاثين كما في ع ٢٨٣ ح ٢

قوانين الاصول . (٢) لعله اراد بها مشيخة الفقيه .

الفائدة السادسة عشر

فى ان الترحم المكرر علامة الحسن

اذا ترحم احد من الأجلأ او ترش من احد ، لا فى مورد او موردين بل فى الموارد الكثيرة بكشف ذلك اقلا عن حسنه فنعتمد على رواياته . وجه الكشف امر ظاهر عرفا اذ لولا صلاحه ومكانته الدينية لم يكن هنا داع للترحم والتراضى عنه كلما سمي اسمه ، اذ يبعد من الاكابر ان يعظموا ذاك التعظيم او يعتنى ذلك الاعتناء بالمجهول الحال فضلا عن الكذاب والوضاع . واما ما ذكره سيدنا الاستاذ فى منع هذا الاستظهار فى دروسه وكتابه ص ٩١ ج ١ معجم رجال الحديث ، فهو ضعيف بل غير مربوط بالفرض اعنى كثرة الترضى والترحم دون ذكرهما مرة او مرتين فانه غير موجب للحسن او الوثاقة فلاحظه تجد صدق ما قلنا .

و من هنا يثبت حسن جملة من مشائخ الصدوق (ره) الذين يترحم عليهم او يترضى عنهم كثيرا فى كتبه ، ولا مناص عن الالتزام باعتبار رواياتهم .

و من هنا بينا على حسن حال احمد بن محمد بن يحيى العطار خلافا للسيد الاستاذ المتقدم ولما ذهبا اليه سابقا من الحكم بمجهولية حاله .

الفائدة السابعة عشر

فى حجية بعض المراسيل

ربما يخبر الراوى عن بعض اصحابنا او عن بعض رجاله ،
وهذا مرسل غير حجة اذ البعض المذكور مجهول الحال ، وربما
يخبر عن عدة من اصحابه او عن عدة من رجاله كما قد يتفق فى اخبار
ابن ابي عمير وغيره .

وهذا ليس بجائز الرد ، بل يجب قبوله للعلم العساذى
بصدق بعض افراد العدة او الجماعة ، ولا يحتمل ان يكون هؤلاء
كلهم كاذبين فى اخبارهم وهذا ظاهر لسليم الذوق . ومنه
يظهر اعتبار روايات الكلينى (قد ه) عن العدة ونحوها ولو فرغ
انه لم ينص عليهم وبقوا مجهول الحال ، وكذا الكلام فى روايات
الشيخ الطوسى وابن ابي عمير وغيرهما اذا رووا عن عدة او جماعة
او غير واحد او نحو ذلك .

الفائدة الثامنة عشر

فى مراسيل الحللى

روى ابن ادریس فى كتابه جملة من الروایات من جامع البزنطى
و من غیره من الاصول و كان سیدنا الاستاذ الخوئى - دام ظلہ -
کغیره یحکم بصفة الروایات ، فان طریق ابن ادریس الى الجامع
المذكور و ان لم یحرز صحته الا ان ابن ادریس حیث لا یعمل بخبر
الواحد یکشف ذلك عن وصول الكتاب الیه بطریق قطعى فیکون
الروایات صحیحة .

أقول : و یرد علیه أولا ان الروایة تنتهى الى صاحب الكتاب
ای البزنطى او غیره و هو واحد لا محاله فكیف یقال انه لا یعمل
بخبر الواحد ؟ و ثانيا ان قطع ابن ادریس بصفة كتاب غیر حجة
فى حقنا فلعل الامارات الموجبة لقطعه لم تكن كافية عندنا ففى
حصول القطع او الاطمینان . و قد رأیت اخیرا فى بعض کلمات
سیدنا الاستاذ عدوله عن الحكم بالصحة و هذا هو المتعین .
و علیه فتصبح الروایات المذكورة کلها من المراسیل و غیر حجة ،
خلافًا لجمع من الاعلام رحمهم الله تعالى .

الفائدة التاسعة عشر

حول كتاب الكافي وبعض صحاح العامة

فى محكى اللؤلؤة : قال بعض مشائخنا المتأخرين اما الكافى فجميع احاديثه حصرت فى ستة عشر الف حديث ومائة وتسعة وتسعين حديثا (١٦١٩٩) الصحيح منها باصطلاح من تأخر خمسة الآف وسبعون حديثا (٥٠٧٢) والحسن ، مائة واربعة واربعون حديثا (١٤٤) .

والموثق ، مائة حديث و الف حديث و ثمانية عشر حديثا (١١١٨) والقوى منها اثنان و ثلاثمائة (٣٠٢) . والضعيف منها اربعمائة و تسعة الآف وخمسة و ثمانون حديثا (١٤٨٥) ، انتهى .

يقول المحدث النورى (ره) : الظاهر ان المراد من القوى ما كان بعض رجال سنده او كله المدح من غير الامامى ، ولم يكن فيه من يضعف الحديث و له اطلاق آخر يطلب من محله (١) وعلى ما ذكره فاكثر من نصف اخبار الكافى ضعيف لا يجوز العمل به

(١) بل له اطلاقات لاحظ ع ٣٥٥ مقياس الهداية .

الا بعد الانجبار (١) وأين هذا من كونه اجل كتب الشيعة
و مؤلفه اوثق الناس فى الحديث واثبتهم (٢) ولم يكن فى كتاب
الשלغماني المردود المعاصر له خبر مردود الا اثنان كما تقدم (٣)
وقال السيد الاجل بحر العلوم فى رجاله بعد ذكر النبوى
المشهور ان الله يبعث لهذه الامة فى رأس كل مائة سنة من يجد لها
دينها ما لفظه : وما ذكره ابن الاثير وغيره — من اهل الخلاف
من ان الكلينى هو المجدد لمذهب الامامية فى المائة الثالثة من

(١) ويدخل جملة اخرى منها فى القسم المعتبر باسانيه —
الصدوق والشيخ (قدهما) كما لا يخفى على الفطن الخبير كما ان
جملة منها فى الاصول والعقائد وجملة منها فى الاخلاق والاداب
و يكون مضامينها واضحة بينة لا يحتاج العمل بها الى اعتبار السند
وجملة منها مستفيضة يطمئن الباحث بصدورها من الأئمة (ع) وان
كان سند كل واحد ضعيفا : فلا تسوحش من كلام هذا المحدث الجليل
(٢) اجلية الكافى تنوع اخباره وتوسعه ، واما اوثقيه الكلينى واثبتيه
فهم — لا تسلترم ان حجية اخباره مطلقا ولو من جهة وثاقة رواة
الاحاديث ، بل تتفيان احتمال الزيادة والنقيصة منه (رض) فى روايات
كتابه وانها بعيدة عن الاشتباه .

(٣) لو وصل كتاب الشلغماني الينا لعاملنا معه معاملة سائر
الكتب فلعل اكثر اخباره تصبح ضعيفة فلاحظ .

الحق الذى اظهره الله على لسانهم و انطقهم به و من نظر كتاب الكافى الذى صنفه هذا الامام طاب ثراه و تدبر فيه تبين له صدق ذلك و علم انه مصداق هذا الحديث فانه كتاب جليل ، عظيم النفع عديم النظير ، فائق على جميع كتب الحديث بحس الترتيب و زيادة الضبط و التهذيب و جمعه للاصول والفروع ، واجتماعه على اكثر الاخبار الواردة عن الائمة الاطهار (ع) و قد اتفق تصنيفه فى الغيبة الصغرى بين اظهر السفراء فى مدة عشرين سنة كما صرح به النجاشى . و قد ضبط اخباره فى ستة عشر الف حديث و مائة و تسعة و تسعين حديثا . و جدت ذلك منقولا عن خط العلامة وعن رياض العلماء فى ترجمة العالم الجليل المولى خليل القزوينى : و من اغرب اقواله القول بان الكافى باجمعه قد شاهده صاحب (ع) و استحسنته و انه كلما وقع فيه بلفظ : روى فهو مروى عن صاحب (ع) بلا واسطة . و ان جميع اخبارها حق واجب العمل بها حتى انه ليس فيه خبر للتقية و نحوها . و ان الروضة ليس من تأليف الكلينى بل هو من تأليف ابن ادريس . و ان ساعده فى الاخير بعض الاصحاب و ربما ينسب هذا القول الاخير الى الشهيد الثانى و لكن لم يثبت ، انتهى .

أقول : هو ادعاء ضعيف و بلا برهان فلا يعتمد عليه . و ان دار فى لسان بعض العوام .

وقال الشهيد في الذكرى : ان ما في الكافي يزيد على ما في مجموع الصحاح الست للجمهور . وعدة كتب الكافي اثنان وثلاثون انتهى كلام السيد الطباطبائي (قد ه) قلت اما صحيح البخاري وهو اصح الست عندهم فقال الحافظ ابن حجر (كما في كشف الظنون) جميع احاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وانتقته سبعة آلاف وثلثمائة وسبعة وتسعون (١) حديثا (٧٣٩٧) والخالص من ذلك بلا تكرير الفا حديث وستمائة وحدثان (٢٩٠٢) واذا ضم اليه المتن المعلقة المرفوعة وهي مائة وخمسون حديثا صار المجموع الخالص الف حديث و سبعمائة واحد وستين حديثا (٢٧٦١) .

واما صحيح مسلم ففي كشف الظنون : روى عن مسلم ان كتابه اربعة آلاف حديث (٤٠٠٠) دون المكررات والمكررات سبعة آلاف ومائتان وخمسق سبعون حديثا (٧٢٧٥) واما سنن ابى داود

(١) وعن شرح الشبرخيتى على الاربعين النووية - كما فى ظهر الصفحة الاولى من صحيح البخارى : وعدد احاديث صحيحه (اى صحيح بخارى) سبعة الاف ومائتان وخمسة وسبعون و باسقاط المكرر اربعة آلاف وقيل غير ذلك قد تنازع البخارى المذاهب الاربعة والصحيح انه مجتهد .

السجستاني ففيه انه قال في اوله : وجمعت في كتابي هذا اربعة
 الآف حديث وثمانية احاديث من الصحيح وما يشبهه وما يقاربه .
 ولا يحضرني عدد اخبار الباقي انتهى ما في المستدرك (١) .
 أقول : قد كتب في ظهر سنن ابن ماجة المطبوعة في (كراچی)
 ان عدة رواياتها (٤٣٤١) ومن هذه (٣٠٠٢) حديث اخرجها
 اصحاب الكتب الخمسة كلهم او بعضهم وباقي الاحاديث عدد ها
 (١٣٣٩) هي الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة ٠٠٠ الخ .
 وقال المحدث المذكور في موضع اخر ان عدد احاديث
 التهذيب ثلاثة عشر الف وخمس مائة وتسعين حديثا ينقص عن
 احاديث الكافي بالغين وستمائة وتسعة احاديث (٢)
 واما احاديث الفقيه فنقل ان عدد ها خمسة آلاف وتسعمائة
 وثلاثة وستون حديثا القان وخمسون حديثا مرسلا .
 أقول : وعلى حساب اخر يزيد عليه وعلى ثالث ينقص عنه (٣)

(١) خاتمة المسدرك ص ٥٤١ ج ٣ .

(٢) نفس المصدر ص ٧٥٧ .

(٣) لاحظ كل ذلك في ص ٧١٧ نفس المصدر .

الفائدة العشرون

حول مشايخ الاجازة

قال السيد الكاظمي (قده) : ما كان العلماء و حملة الاخبار
لا سيما الاجلاء و من يتحاشى فى الرواية من غير الثقات فضلا عن
الاستحالة ليطالبوا الاجازة فى روايتها الا من شيخ الطائفة و فقيها
و محدثها و ثقتها و من يسكنون اليه و يعتمدون عليه . و بالجملة
فلسيخ الاجازة مقام ليس لرواى . و من هنا قال المحقق البحرانى
فيما حكى الاستاذان مشايخ الاجازة فى اعلى درجات الوثاقـة و
الجلالة . وعن صاحب المعراج : لا ينبغي ان يرتاب فى عدالتهم .
وعن الشهيد الثانى ان مشايخ الاجازة لا يحتاجون الى التنـصيص
على تركيتهم (١) و لذلك صحح العلامة وغيره كثيرا من الاخبار
مع وقوع من لم يوثقه اهل الرجال من مشايخ الاجازة فى السند
الى ان قال : و بالجملة فالتعديل بهذه الطريقة طريقة كثير من
المتأخرين كما قال صاحب المعراج . و قال المحقق الشيخ محمد
فى شرح الاستبصار : عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ و كونه
(١) و يردّه تعرض الرجاليين توثيق اصحاب الاجماع و هم

اعلى مرتبة من المشايخ فكيف لم يتعرضوا لتوثيقهم ؟!

شيخا للاجازة يخرججه عن وجوب النظر فى حاله لتصحيح السند فلا يضر ضعفه او جهالته بصحته اذا سلم غيره من رجاله .

وفى منتهى المقال : قال جماعة ان مشايخ الاجازة لا تضر مجهوليتهم لان احاد يشهم مأخوذة من الاصول المعلومة وذكرهم لمجرد اتصال السند او للتيمن . و يظهر من بعضهم التفصيل بينهم ، ممن كان منهم شيخ اجازة بالنسبة الى كتاب او كتب لم يثبت انتسابها الى مؤلفها من غير اخباره فلا بد من وثاقته عند المجادلة فان الاجازة كما قيل اخبار اجمالى بامور مضبوطة مأون عليها من التحريف والغلط فيكون ضامنا صحة ما اجازة فلا يعتمد عليه الا بعد وثاقته انتهى . وفيه نظرو من كان منهم شيخ اجازة بالنسبة الى ما ثبت انتسابه الى مؤلفه بالتواتر والشيع او التنبيه او غيرها فلا يحتاج الى وثاقة (١) .

أقول : رواية الثقات عن الضعاف ليست بعزيمة فرواية الثقة عن غيره لا قرينة على وثاقة هذا الغير . ولا فرق فى الرواية بين ان تكون بسماع احد من آخر او بقرائته عليه او باجازته عن كتاب . فانهم جيداً .

واما القول بان جهالتهم غير مضره بصحة الرواية لمعلومية الكتب و الاصول فهو فتوى بلا دليل فالصحيح ان حال مشايخ

(١) ص ٥٤٢ ج ٣ خاتمة مستدرك النورى (ره) .

الاجازة حال غيرهم من الرواة فى الاحتياج الى التوثيق فى اعتبار
روايتهم .

وأيداه السيد الاستاذ الخوئى ذلك بان الحسن بن محمد بن
يحيى والحسين بن محمد الحضيفى من مشايخ الاجازة وقد
ضعفهما النجاشى .

الفائدة الاحدى والعشرون

فى بيان بعض المسائل النافعة

١- روى الصدوق باسناده عن عبد الله بن المغيرة وصفوان و غير واحد رفعون الى الصادق (ع) : اذا اقر الزانى المحصن . . . (١) .

أقول : ان كانت الوساطة بين هؤلاء الذين رفعوا بين الامام شخصا واحدا فالرواية لجهالة الوساطة غير حجة و ان كانت اكثر من واحد فهي معتبرة لا طعنان النفس بعدم كذب جميع هؤلاء ، فى نقل كلام الامام الى الطبقة الثانية ، ولا بعد فى دلالة تلك الجملة على الاحتمال الثانى لبعد ان تروى الجماعة المذكورة عن واحد معين فتأمل . ولا فرق فى ذلك بين كون صفوان هو ابن يحيى الذى لم يثبت روايته عن الصادق (ع) كابن المغيرة او هو ابن مهران الذى ثبت روايته عنه (ع) لان الظاهر من قوله (رفعوه) وجود الوساطة بين صفوان و الامام (ع) .

٢- قال الشيخ الطوسى (قده) فى فهرسته : طلحة بن زيد له كتاب و هو عامى المذهب الا ان كتابه معتمد .

(١) ص ٣٧٤ ج ١٨ الوسائل .

فذهب بعضهم ومنهم سيدنا الاستاذ الخوئي (دام ظله) فى مجلس درسه الى ان طلحة المشار اليه موثق بدعوى ان الاعتماد على كتابه يكشف عن صدقه وثاقته فيكون موثقا .

ومنهم من اقتصر على حجية اخبار كتابه خاصة فلم يعتن بما يروى عنه من غير كتابه فانه رجل مجهول الحال لم يثبت وثاقته .
والحق ان عبارة الشيخ غير ظاهرة فى تصديق طلحة لان معتمدية الكتاب كما يمكن ان تكون لاجل صداقته وموثقيته ، يمكن ان تكون من جهة اجتهاد الشيخ وقبوله رواياته من جهة مضامينها المطابقة لسائر روايات الامامية عنده ، فقول الشيخ (ره) لا يدل على وثاقة طلحة وصداقته ، واعتماده على كتابه لا يسوغ اعتمادنا عليه هذا مضافا الى ما ذكره النجاشى فى حقه بقوله : له كتاب يرويه جماعة يختلف برواياتهم .

٣- روى الشيخ الطوسى عن الشيخ المفيد عن احمد بن محمد عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن الحسين عن الحسن عن زرعة عن سماعة عن الصادق (ع) ورواه الكلينى عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن على بن اسماعيل عن عثمان بن عيسى عن زرعة عن سماعة عن الكاظم (ع) ما يقرب من الاول .

لكن احمد الذى يروى عنه المفيد فى السند الاول وهو العطار

لم يثبت مدحه وحسنه عند بعضهم كما ان على بن اسماعيل الواقع في السند الثاني ايضا مجهول الحال على الاظهر فكلما السندين غير حجة . هذا و يحتمل اعتبار الرواية بتلفيق السندين فان السند الاول لا نقس فيه بعد محمد بن يحيى ابى احمد وانما الاشكال فيمن قبله وجوابه على قول . وهذا الاشكال يرفع بسند الكافي فان الكليني بنفسه سمع منه والسند الثاني لا نقص فيه الا بعد احمد حفيد عيسى او الخالد البرقي وهو يزول بسند الاول والصحيح بطلان هذا الاحتمال وعدم نفع في هذا التلفيق فان نقل الرواية لم يصح عن محمد بن يحيى ومن بعده بالطريق الاول اصلا ولم يعلم ان محمد بن يحيى اخبر عن سعد عن الامام بالوسائط المذكورة وانما الثابت بالطريق الثاني اخبار محمد بن يحيى بالسند الضعيف لاجل اسماعيل بن بل ومن اجل عثمان بن عيسى على الاظهر ايضا وقس عليه نظائر .

٤- نقل الكشي ص ٢٤٢ عن محمد بن مسعود عن محمد بن نصير عن محمد بن عيسى عن يونس انه سمع حريز بن عبد الله عن ابي عبد الله (ع) الا حد يثا واحد يثين وكذا لك عبد الله بن مسكان لم يسمع الا حد يث (من ادرك المشعر فقد ادرك الحج) وكان من اروي صاحب ابي عبد الله (ع) ... لان ابن مسكان كان رجلا موسرا وكان يتلقى اصحابه اذا قد موافيا أخذ ما عندهم وزعم ابو النصر محمد بن مسعود ان ابن مسكان كان لا يدخل

على ابي عبد الله (ع) شفقة الا يوفيه حق اجلاله فكان يسمع من اصحابه و يأبى ان يدخل عليه اجلالا واعظا ما له (ع) .

وقال النجاشي في ترجمة ابن مسكان : ثقة عين روى عن ابي الحسن موسى (ع) وقيل انه روى عن ابي عبد الله (ع) وليس بثبت . . .

أقول : روايات ابن مسكان في الكتب الاربعة تبلغ خمسة وثلاثين مورد اكا قليل وبضيعة ما في بحار الانوار تبلغ اكثر من هذا خبرا وهذا يبطل ما ذكره يونس وابن مسعود والنجاشي ، والالتزام بارسال جميع هذه الروايات كما عن بعضهم باطل جز ما فالحق ما عليه جمع من الرجاليين من الحكم باتصال وعدم الارسال على ان النقل عن يونس غير ثابت للاشكال في محمد بن نصير بل قيل ان في بعض النسخ محمد بن قيس بدل محمد بن عيسى وهو ايضا غير محرز الوثاقة واما حريز فرواياته اكثر عن الصادق (ع) ولعلها تتجاوز عن المائتين ولا يمكن الحكم بارسالها .

الفائدة الثانية والعشرون

حول صحابة النهي (ص)

فى صحيح منصور بن حازم عن الصادق (ع) ٠٠٠ قلت فاخبرنى عن اصحاب رسول الله (ص) صدقوا على محمد ام كذبوا ٠ قال : بل صدقوا ٠ قال : قلت فما بالهم اختلفوا فقال : اما تعلم ان الرجل كان يأتى رسول الله (ص) فيسأله عن المسألة فيجيب فيها بالجواب ثم يجيبه بعد ذلك ما ينسخ ذلك الجواب فتسخت الاحاديث بعضها بعضا (١)

أقول : ذيل الحديث المتعرض لنسخ الحديث لا يربط بمقصد هذه الرسالة وقد تعرضنا له فى كتابنا حدود الشريعة ^{فى} واجباتها ٠ والمقصود بالبحث هنا قوله (ع) (بل صدقوا) فانه يدل على حجية روايات الصحابة الا من ثبت كذبه بدليل خاص فيمكن تأسيس اصل جديد فى علم الرجال وهو البناء على صدق كل صحابي لم يدل لدليل على كذبه بل البناء على صحة كل رواية من رواياتهم الا ما علم كذبه ، والفرق بين البنائين ظاهر فان العلم بكذب صحابي فى مورد لا يوجب سقوط سائر رواياته فى غير ذاك المورد على البناء الثانى كما يوجب على البناء الاول ٠

(١) ص ٦٥ ج ١ اصول الكافى ٠

وقال الله تعالى : السابقون الاولون من المهاجرين والانصار
والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه واعد لهم
جنان . . .

واذا ضمنا اليه قوله تعالى : فان الله لا يرضى عن القوم
الفاسقين (التوبة ٩٦) .

نستفيد عدالة السابقين الاولين من الصحابة سواء اكانوا
مهاجرين او انصارا الا ان يقال ان المراد بالظالمين الذين لا
يرضى عنهم الله تعالى هم المنافقون كما ربما يستفاد من السياق
فتدبر .

ويمكن ان يقال ان الرضا لا يستلزم العدالة الا ترى قوله
تعالى : وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها
الانهار خالدين فيها ومساكن طيبة فى جنات عدن ورضوان من
الله اكبر ذلك هو الفوز العظيم (التوبة ٧٤) .

مع انه لم يقل احد بعدالة كل مؤمن ومؤمنة ويؤيده ان جمعا
من الاصحاب فر من غزوة حنين والفرار من الجهاد من الكبراء
واستحقاقه هو العذاب العظيم كما فى القرآن (الانفال ٧٠) .

ومن ذلك يظهر النظر فيما سلمناه من عدالة السابقين استنادا
الى هذه الآية فيما سبق منافى صراط الحق الا ان يدعى ان مفاد
الآية الاول هو تحقق رضا الله عن السابقين الاولين فى حياتهم

الدنيا وهو يستلزم العدالة لا محالة و مفاد الآية الاخيرة هو
الوعد بالرضوان لا وجوده وهو لا يستلزم العدالة فى الدنيا فكل
السابقين الاولين على العدالة الا من اخرجه الدليل الخاص .

نعم يمكن ان يستفاد الحسن — دون العدالة — من قوله
تعالى فى حق المهاجرين : للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من
ديارهم و اموالهم يبتغون فضلا من الله و رضوانا و ينصرون الله
و رسوله . اولئك هم الصادقون (الحشر ٨) .

لكن الآية مختصة بالمؤمنين منهم دون المنافقين الذين لا يبتغون
فضلا من الله و رضوانا ولا ينصرون الله و رسوله و قد اخبر القرآن
بوجود المنافقين فى الاصحاب و هم الذين يستحلفون بالله لو
استطعنا لخرجنا معكم يهلكون انفسهم و الله يعلم انهم لكاذبون .
و يحلفون بالله انهم منكم و ما هم منكم . . . و منهم من يلمزك فى
الصدقات . . . و منهم الذين يؤذون النبى فلاحظ وهو منصرف
الرواية المتقدمة قطعاً على ان الرواية غير ظاهرة فى تصديق كل
صحابى فى كل روايته بل فى تصديق المجموع فى المجموع ولا يستفاد
ومنها اكثر من ذلك عند الانصاف .

فالعدة بعد الآية المتقدمة هذه الآية و الالتزام بها متعين
فاذا علمنا بايمان مهاجر من الصحابة بنى على صدقه و تقبل روايته
و ان لم يكن المهاجر المذكور فقيراً اذ لا يظهر له خصوصية فى

المقام بل المناطق فى صدقهم هو ايمانهم و اخراجهم من ديارهم
و اموالهم فانهم .

فان قلت فما تقول فى قوله تعالى : انما المؤمنون الذين آمنوا
بالله و رسوله ثم لم يرتابوا و جاهدوا باموالهم و انفسهم فى سبيل
الله اولئك هم الصادقون (الحجرات ١٥) و هل تلتزم بعد لوله و هو
صدق كل مؤمن لم يحصل له الارتياب فى ايمانه و جاهد بالنفس
و المال فى سبيل الله .

قلت الظاهر ان الآية سقت على نحو القضية الحقيقية بخلاف
الآية المتقدمة المسوقة على نحو القضية الخارجية فلا يستقيم استفادة
الصداقة من الآية الاخيرة بل معناه تصديقهم فى دعواهم الايمان
وانهم صادقون فى ايمانهم و يمكن ان يقال مثل ذلك فى الآية
المتقدمة ايضا فتأمل والله العالم .

الفائدة الثالثة والعشرون

ذكروا لحجيق خبر الواحد في شروط الراوى شروطا في روايه

١- البلوغ ، وفي الفصول : بلا خلاف بين اصحابنا كما حكاه جماعة ووافقنا عليه اكثر مخالفينا . واحتجوا بان الصبي لا يتمكن من الضبط فلا وثوق بخبره . و بان عدم خبر الفاسق يقتضى عدم قبول خبر الصبي بطريق اولى ، لانه باعتبار علمه بانتفاء التكليف عنه لا حاجز له عن الكذب .

٢- العقل ووجه اعتباره واضح . نعم لو كان ادواريا يقبل خبره حال افاقته .

٣- الاسلام : والاجتماع على اعتباره محكى في كلام الخاصة والعامة فلا يقبل رواية الكافر وان انتحل الاسلام . واحتجوا على اعتباره بالاجماع و بآية النبأ فان الكافر فاسق في العرف المتقدم وان اختص في العرف المتأخر بالمسلم الفاسق بجوارحه قال الله تعالى و من كفر بعد ذلك فاولئك هم الفاسقون وايضا تدل الآية بفهم الموافقة على عدم قبول نبأ الكافر .

٤- الايمان : ذكره جماعة ونسبه في المعالم الى المشهور فلا يقبل رواية غير الاثنى عشرى ولكن في الفصول : لم يثبت اى

الى المشهور غير ثابتة وعن جماعه عدم اعتباره . و استدلال المثبتون
بأنه النبأ اذ لا نسق اعظم من عدم الايمان . والنافون باجماع
الطائفة على العمل بروايات جماعة غير مؤمنين كما ذكره الشيخ ففى
العدة .

٥- العدالة : ذكرها جماعة ونسب الى المشهور يقول صاحب
الفصول ايضا : والشهرة غير ثابتة .

٦- الضبط : وهو ان يكون حفظه غالبا على سهوه ونسيانه
ولا خلاف طاهرا فى اعتباره ، فان من لا ضبط له لا وثوق بخبره
لاحتتمال الريادة فى روايته والنقصان والتغيير والتحريف ، احتمالا
مساويا لعدمها او قريبا منه . ومعه لا مجال لاصالة عدمها عند
العقلاء .

أقول : الشرط الثانى مسلم وكذا السادس نعم الضبط يحرز
بالاصل الثابت بيناء العقلاء بلا حاجة الى دليل آخر وان شئت
فقل ان كثرة السهو والنسيان او تساويهما مع الذكر مانع فعا لم
يثبت يكون الخبر حجة بيناء العقلاء .

وأما الشرط الاول فغير معتبر ، اذ غير البالغ قد يكون ضابطا
صادقا ، وعلمه بعدم حرمة الكذب عليه لا يوجب كذبه كما هو
المحسوس خارجا . بل قد يكون المراهق اورع من البالغ فاعتباره
غالبى لا دائمى . واما الشرطان الرابع والخامس فالصحيح

حذفها و تبدلها باشتراط الوثاقة اى الصداقة فى الكلام لبناء العقل على حجة خبر الثقة دون الكاذب والمجهول حاله و اما التصك بآية النبأ لاثباتها فيرد عليه ان الوثاقة نوع تبين فلا يحتاج الى تبين آخر فانه من تحصيل الحاصل . و بالجملة الاطمينان و الوثوق تبين و علم عرفا و معه لا حاجة الى امر زائد . و لا فرق فى ذلك بين الوثوق بالرواية و الوثوق بالمخبر فاذا كان الراوى مجهولا او ضعيفا لكن قامت القرينة المفيدة للاطمينان على صدق روايته و انه لم يكذب فى خصوص هذا المورد اذ ليس الفسق يستلزم الكذب دائما ضرورة ان الفاسق الكاذب قد يصدق يجب الاخذ بالرواية المذكور فانها موثوق بها و الوثوق حجة عقلائية .

نعم يبقى البحث فى تعيين القرينة المذكورة و لا ضابط لها قرب قرينة توجب الوثوق لفضله و لا توجيه لآخر و اذا كانت الرواية غير موثوق بها لكن كان راوها ثقة يجب الاخذ بها ايضا لبناء العقل عليه .

و بعبارة اخرى انما اوجبت الآية الكريمة التبين فى خبر الفاسق لاحتمال تعمد كذبه فان الفاسق لارداع له عن الكذب فاذا فرص الفاسق صدوقا فى كلامه فقد ارتفع تعمد الكذب و كان كالعادل فلا معنى لوجوب التبين فالبناء عليه ليس من الجهالة كيف و العقل

بانون عليه في جميع الاصار والاعصار .

والمتحصل ان الراوى اذا كان عاقلا صادقا يقبل قبوله اذا كان ذكره اكثر من سهوه ولو بالاصل . واما اشتراط الاسلام فهو وان يجرى فيه ما قلنا في اعتبار العدالة والايان غير ان ارتكاز المشرعة يوجب القول باعتباره ولكن ليس له ثمة مهمة اذ ليس في السرواة المحكومين بالكفر كالغلاة والناصرة من ثبت وثاقته في كلامه . ولا في غير المتخلين بالاسلام كالمشركين واهل الكتاب فان الظاهر عدم وجود احد منهم في اسناد الروايات فلاحظ فالراوى المقبول الرواية هو المسلم العاقل الصادق الضابط .

الفائدة الرابعة والعشرون

فى تقسيم الاخبار

ذهب جمع من علمائنا الى عدم حجية خبر الواحد ، واقتصروا
فى العمل على المتواتر . وهذا القول فى امثال زماننا يستلزم
ابطال معظم الفقه والخروج عن رى المتدينين ، بل ربما عن دائرة
المسلمين . او جعل قائله قطاعا يدعى القطع حتى فى المشكوكات
والموهومات ، وهذا مما لا ينكره المطلع على طريقة الاجتهاد
وشريعة الاستنباط .

وذهب الجمهور الى اعتبار خبر الواحد فى الجملة وهو الحق
لبناء العقلاء وتواتر الاخبار تواترا اجماليا عليه (١)

ثم ان القدماء (كما قيل) يطلقون الصحيح على كل حديث
اعتضد بما يقتضى اعتمادهم عليه مثل وجوده فى كثير من الاصول
الاربعمائة ، او تكرره فى اصل واصلين فصاعدا بطرق متعددة او
وجوده فى اصل احد من الجماعة الذين اجتمعت العصاة على
تصحيح ما يصح عنهم كصفوان ونظائره او على تصديقهم كزرارة

(١) لاحظ الروايات فى قضاء الوسائل للمحدث العالمى (قده)

ومقدمة جامع الاحاديث للسيد البروجردى (قده) .

و محمد بن مسلم و فضيل بن يسار ، او على العمل بروايتهم كعمار الساباطى و نطائره من عدة الشيخ فى كتاب العدة ، او وجوده فى احد الكتب المعروضة على الائمة (ع) فاثنوا على مؤلفيها ككتاب عبد الله الحلبي المعروف على الصادق (ع) و كتابى يونس بن عبد الرحمن و الفضل بن شاذان المعروفين على العسكري (ع) او كونه مأخوذا من احد الكتب التى شاع بين سلفهم الوثوق بها و الاعتماد عليها ككتاب الصلاة لحريز بن عبد الله و كتب بنى سعيد و على بن مهزيار و كتاب حفص بن غياث و نحو ذلك مما يفيد الاقتران به صحة الحديث (١) .

أقول : هذه الامارات مع مائة اكثرها اصبحت فى الاعصار المتأخرة مفقودة او غير كافية ، و لذا قسم المتأخرون بدورهم الاخبار الى اقسام اربعة او خمسة ، و يقال ان الاول فيه العلامة الحلبي او شيخه ابن الطائوس (قد هما) .

القسم الاول : الخبر الصحيح ، و هو ما اتصل سنده الى المعصوم

(١) انكر المحدث النورى هذا القول فى خاتمة مستدركه و قال ان الصحة عند القدماء هى وثاقة الراوى لا صدور الخبر عن المعصوم بقرائن خارجية ونقل كلاما للشيخ الطوسى يصرح بذلك فلاحظ ص ٧٦ وما بعد ها من الجزء الثالث . أقول : ولكن مع ذلك ان القول المذكور فى المتن غير خال عن القوة و اقوى قرينة عليه ان الشيخ اهتم توثيق اكثر الثقات و الرواة فى كتابه للموضوعين فى علم الرجال كما سنذكر وجهه فى بيان المراجع المهمة الرجالية ان شاء الله .

بنقل العدل الامامى الضابط .

القسم الثانى : الخبر الحسن ، وهو ما اتصل سنده السى
المعصوم بنقل امامى مدوح مدحا مقبولا معتمدا به من غير نص
على عدالته (١) .

القسم الثالث : الخبر الموثوق وهو ما اتصل سنده السى
المعصوم بمن نص الاصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته بان كان
من احد الفرق المخالفة للامامية وان كان من الشيعة . وبالجملة
كان رواقا لخبر من غير الطائفة الاثنى عشرية و كانوا عدولا فى
مذهبهم .

القسم الرابع : الخبر القوى وله اقسام :

فمنه ما كان جميع سلسلة سنده امامين لم ينص فى حق احدهم
بمدح ولا قدح ، ولكن استفيد المدح من الظنون الاجتهادية .
ومنها ما اتصف بعض رجال سنده بوصف رجال الموثوق و
البعض الاخر بوصف رجال الحسن فقد قيل انه مسمى بالقسوى
اصطلاحا .

ومنها ما كان جميع رجال سنده من غير الامامى مع مدح
الجميع بما لم يبلغ حد الوثاقة والعدالة ومنها غير ذلك (٢) .

(١) ولا بد ان يكون المدح مثبتا لصدقه فى المقال ، بل لاحتاج
الى ازيد من ذلك كما انه لا يكفى المدح غير المثبت للصدق فى الحكم
بالحسن .

(٢) لاحظ فى ص ٣٥ مقباس الهداية .

القسم الخامس : الضعيف ، وهو ما لم يجتمع فيه شروط احد
الاقسام السابقة وللعلماء فى اعتبار جميع الاقسام المزبورة (حتى
الضعيف فى بعض الصور) او اعتبار بعضها اقوال منها قصور
الحجية فى الخبر الصحيح الا على اى ما كان رواية سنده اما يمين
عدولا تثبت عدالة كل منهم بتذكية عدلين (١) .

يقول مؤلف هذا المختصر : ان هذا التقسيم باطل لا اثر له
على الاصح رغم اشتهاؤه و تلقية بالقبول وعدم النقاش فيه .
اما اولا فلعدم السبيل الى احراز عدالة معظم الرواة بعد سلب
دلالة لفظ الثقة عليها كما اسلفنا فيسقط القسم الاول و القسم
الثالث الا نادرا .

وثانيا ان اثر هذا التقسيم انما يظهر فى فرض تعارض الاخبار
بناء على الترجيح بالاعدلية والاثنية والاورعية فيقدم الصحيح
الاعلى غيره و مطلق الصحيح على الحسن و هو على الموثق كما
يستفاد من رواية عمر بن حنظلة (٢) لكن الرواية مع ضعف سندها

(١) قال الشهيد الثانى فى محكى كلامه : و اختلفوا بالعمل
فى الحسن فمنهم من عمل به مطلقا كالصحيح و هو الشيخ رحمه الله
على ما يظهر من عمله و كل من اكتفى فى العدالة بظاهر الاسلام ولم
يشترط ظهورها و منهم من رده مطلقا و هم الاكثرون حيث اشترط
فى قبول الرواية الايمان و العدالة . . . اما الضعيف فذهب الاكثر

←

بعمر المذكورة تدل على لزوم الترجيح بالمذكورات فى حكم الحكيمين
 المختلفين و الحاق الروايات المتعارضة بالحكم و القضاء غير واضح .
 وعلى هذا لا اثر للتقسيم الخماسى المذكور فالصحيح رفع اليد
 عنه و جعل التقسيم ثنائيا ، بان يقال الرواية ان دلت الامارات
 الخارجية على صحتها و صدور مضمونها او كان رواتها صادقين فى
 اقوالهم و ثقات فى اخبارهم و ان كانوا من غير جهة الصدق القولى
 من الفساق فى العقيدة او العمل او فى كليهما فهى معتبرة ، والا
 فهى ضعيفة ، فمجرد صدق الراوى او الاطمينان بصدور الرواية
 و صحتها كافية فى حجيتها لبناء العقلاء على ذلك .

ثم انا لا نطيل الكلام فى ان الشهرة هل تجبر ضعف الرواية
 ام لا ؟ و فى ان الامارة الفلانية هل تكفى لصحة الرواية ام لا ؟ فان
 الاعتبار محصل الاطمينان الذى هو علم عرفى و حجة عقلانية لم
 يردع الشارع عنها فمن اى جهة حصل هو يختلف باختلاف
 الاشخاص و الاحوال كما هو المشهود . والله الهادى .

— الى المنع عن العمل به مطلقا و اجازة آخرون مع اعتضاده
 بالشهرة رواية او فتوى . . . ص ٧٦٥ ج ٣ مستدرک الوسائل . أقول :
 يظهر منه ان الشهرة غير جارية عند الاكثر و هذا هو المختار .

(٢) ص ٧٥ ج ١٨ الوسائل .

الفائدة الخامسة والعشرون

حول الروايات المرسلة وغير الامامية عند الشيخ

قال الشيخ الطوسي (قده) في محكي العدة (١) : واما
العدالة المراعاة في ترجيح احد الخبرين على الاخر فهو ان يكون
الراوى معتقدا للحق مستبصرا ، ثقة في دينه ، متحرجا عن الكذب
غير متهم فيما يرويّه . فاما اذا كان الراوى مخالفا في الاعتقاد
لاصل المذهب و روى مع ذلك عن الائمة (ع) نظر فيما يرويّه ، فان
كان هناك بالطريق الموثوق به ما يخالفه وجب اطراح خبره وان لم
يكن هناك ما يوجب اطراح خبره و يكون هناك ما يوافقه وجب العمل
به . وان لم يكن من الفرقة المحقة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه
ولا يعرف لهم قول فيه وجب ايضا العمل به لما روى عن الصادق
(ع) انه قال اذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما رويوا عنها
فانظروا الى ما رويوا عن على (ع) فاعملوا به . ولاجل ما قلنا عملت
الطائفة بما رواه حفص بن غياث و غياث بن كلوب و نوح بن وراج و
السكوني وغيرهم من العامة عن ائمتنا (ع) ولم ينكروا ولم يكسروا
عندهم خلافه .

وإذا كان الراوى من فرق الشيعة مثل الفطحية والواقعية و
النادوسية وغيرهم نظر فيما يروونه فان كان هناك قرينة تعضده ا و
خبر آخر من جهة الموثوقين بهم وجب العمل به وان كان هناك
خبر يخالفه من طريق الموثوقين وجب اطراح ما اختصوا بروايته و
العمل بما رواه الثقة .

وإذا كان ما روه ليس هناك ما يخالفه ولا يعرف من الطائفة
العمل بخلافه وجب ايضا العمل به اذا كان متحرجا فى روايته
موثوقا به فى امانته وان كان مخطأ فى اصل الاعتقاد .

ولاجل ما قلناه عملت الطائفة باخبار الفطحية ، مثل عبد الله
بن بكير وغيره واخبار الواقعة مثل سماعة بن مهران وعلى بن ابي
حمزة وعثمان بن عيسى ومن بعد هؤلاء بما رواه بنو فضال و بنو
سماعة وطاطريون وغيرهم فيما لم يكن عندهم فيه خلافه واما ما يرويه
الغلاة والمتهمون والمضعفون وغير هؤلاء فيما يختص الغلاة
بروايته فان كانوا ممن عرف لهم حال الاستقامة وحال الغلو عمل
بما روه فى حال الاستقامة وترك ما روه فى خطائهم ولجل ذلك
عملت الطائفة بما رواه ابو الخطاب فى حال استقامته وتركوا ما رواه
فى حال تخليطه ، وكذا القول فى احمد بن هلال العبرتائسى
وابن ابي عزاقر ، فاما ما يروونه فى حال تخليطهم فلا يجوز العمل
به على حال . وكذا القول فيما يرويه المتهمون والمضعفون ان كان

هناك ما يعضد روايتهم ويدل على صحتها وجب العمل به وان لم يكن هنا ما يشهد لروايتهم بالصحة وجب التوقف فى اخبارهم . . . (الى ان قال :) واذا كان احد الراويين مسندا والآخر مرسلا نظرا فى حال المرسل . فان كان ممن يعلم انه لا يرسل الا عن ثقة يوثق به فلا ترجيح لخبر غيره على خبره ، ولاجل ذلك سموت الطائفة بين ما يرويه محمد بن عمرو صفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي نصر وغيرهم من الثقة الذين عرفوا بانهم لا يروون ولا يرسلون الا ممن يوثق به وبين ما اسنده غيرهم . . . ودليلنا على ذلك الادلة التى سنذكرها على جواز العمل باخبار الاحاد ، فان الطائفة كما عملت بالمسانيد عملت بالمراسيل . . . الخ .

أقول : فى كلامه مباحث :

١- الظاهر ان وجوب اطراح خبر المخالف فى صورة وجود الخبر المعارض عن الامامية مبنى على ما ذهب اليه جمع من تقديم خبر الاوثق على الثقة والموثوق فى صورة التعارض . ونحن قد ابطالنا هذا القول فى محله من اصول الفقه فلا عبرة به فيكون خبر المخالف الثقة حجة فى عرض خبر الموافق الثقة ومع التعارض بينهما يرجع الى المرجحات المعتبرة ومع فقد ها يحكم بالتساقط وقد فصلناه فى اول كتابنا حدود الشريعة فى واجباتها .

وبالجملة : لا يزيد شروط اعتبار خبر الموثوق على شروط اعتبار

خبر الثقة وان خبر غير الامامى سواء كان عاميا او شيعيا وخبر
الامامى على حد سواء بناء العقل على حجية خبر الثقة مطلقا .

٢- الرواية التى نقلها الصادق (ع) لم افز على سندها عاجلا
ليحرز صحتها او سقمها فلا يجوز العمل بها ثم انه ربما يستفاد من
اطلاق هذا الكلام عدم اعتبار الوثاقة فى رجال العامة فى الفرض
المذكور لان الشيخ (قده) لم يعتبرها كما اعتبرها وقيد بها حجية
اخبار الشيعة غير الاثناعشرية فى ذيل كلامه فان كان اطلاق كلامه
مرادا له فهو باطل اذ ليس حال الرواة العامة عن على (ع) باحسن
من رواية الشيعة عن على و سائر الائمة (ع) حيث يعتبر فى حجيته
رواياتهم وثاقتهم فكيف لا تعتبر فيهم ؟ والرواية ايضا لا تثبت هذا
والتأمل فى صدر كلام الشيخ و ذيله - بطوله - يفهم ان
هذا الاطلاق غير مراد له بل مراده حجية روايات العامة اذا كانوا
ثقة لا مطلقا .

واما عمل الطائفة باخبار من ذكرهم فيحتمل انه لاجل احراز
صحتها خارجا وهو بعيد جدا ، او لكونهم من الثقات فى نقل
الاخبار وهو المتعين والنتيجة حجية رواياتهم ، واما غير المذكور-
ين باسمائهم فى كلامه فلا سبيل لنا الى احرازهم .

٣- واما بنو فضال و بنو سماعه والطاطريون الثقات فعبارة عن
حسن بن على بن حسن بن فضال و محمد بن الحسن بن على بن

فضال (و لم يوثقه الرجاليون لكنه موثق بتوثيق الشيخ هذا) واحمد بن الحسن بن على الفضال الثقة و حسن بن على بن فضال ابىهم و اما على بن فضال فلم اجد ذكره فى كتاب عاجلا .

٤- اما على بن حمزة البطائنى فقيه كلام فان الشيخ (قد هـ) وان ادعى عمل الطائفة برواياته لكنه عندى غير متين بل هو متسروك الحديث فلاحظ كلمات علماء الرجال فى حق الرجل .

والذى يهتمون نقل بناء الطائفة على العمل برواياته ما ذكره الشيخ نفسه فى كتاب غيبته ص ٣٧ بعد نقل خبر : فهذا خبر رواه ابن ابى حمزة و هو مطعون عليه و هو واقفى و سنذكر ما ادعاه الى القول بالوقف . ثم قال فى ص ٤٢ : فروى الثقات ان اول من اظهر هذا الاعتقاد على بن ابى حمزة البطائنى و زياد بن مروان القندى و عثمان بن عيسى الرواسى طمعوا فى الدنيا و ما لوا الى حطامها و استمالوا قوما فبذلوا لهم شيئا مما اختانوه من الاموال نحو حمزة بن بزيغ و ابن المكارى و كرام الخشعمى و امثالهم ثم ذكر الروايات بقوله : فروى محمد بن يعقوب . . . الخ .

اقول : فيمكن ان نقول بوثاقة جميع من رووا الروايات المذكورة لانه فرع روايات الرواة على قوله فروى الثقات ، لكن الاظهر هو عدم لعدم دلالة فى كلامه على ان جميع الرواة الواقعين فى اسناد جميع الروايات المذكورة ثقات فلا يحسن للانسان الجمسود

بهذه الدرجة . و يؤيد ما قلنا او يدل عليه ان فى سند اول الروايات المذكورة محمد بن جمهور وهو غال كذاب ضعيف المذهب والحديث كما اعترف به الشيخ نفسه والنجاشى وغيرهما .

وعلى الجملة لا يصح الاعتماد على روايات ابي حمزة البطائنى عندى بوجه بل نسب ضعفه سيدنا الاستاذ فى معجمه الى المعروف ، والعمدة فى ضعفه اولا قول الحسن بن فضال — كما فى رجال الكشى — على بن ابي حمزة كذاب متهم .

و ثانيا ما رواه الشيخ نفسه فى كتاب الغيبة عن احد عيسى عن سعد بن سعد عن احمد بن عمر قال سمعت الرضا (ع) يقول فى ابن ابي حمزة : اليس هو الذى يروى ان رأس المهدي السى عيسى بن موسى وهو صاحب السفينتين وقال ان ابا ابراهيم يعود الى ثمانية اشهر فما استبان لكم كذبه .

و ثالثا قول الشيخ المتقدم انه مطعون عليه .

وكان سيدنا الاستاذ فى برهته من زمانه يذهب الى وثاقته فى قوله مع فساد مذهبه واستدل بما تقدم من عبارة العدة الدالة على توثيقه وبوقوعه فى اسناد كامل الزيارات وفى اسناد روايات تفسير القمى ، ثم رجع فى معجمه وبنى على ضعفه لتعارض هذه الوجوه بجرح ابن فضال واما رواية احمد بن عمر فلم يقبلها — بدليل جهالة طريق الشيخ الى احمد بن محمد بن عيسى .

أقول : اما وقعه فى اسناد كامل الزيارات و تفسير القمى فلا يدل على وثاقته كما مر بحثه فيما تقدم . واما توثيق الشيخ فمعارض بجرحه كما عرفت . واما جهالة طريق الشيخ الى احمد فممنوعة لما سيأتى من حسن طريقه اليه فى الفهرست و ليس الطريق الحسن المذكور مخصوصا برواياته عنه فى خصوص كتاب التهذيب بل مطلقا و الى جميع رواياته كما يظهر من عبارة المشيخة الآتية ان شاء الله . هذا كله فى على بن ابي حمزة الذى وقع بهذا العنوان فى اسناد كثير من الروايات و هى تبلغ خمسمائة و خمسة و اربعين موردا كما ذكر الاسناد دام ظله فى معجمه ص ٢٤٢ ج ١١ .

٥- اما عثمان بن عيسى الذى وقع ايضا فى اسناد كثير من الروايات و هى تبلغ سبعمائة و ثلاثة و اربعين موردا فهو الآخر الذى اختلف فيه كلام الشيخ فوثقة فى عبارته المتقدمة و نقل عمل الطائفة برواياته و نسب اليها الخيانة فى كتاب غيبته كما رأيت ليست الخيانة المذكورة فى خصوص اكل الاموال حتى لا تنافى الوثاقة فى النقل و الاخبار ، بل فى اظهار الاعتقاد و بحياة الكاظم (ع) بعد وفاته و هو من الخيانة فى القول .

و يمكن ان نختار وثاقته لوجوه :

١- ما نقله الكشى عن نصر بن الصباح من ان عثمان المذكور

تاب و بعث الى الرضا (ع) بالمال و ان الاصحاب لا يهتمونه .

- ٢- عده الكشى من اصحاب الاجماع فى تسميه الفقهاء - من
اصحاب الكاظم والرضا - عليهما السلام - على قول بعضهم .
- ٣- وقوعه فى اسناد روايات تفسير القمى الذى وثق جميع
رواة كتابه .
- ٤- عده ابن شهر آشوب فى ثقات الكاظم فى الجزء الرابع من
مناقبه .
- ٥- وقوعه فى اسناد كامل الزيارات .
- ٦- توثيق الشيخ اياه فى عده . ولاجل هذا الوجه والوجه
الخامس والرابع والثالث وثقه السيد الاستاذ الخوئى (دام ظله)
(١) لكن يضعف الاول بجهالة نصر والثانى بجهالة البعض المذكور
مع معارضة قوله يقول النجاشى والشيخ وغيره ممن صرحوا بكون
عثمان من الواقفة وليس من اصحاب الرضا (ع) والثالث والخامس
بما مر فبقى السادس والرابع لكنهما متعارضان بطعن الشيخ بل
النجاشى ايضا فيشكل الاعتماد على روايته خلافا للسيد الاستاذ
الخوئى (دام ظله) حيث وثقه وخلافا لما ذهبنا اليه لحد الآن
ولا سيما فى كتابنا حدود الشريعة فى محرقاتها من اعتبار رواياته
والله العالم .

٧- قوله فيما لم يكن عندهم خلافه . أقول : هذا اما من

(١) ص ١٢٩ ج ١١ معجم رجال الحديث .

اجتهاد الشيخ (ره) او نقل عمل الطائفة وعلى التقديرين لا نقبله لما مر من عدم كون الاوثقية من المرجحات السندية عندنا ، فغاية كلامه على تقدير الاحتمال الثانى انه اجماع منقول ، كما انا لا نقبل منه تسوية الطائفة بين المراسيل والمسانيد ، اذ اولاً انه اجتهاد من الشيخ استنبطه - ظاهراً - من نقل الكشى اجماع العصاة على تصحيح ما يصح عن جميع والحال انه لا يدل على مراد الشيخ وثانياً ان الشيخ نفسه لم يلتزم بهذا الكلام فى كتابى الاخبار فقد ذكر فى باب العتق واحكامه رواية ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن زرارة عن الباقر (ع) ثم قال : فاول ما فيه انه مرسل وما هذا سبيله لا يتعارض به الاخبار المسندة (١) .

و ثالثاً : انه اجماع منقول غير حجة .

فان قلت : كيف تقبل عمل الطائفة بروايات هؤلاء الدال على توثيقهم فانه ايضا اجماع منقول . قلت لو وثقهم الشيخ وحده لكان توثيقه حجة ونقل عمل الطائفة لا يقل عن توثيق الشيخ نفسه ففرق بين التوثيق وغيره من المسائل الاجتهادية فافهم جيداً .

فان قلت : الشيخ (قده) لم يوثق رجال العامة المذكورين ولا نقل توثيقهم عن غيره ، وانما خبر عن عمل الطائفة بروايات هؤلاء لكن لا مطلقاً بل فى فرض عدم المعارض ، فمن اين يستفاد الوثاقة

(١) ص ٢٥٦ ج ٨ من التهذيب وص ٢٦٤ ج ٤ من الاستبصار .

حتى جاز العمل برواياتهم مطلقا ؟

قلت : عمل الطائفة يكشف عن وثاقتهم لا محالة لبعد احتفاف كل رواية روايته من رواياتهم بالقرينة الخاصة ، فاذا ثبت وثاقتهم فقد تم المطلوب على ان التأمل الصادق في مجموع كلامه يدل على توثيق الشيخ اياهم فافهم وان المقام لا يخلو عن دقة وقد اشتبه الامر على صاحب قاموس الرجال (١) ولم يلتفت الى ما ذكرنا .

٨- ما افاد من رد روايات الغلاة بقول مطلق حتى وان كانوا ثقة بنى على اعتبار الاسلام في الراوى وحيث ان الغالى غير مسلم لم يجز الاعتماد على روايته مطلقا .

الفائدة السادسة والعشرون

حول المراجع الرجالية المهمة الموجودة بايد بنا

١- وهى اربعة :

١- كتاب الكشى ، و يقال كما عن معالم العلماء ان اسمه : معرفة الناقلين عن الائمة الصادقين و الظاهر من الفهرست ص ١٥٩ ان اسمه معرفة الرجال و من المؤسف انه ليس لدينا علم كثير بتاريخ مؤلفه محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشى ولا باصل الكتاب ، و صرح جملة من الاساطين ان كتاب الكشى لم يصل الى المتأخرين كالعلامة وغيره ، و انما الواصل اليهم و الينا هو ما رتبة الشيخ الطرسى و اختاره من اصل الكتاب و سبب الاختيار اما اصلاح اغلاطه و تجريد من رجال العامة كما نقل المحدث النورى (١) و قد استدلوا على ذلك بوجوه غير قطعية بل قابلة للنقاش فيها (٢) و العمدة تصريح

(١) ص ٢٠٥ هـ ٣ ، مستدرک الوسائل .

(٢) لا ارى نفعا فى نقلها و الاشكال فيها فمن شاء فليراجع قاموس الرجال وغيره و مقدمة كتاب الكشى المطبوع . و من المؤسف ايضا ان هذه المقدمة غير نافعة و لم يكن كاتبها ماهرا فى الرجال و لا متبعها حتى يكتب شيئا مفيدا عن كتاب الكشى .

ابن طاووس على ما نقله المحدث النورى (١) من فرج المهموم حيث قال : ونحن نذكر ما روى عنه (اى عن الشيخ) فى اول اختياره عن خطه ، فهذا لفظ وجدناه : املأ علينا الشيخ الجليل الموثق ابو جعفر محمد بن الحسن بن على الطوسى ادام الله علوه كان ابتداء املائه يوم الثلاثاء السادس والعشرين من صفر سنة ٤٥٦ بالمشهد المقدس الشريف الغروى على ساكنه السلام فان هذه الاخبار اختصرتها من كتاب الرجال لابي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشى واخترنا ما فيها .

أقول : هذا الكلام انما يثبت ان الشيخ (ره) قد اختصر الكتاب المذكور واما ان الموجود عندنا هل هو هذا المختصر او الاصل فلا يثبت .

وعلى الجملة لم يثبت عندى بدليل قاطع ان الكتاب الموجود هل هو من الكشى او من اختيار الشيخ .

قال بعض اهل التبع (٢) : واما رجال الكشى فلم تصل نسخة صحيحة الى احد حتى الشيخ والنجاشى حتى قال النجاشى فيه : (كتاب كثير العلم وفيه اغلاط كثيرة) و تصحيقاته اكثر من ان

(١) ص ٥٣٠ ج ٣ مستدرک الوسائل .

(٢) ص ٤٣ ، ٤٤ ج ١ قاموس الرجال .

تحصى . و انما السالم منه معدود ٠٠٠ بل قلما تسلم روايته من رواياته عن التصحيف بل وقع فى كثير من عناوينه . بل وقع فيه خلط اخبار ترجمة باخبار ترجمة اخرى ٠٠٠ ثم ان الشيخ اختار مقدار منه مع ما فيه من الخلط والتصحيف واسقط منه ابوابه و ان بقى ترتيبه لان غرضه كان مجرد معرفة حالهم المذكورة فيه دون من كانوا من اصحابه (ع) و القهبانى الذى رتب الاختيار اراد اصلاح بعض ما فيه فزاد فى افساده ٠٠٠٠ ثم انه حدث فى اختيار من الكشى ايضا تحريفات غير ما كان فى اصله فانه شان كل كاتب الا انها لم تكن بقدر الاصل و لذا ترى نسخ الاختيار ايضا مختلفة لا سيما نسخة القهبانى فانها تختلف مع النسخة المطبوعة فى عنوان الحسن بن سعيد الالهوازى و عنوان محمد بن اسحاق صاحب المغازى الخ . (١)

أقول : هذا بعض كلام هذا الفاضل المتتبع و لكنه غير خال عن الافراط فى التنقيص .

و كتاب الكشى فيه امتياز التعرض غالبا لمدح الرواة و ذمهم سندا و يعد لاجله من احسن الكتب الرجالية و الفهرستات . و عدد المذكورين فيه حسب الارقام المطبوعة هو (٥٢٠) شخصا . قال المحدث النورى فى خاتمة المستدرک ص ٥٣ ج ٣ : و اعلم

انه قد ظهر لنا من بعض القرائن انه قد وقع فى اختيار الشيخ
ايضا تصرف من بعض العلماء باسقاط بعض ما فيه ، وان الدائر
فى هذه الاعصار غير حار لتمام ما فى الاختيار ولم ار من تنبهه
لذلك ولا وحشة من هذه الدعوى بعد وجود القرائن ٠٠٠ ثم ذكر
القرائن الاربعة ٠ فراجع ولا حظ ٠

٢- فهرست الشيخ (قده) وهى مقدمة على تأليف رجاله كما
يظهر من الكتابين (١) وقد احتوت على ترجمة (٩٠٩) شخصا
حسب ارقامها المطبوعة ٠ وقد تصفحتها اليوم (١٢ رمضان ٩٢) فى
دقائق معدودة فوجدت عدد من ضعفه فيها سبعة عشر شخصا
تقريبا كما ان من وثقه او مدحه او اعتمد على كتابه يبلغ عدد هم الى
(١٠٨) شخصا تقريبا ٠ وبذلك لا تكثر فائدة الفهرست مع انها
من الاصول الرجالية ويزيد تعجب القارئ اذا لاحظ كلام الشيخ
(قده) فى اول الفهرست حيث يقول : فاذا ذكرت كل واحد من
المصنفين واصحاب الاصول فلا بد من اشير الى ما قيل فيه من
التعديل والتجريح ، وهل يعول على روايته اولا ؟ وبين عن
اعتقاده وهل هو موافق للحق او هو مخالف لان كثيرا من مصنفى
اصحابنا واصحاب الاصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وان كانت
كتبهم معتمدة ٠٠٠ الخ ٠ اذ مع وعده والتزامه بنقل المدح والجر

(١) لاحظ الفهرست فى ترجمة زرارة ص ١٠٠ ٠

للرواة قد سكّت عنهما في الغالب المعظم ، وهذا غريب ، واحتمال انه وعد نقل المدح والجرح فيمن نقل فيه احدهما لا في كل واحد منهم فلعل المعظم لم يعلم مدحهم وجرحهم مع انه خلاف ظاهر عبارته مقطوع البطلان فان في المسكوت عنهم من يقطع بوثاقته كزرارة والشيخ المفيد شيخه (فافهم) والصغار وابان بن عثمان وغيرهم ومن هو مسلم ضعفه . والعدول عن الوعد وما التزم الانسان على نفسه وان كان امرا ممكنا غير ان مثل هذا العدول عديم النظير فان اول من بدء بهم هم المسمون بابراهيم وهؤلاء تسعة وعشرون شخصا وقد سكّت عن بيان حال معظمهم ، بسكّت عن اول رجل بدء به كتابه وهو ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى (فافهم) الا ان يقال ان كل من لم يتعرض له الشيخ فهو ثقة ومدوح وانما نص على وثاقة من وثقه لجهة خاصة لكنه مع فرض صحته مخالف لوعدّه ايضا ثم ان غير واحد استظهروا من مقدمة الفهرست ان كل من تعرض له الشيخ فيها ولم يذكر مذهبه فهو شيعي وان لم يكن اماميا .

أقول : لا بأس بهذا الاستظهار كما يظهر من مطالعة المقدمة المذكورة بتمامها وان لم ينف الشيخ ذكر كتب المخالفين ومصنفهم بل له عبارة ربما تشعر بالخلاف وهي قوله : لان كثيرا من مصنفي اصحابنا واصحاب الاصول . . . فترى انه لم يقيد اصحاب الاصول

بكونهم من اصحابنا . لكن التأمل فى تمام المقدمة يقضى بما قال
هؤلاء الاعلام فلاحظ .

وهم ودفع :

قيل ان جميع من ذكره الشيخ فى الفهرست من الشيعة
الامامية الا من نص فيه على خلاف ذلك من الرجال الزيدية و
القطحية و الخوفية وغيرهم كما يدل عليه وضع هذا الكتاب فانه فى
فهرست كتب الاصحاب و مصنفاتهم دون غيرهم من الفرق و كذا كتاب
النجاشى (قد هـ) فكل من ذكر له ترجمة فى الكتابين فهو صحيح
المذهب بمدوح بمدح عام يقتضيه الوضع لذكر المصنفين العلماء
و الاعضا بشأنهم و شأن كتبهم و ذكر الطريق اليهم و ذكر من روى
عنهم و من روى عنه . و من هذا يعلم ان اطلاق الجهالة على
المذكورين فى الفهرست و النجاشى من دون توثيق او مدح خاص
ليس على ما ينبغي انتهى .

أقول : عبارة الشيخ المذكورة سابقا كالصرحة على خلاف هذا
الاستظهار كما عرفت . و اما ما استظهره هذا القائل من كتاب
النجاشى فسيأتى بحته .

و اما استفادة المدح لكل من تعرض له الشيخ ففيها اشكالان :
اولهما ان مجرد العلم والفقاهة و تأليف كتاب لا يدل على

وثافة احد و كذا مجرد ذكر كتبهم وذكر من رروا عنه ليس توثيقا
و مدحا له ، و ترى الشيخ (قده) يقول فى اسماعيل بن على رزى
الخرامى ٠٠٠ و كان مختلط الامر فى الحديث يعرف منهو ينكر ،
وله كتاب تاريخ الائمة (ع) اخبرنا عنه برواياته كلها الشريف ابو
المحمد ٠ و سمعنا هلال الحفار يروى عنه مسند الرضا (ع) وغيره
فسمعنا منه و اجاز لنا باقى رواياته (ص ٣٦ الفهرست) و يقول فى
احمد بن محمد بن سيار ٠٠٠ و يعرف بالسيارى ضعيف الحديث
فاسد المذهب مجفوا الرواية كثير المراسيل و صنف كتبا كثيرة
و اخبرنا بالنواد ر و غيرها (اى بكتبه) جماعة من اصحابنا ٠٠٠

ثانيهما ان الشيخ نفسه ينفى هذا المدح العام المزعوم فانه
يقول (فاذا ذكرت كل واحد من المصنفين واصحاب الاصول فلا بد
من ان اشير الى ما قيل فيه من التعديل و التجريح و هل يعول
على رواياته اولا) فهو (قده) لا يرى مجرد ذكر احد مع كتابه او
اصله موجبا للعمل و الاعتماد برواياته ، بل يرى من الواجب (كما
يدل عليه كلمة : فلا بد) ذكر التعديل و التجريح و ما يصح لاجله
التعويل على رواياته ٠ فما ذكره هذا القائل افراط ٠

٣- كتاب رجال الشيخ ، و قد الفه لمجرد ذكر الرواة عن النبى
و الائمة عليهم السلام بعد الفهرست و لم يوثق و لم يضعف (بلفظ
التوثيق و التضعيف من اصحاب النبى (ص) و الائمة الا ربعة امير المؤمنين

وابنيه الحسنين والسجاد (ع) احدا وانما استعمل لفظي الثقة
والضعيف في اصحاب الباقر ومن بعده من الأئمة (ع) .

وعد بعض الفضلاء الاسماء المذكورة فيها فانها الى زهاء
(٨٩٠٠) اسما (١) ولكنهما حسب حسابي — غير القطعى —

ظهرت اقل منها بكثير . وان شئت ان تحيط ببعض خصوصيات
للكتاب المذكور فانظر الى هذا الجدول مع الالتفات الى عدم كونه
قطعى . فانا لم ندقق النظر في التعداد الى حد اليقين .

اسم المعصوم	تعداد اصحابه	الثقة او المعدوح	الضعيف ولولكونه غالبا
النبي الاكرم (ص)	٤٧٠	٣	١
امير المؤمنين (ع)	٤٤١	٢١	١١
الحسن (ع)	٤٢	١	١
الحسين (ع)	١١٩	—	—
السجاد (ع)	١٦٦	١	—
الباقر (ع)	٤٦٦	٧	١
الصادق (ع)	(٢) ٣٢٤٦	٦	٩
الكاظم (ع)	٢٧٣	٣١	٥

(١) كما هو مكتوب على ظهر الكتاب المذكور من الطبعة الحديثة.

(٢) فيل يكونهم (٣٠٥٠) شخصا لاحظ ص ٥٢ سماء المقال .

اسم المعصوم	تعداد اصحابه	الثقة والمدوح	الضعيف ولولكونه غالبا
الرضا (ع)	٣١٨	٤٦	٨
الجواد (ع)	١١١	١١	٢
الهادى (ع)	١٨٤	٢٦	١٤
العسكرى (ع)	١٠٣	١١	٣
فى باب من لم ير			
عنهم (ع)	٢٩٩	٥١	١٧
المجموع	٦٤٦٨	٢١٥	٧٣

و ليلتفت القارى ان فى الاسماء مكررات فى بعض اصحاب الائمة (عليهم السلام) و لم نحذفها فى التعداد .

ثم انه من العجيب انه لم يوثق و لم يضعف من اصحاب الصادق عليه السلام — مع تلك الكثرة المكثرة الاعد — دضئلا غير قابل للالتفات اليه ، مع انه وثق من اصحاب الكاظم والرضا (ع) عددا كثيرا بالنسبة الى تعداد اصحابهما .

ولو ان الشيخ التفت الى قدر توثيقاته و تجريحاته و اهميتهما بالنسبة الى الاجيال القادمة و الازمان الآتية كامثال زماننا لا تعب نفسه الزكية فيها حتى لا يخلوا ذكر احد عن مدحه او جرحه اللهم الا من لم يتمكن الشيخ من استعلام حاله .

و الخلاصة ان رجال الشيخ فى حد نفسه و لغايته كتاب مفيد

شكر الله مساعيه غير انه لم يقدّر فائدة مهمة تأمل لعلم الرجال الباحث
عن احوال الرواة وثيقة وضعفا اذ لعل الرجالى ولو مع سعه
نظره فى اثبات المدح و الوثافة كالسيد الداماد و المولى الوحيد
و نحوهما من المحققين (قدس الله اسرارهم الشريفة) لا يستنبط
منها مدح ثلاث مائة راو و الله العالم .

و اعلم ان التدبير فى كتابى الشيخ (قدس) يقضى جزما بان
استنباط الاحكام من الاخبار الاحاد لم يكن عنده و عند من سبقه
من المجتهدين الكرام على مجرد صحة السند و صداقة الراوى و لا
لتعرض الشيخ لحال الرواة المذكورين فى كتابه و بين صدقهم
او كذبهم او جهالتهم فانه المجتهد المتطلع و الفقيه الماهر فلا
يعقل غفلته و عدم ثقافته بدعوى انه عالم رجالى غير متوجه الى
متطلبات الفقه و حاجات الاجتهاد بل كان على القرائن الخارجية
عن السند غالبا المورثة للاطمينان بصدور الرواية و ربما كان على
صداقة الراوى و قد سبق ذكر بعض تلك القرائن و لكنهما قد
اختفيت غالبا فى هذه الاعصار فاصبحت صداقة الراوى ذات اهمية
بالغة .

ثم ان الشيخ بعد ذكر جملة من الرواة يقول انه مجهول .
فيحتمل ان يكون المراد جهالة صحبه او جهالة روايته ، او جهالة
حاله و لو من غير جهة المدح و الذم و اما احتمال رجوع الجهالة

الى المدح و الصعف فهو احتمال مرجوح للاطمينان بان المجهولين
من هذه الجهة كثير عند الشيخ فتأمل و لعل ارجح الاحتمالات هو
الاحتمال الثالث فوزانه وزان قول النجاشى فى ترجمة عبد الله بن
ابى خالد : لا يعرف باكثر من هذا ص ١٢٠ رجاله .

٤- كتاب رجال النجاشى الذى من مشائخ الشيخ الطوسى
(قد هما) المتقدم منه وفاتا بعشرة سنين ، و انما اخرنا ذكر كتابه
عن رجال الشيخ و فهرسته لانه متاخر عنهما تأليفا كما يظهر من
ترجمة النجاشى للشيخ حيث ذكرهما فى تأليفه ص ٣١٦ و العجب
من الشيخ الطوسى حيث لم يتعرض لذكر النجاشى لا فى فهرسته
ولا فى رجاله مع انه من مشائخه (١) و النجاشى ايضا لم يذكر
قراءة الشيخ عليه بل قال : جليل من اصحابنا ثقة عين من تلامذة
شيخنا ابى عبد الله (يريد به الشيخ المفيد ره) .

ثم ان هذا الكتاب الذى تسميته بالفهرست نسب منها بالرجال
كما لا يخفى على البصير بالاصطلاحات (٢) انفع الكتب الرجالية
و اتقنها فقد تعرض لترجمة اكثر من الف و مأتين شخص و وثق

(١) كما عن العلامة فى اجازته الكبيرة .

(٢) ليس هذا ايراد على النجاشى فانه صريح فى اول الجزء

الثانى من كتابه ص ١٥٢ بان كتابه فهرست اسما مصنفى الشيعة
(بناء على ان المقدمة منه) و انما الاشكال على من سماه برجال

و مدح (١) اكثر من ستمائة و اربعين رجلا و ضعف ما يقرب من مائة شخص (٢) مع انه لم يلتزم فى اول كتابه بذكر التوثيق و التجريح كالشيخ الطوسى . نعم وعده فى اول الجزء الثانى من كتابه . ثم انك ترى النجاشى يوثق الرجل بلا نسبة الى احد الا نادرا و لكنه ينسب التضعيف الى غيره فى جملة كثير من الموارد و لعلمها الاغلب . و مما ينبغى ذكره ان الظاهر ممن يعنونه النجاشى فى كتابه هو كونه اماميا اثنى عشريا كما يظهر من اول كتابه (٣) و هذا مخصوص به و ليست الاصول الثلاثة الرجالية المتقدمة واجدة لهذه المزية ، فيحكم بايمان كل من تعرض له النجاشى و لم ينص على خلافه . نعم فى بعض الموارد عدل (قده) عن هذا الاصل

→ النجاشى كما هو المشهور الآن . ثم انه قيل ان الرجال ما كان مبنيا على الطبقات دون مجرد ذكر الاصول والمصنفات فانه يسمى بالفهرست . وقيل ايضا ان كتب الرجال العام على انحاء منها بعنوان الرجال المجرد و منها بعنوان تاريخ الرجال و منها بعنوان الفهرست و منها بعنوان المعد و حين و المذمومين و منها بعنوان المسيخة و لكل واحد غرض خاص .

(١) او استفاد المدح من كتابه كما فى مشائخه على رأى السيد الاستاذ

(٢) لم تحذف المكررات ان كانت .

(٣) لكنه ليس بثابت كل الشبوت لاحتمال ان يكون مراده مطلق

الشيعة دون الامامية فلاحظ اول كتابه و اول الجزء الثانى منه .

و لم ينبه على فساد مذهبه كما فى عبد الله بن بكير والسكونسى
وغيرهما كما يظهر للمتتبع ، كما انه سكتا عن توثيق جملة من الاجلاء
اذ من البعيد توقف النجاشى فى وثاقة مثل هؤلاء او اعتقاده
مدمها فيهم ، فكان بوسعه ان يجعل كتابه انفع مما كان عليه الان .
وعذره عندى انه لم يكن يعلم ان توثيقاته تصير بعد مدة من الزمن
ذات اهمية عظيمة بحيث تدخل فيما يتوقف عليه استنباط الاحكام
الشرعية !!

فوائد :

الاولى : تولد النجاشى فى صفر سنة ٢٧٢ و توفى فى جمادى
الاولى سنة ٤٥٠ كما فى الخلاصة ص ٢١ والشيخ الطوسى (قد ه)
توفى سنة ٤٦٠ وكان ولاته فى رمضان سنة ٣٨٥ .

الثانية : يقول المحدث النورى (ره) : بل الظاهر من الطائفة
تقديم قوله و لو كان ظاهرا على قول غيره من ائمة الرجال فى مقام
المعارضة فى الجرح و التعديل و لو كان نصا . وقال الشهيد فى
المسالك : ظاهر حال النجاشى انه اضبط للجماعة و اعرفهم بحال
الرجال .

و قال العلامة الطباطبائى و بتقديمه ضرح جماعة من الاصحاب
نظرا الى كتابه الذى لا نظير له فى هذا الباب (١) و استدلوا على
(١) ع ٥٠١ ج ٣ المستدرك .

ذلك بوجوه نذكرها ملخصا .

١- تأخر تصنيف كتاب النجاشي عن كتابي الشيخ في الرجال و هما اجل ما صنف في هذا العلم و كانا للنجاشي من الاسباب الممدة و زاد عليها شيئا كثيرا و خالف الشيخ في كثير من المواضع و الظاهر في مواضع الخلاف وقوفه على ما غفل عنه الشيخ .

٢- ما علم من تشعب علوم الشيخ (ره) و هو يقتضى تقسيم الفكر و توزع البال و لذا اكثر عليه النقض و الايراد بخلاف النجاشي فانه عنى بهذا الفن فجاء كتابه فيها ضبط و اتقن .

٣- استمداد هذا العلم من علم الانساب و الآثار و اخبار القبائل و هذا ما عرف للنجاشي و دل تصنيفه فيه كما يظهر من استطراده بذكر الرجل اولا و اخوانه و اجداده و بيان احوالهم و منازلهم حتى كانه واحد منهم .

٤- كون اكثر الرواة عن الائمة (ع) من الكوفة و النجاشي كوفي من وجوه اهل الكوفة فهو اخبر باحوالهم ظاهرا .

٥- ما اتفق للنجاشي من صحة الشيخ العارف بهذا الفن الخبير بهذا الشأن احمد بن الحسين الغضائري فقد اخذ عنه و قرء عليه و لم يتفق ذلك للشيخ الطوسي (ره) و كذا صحبة غير الغضائري من المشائخ .

قلت : لا شك لمن راجع كتاب النجاشي في مهارته و تبحره في

هذا الفس . واما الوجوه المذكورة لاثبات فضليه من غيره فيه فان تمت باجمعها لم توجب تقديم قوله على قول الشيخ الطوسى (قد هما) لعدم الدليل على تقديم قول الافضل على قول الفاضل فــــــى الاخبارات اللهم الا ان يحصل الاطمينان منها بصحة قول النجاشى فى مورد الاختلاف ، لكنها غير مورثة له وعليه فالصحيح هو الحكم بالتساقط فى ما اذا تعارض فيه قوله بقول الشيخ وغيره ممن يكون قوله حجة فى نفسه .

الثالثة قال المحقق الداماد فى محكى الرواشح : قد علم من ديدن النجاشى ان كل من فيه مطعن وغميزة ، فانه يلتزم ايراد ذلك البتة فمعها لم يورد ذلك وذكره من دون ارادف ذلك بمدح او ذم اصلا كان ذلك آية ان الرجل سالم عنده عن كل مطعن ومغمزة . . . وعقبه المحدث النورى بقوله : وهو كلام متين فان عد الرجل من علماء الشيعة وحلة الشريعة وتلقى العلماء منه وبذل الجهد وتحمل المشاق وشد الرحال فى البلاد وجمع الكتب فى اساميهم واحوالهم وتصانيفهم دليل على حسن حاله وعلو مقامه (١) .

أقول : امثال هذه الكلمات من غيرهما ايضا كثيرة فى هذا

(١) لاحظها فى خاتمة المستدرك ص ٥٠١ و ص ٥٠٢ ج ٣ .

الموضع (١) اما كلام هذا المحدث الجليل فواضح الضعف لنقضه بالضعفاء الذين صرح الشيخ والنجاشي وغيرهما بضعفهم ومع ذلك ذكروهم في كتبهم و بذلوا الجهد وتحملوا المشاق و شددوا الرجال في البلاد و جمعوا الكتب في اساميهم ٠٠٠ واستغزاهم مدح جميع الرواة المذكورين في الكتب الرجالية المجهول حالهم ، من دون ان يختص بخصوص كتاب النجاشي ٠ وحل المطلب ان - غرض الشيخ و النجاشي في فهرستهما هو ذكر من كان له مصنف او اصل لغرض صرحا به و غرض الشيخ في رجاله هو ذكر من روى عن النبي و الائمة (ع) و ليس غرضهما ذكر الممدوحين و الثقات فقط ليقال ما يقال ٠

و هذا واضح بل مع ان غرض المتأخرين من الرجاليين في تأليفهم هو البحث عن وثاقة الرواة و مدحهم يذكرون الكثير من المجهولين الذين لا يعلمون احوالهم فلاحظ خلاصة العلامة الى تنقيح المقال و معجم رجال الحديث ٠ واما ما استنبطه المحقق الداماد من ديدن النجاشي فليته يدل و يستشهد عليه ليكون اقرب الى القبول عند غيره فانه الآن لدى يشبه الاخبار بالغيب ولا مجال للاعتماد عليه بوجه ٠

الرابعة : حكم جمع بوثاقة مشايخ النجاشي استنادا الى عدة

(١) ص ٢٩٨ ج ٣ مستدرك الوسائل ٠

من كلماته لكن الحكم باطلاته غير ثابت بل لا بد من تقيده بامر من
الاول : احراز كون الشيخ ممن روى عنه النجاشي .
ولذا رد بعضهم وثاقه بن عبدون بعدم ثبوت رواية النجاشي
عنه وان كان من مشائخه .
الثاني : ما مر في الفائدة السادسة في ص ٥٢ هذا الكتاب
فراجعه .

تنبيه مهم :

للإمامية كتب كثيرة في علم الرجال الفوها في أوائل انتشار
علومهم و كتاب الكشي ليس اول كتاب صنف فيه بل اول كتاب يوجد
الآن عندنا و اما المؤلفات السابقة عليه فلم تصل إلينا و هي كثيرة
جدا و اليك بعض الشواهد :

فمنها قول الشيخ في محكي العدة : انا وجدنا الطائفة ميزت
الرجال الناقلة لهذه الاخبار فوثقت الثقات منهم و ضعفت الضعفاء
و فرقت بين من يعتمد على حديثه و روايته و بين من لا يعتمد
على خبره ، و مدحوا لعمدوح منهم و ذموا المذموم و قالوا فلان منهم
في حديثه و فلان كذاب . . . و غير ذلك من الطعون التي ذكرها
و صنفوا في ذلك الكتب . . .

ومنها قول النجاشي في غير واحد من فهرسته : ذكره اصحاب الرجال . ذكر في الفهرستات . ذكره اصحابنا في الرجال .
ومنها ما ذكره السيد الاستاذ الخوئي دام ظله (١) : وقد بلغ عدد الكتب الرجالية من زمن الحسن بن محبوب الى زمان الشيخ زهاء خمسمائة كتاب على ما يظهر من النجاشي والفهرست . وقد جمع ذلك البحاث الشهير المعاصر الشيخ آقا بزرگ الطهراني في كتابه مصفى المقال انتهى .

أقول هذا الادعاء عجيب وليس عندى مصفى المقال حتى انظر الى معدوداته في الكتب الرجالية ولعله ادخل فيها كتب التواريخ والمثالب والمناقب ونحو ذلك مما يرتبط بعض ابحاثها ببعض الرجال والا فلا يبلغ عددها في فهرستى الشيخ والنجاشي الى خمسمائة جزماً .

وكيفما كان علم الرجال قد نشأ قديماً عند الامامية وهذا الحسن بن محبوب المتولد في عام ١٧٩ ق ، قد ألف كتاباً فى الرجال (المشيخة) ولا دليل على ان من سبقه زماناً لم يكتب فى هذا العلم كتاباً . واليك اسماء بعض من ألف فى هذا العلم كتاباً نذكره من فهرستى النجاشي والشيخ (قد هما) .

(١) ص ٥٥ و ص ٥٦ ج ١ مدخل المعجم .

١- الحسن بن على بن فضال المتوفى عام ٢٢٤ له كتاب فى الرجال ص ٢٨٦ النجاشى .

٢- ابنه على بن الحسن له كتاب فى الرجال ص ١٩٦ النجاشى

٣- احمد البرقى المتوفى عام ٢٧٤ له كتاب فى الرجال وكتاب الطبقات ع ٥٩ النجاشى .

٤- احمد بن الحسين فقد جمع كتاب المشيخة ص ١٦٢ النجاشى

٥- احمد بن على العقيقى له كتاب تاريخ الرجال .

٦- احمد بن محمد المتوفى عام ٤٠١ صاحب الكتاب المشتمل

على معرفة الرجال ص ٦٧ .

٧- احمد بن محمد بن عمار له كتاب كبير فى العمدة وحيـن

والذمومين ص ٧٤ النجاشى .

٨- احمد بن محمد الزيدى المتوفى سنة ٣٣٣ له سبعة كتب

فى الرواة والرجال .

٩- عبد العزيز بن يحيى الجلودى ص ١٨٠ النجاشى .

١٠- حميد بن زياد المتوفى عام ٣١٠ له كتاب الرجال وكتاب

من روى عن الصادق ص ١٠٢ النجاشى .

١١- حمزة بن القاسم له كتاب من روى عن الصادق (ع) من

الرجال ص ١٠٨ .

١٢- سعد بن عبد الله المتوفى عام ٣٠١ او عام ٢٩٩ له كتاب مناقب الرواة وكتاب مثالب الرواة ص ١٣٤ .

١٣- عبد الله بن جبلة الواقفي له كتاب الرجال ص ١٦٠ .

١٤- محمد بن عيسى من اصحاب الجواد (ع) له كتاب الرجال ص ٢٥٧ النجاشي .

١٥- محمد بن الحسن المحاربي له كتاب الرجال ص ٢٥٧ النجاشي .

١٦- محمد بن عمرو الجعابي مؤلف كتاب الشيعة من اصحاب الحديث و طبقاتهم و كتاب من روى الحديث من بنى هاشم ومواليهم و كتاب اخبار بغداد و طبقات اصحاب الحديث بها ص ٣٠ النجاشي .

١٧- ثقة الاسلام الكليني (رض) له كتاب الرجال ص ٢٩٢ .

وقد ذكر شيخ الطائفة ايضا بعض هؤلاء وغيرهم في فهرسته فلاحظ صفحات ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ١٠١ ، ١١٨ ، ١٢٣ وغيرها .

خاتمة :

عدد اسماء الرواة في رجال العامقاني حسب حسابه (ره) ١٣٣٦٥ شخصا . والثقات منهم على زعمه ١٣٢٨ شخصا تقريبا والحسان منهم ١٦٦٥ شخصا تقريبا والموثقين منهم ٤٦ شخصا تقريبا والباقون

ما بين مهمل و ضعيف و مجهول هذا ذكره الفاضل المذكور في ١٦٩ ج ١ من كتابه ولكنه على مبناء فان الاصح عندنا ادراج جملة ممن ثقاته في الحسان و المجهولين و جملة من حسانه و موثقيه فـمـسـى المجهولين و جملة من ضعفاه في الثقات و الاقوياء و قد وجدنا رواية لم يذكرهم هو في كتابه ولا غيره في غيره .

الفائدة السابعة والعشرون

فى النقد على الفاضل الاردبيلى

قال العلامة المتتبع الشيخ محمد بن على الاردبيلى فى آخر مقدمة كتابه جامع الرواة : و بالجملة بسبب نسختى يمكن ان يصير قريب من اثنى عشر الف حديث او اكثر من الاخبار التى كانت بحسب المشهور بين علمائنا - رضوان الله عليهم - مجهولة او ضعيفة او مرسله معلومة الحال وصحيحة لعناية الله تعالى و توجه سيدنا محمد وآله الطاهرين - صلواة الله عليهم اجمعين - و ليعلم ايضا ان فى اول امرنا كنا لا نعتد الا على قرائن كثيرة قوية ، فلما ظهر لنا بالتتبع ان فى ترجيح بعض الاسماء على بعض بحسب المشهور ترجيحا بلا مرجح او ترجيح مرجوح ، و الترجيح بحسب القرينة الضعيفة اولى من الترجيح بلا مرجح او ترجيح مرجوح اعتمدنا بعض المواضع بقرينة قليلة ضعيفة ايضا .

اقول: الذى يظهر من كلامه الاول الى الآخر (فى المقدمة) ان السبب فى تصحيح اثنى عشر الف حديث امور حصلها بجهد فى مدة خمسة وعشرين سنة كما قيل .

١- رفع الجهالة و الاشتراك عن الراوى بذكر الراوى عنه و

المروى عنه .

٢- وجدان بعض الاخبار المادحة لبعض الرواة ، حيث لم يذكرها علماء الرجال .

٣- وجدانه رواية بعض الثقات عن الامام و الحال ان علماء الرجال لم ينقلوا ان هذا البعض روى عن الامام فتصير به الروايات المضرة معتبرة .

٤- ان رواية جمع كثير من الثقات وغيرهم عن شخص واحد تفيد انه كان حسن الحال او كان من مشايخ الاجازة . الى غير ذلك مما ذكره (قده) . وفي اكثر ما افاده نظرا ومنع و ننبه على بعض الايرادات .

فمنها قوله : و الترجيح بحسب القرينة الضعيفة ، الخ و هو عجيب فانه يتم اذا كان الترجيح فى نفسه واجبا . لا مطلقا . و نحن نقول ان الظن يحرم العمل به ، فان حصل الاطمئنان بتميز الاسماء المشتركة بعضها عن بعض فهو ، و الا فيجب التوقف و لا يجوز الترجيح سواء كان بلا مرجح او بمرجح ضعيف ظنى فان الظن غير المعتبر كالشك فى عدم جواز العمل به فكلامه ساقط جدا .

فمنها ، ان رواية جمع من الثقات عن شخص لا يدل على حسن حاله كما مر . و منها ان الرواية المادحة انما تصير دليلا اذا صح سندها لا مطلقا كما تخيله غيره ايضا من بعض الرجاليين و العمدة

فى كلامه و كتابه هو امتياز الراوى عنه و المروى عنه (١) و الانصاف انه مفيد فى الجملة . و لكن قال بعض الفضلاء من الرجاليين فى كتابه قاموس الرجال ص ٩ ج ١ : اشتهر من عصر الطريحي والكاظمى و العالمى و محمد الاردبيلى و هم متقاربوا العصر تمييزا للمشتكرين من الرواة فى الاسماء و الكنى بالرواة عنهم و من روى عنه وقد استقصى ذلك الاخير منهم فى كتابه جامع الرواة الذى صنفه فى عشرين سنة (٢) كاللکافى و الوسائل ذاكر كل راو و مرويا عنه من اخبار الكتب الاربعة . و لم اقف على تعرض من قبلهم لذلك ، و هو تخطيط و خبط و تحقيقه : ان الاصل فى التعريف بالراوى رجال البرقى ثم رجال الشيخ و الغالب فى الاول بيان ان فلانا لا يعرف الا من طريق فلان فعرف كثيرا من اصحاب الصادق (ع) برواية ابن مسكان عنهم و بعضهم برواية اباان و بعضهم برواية على بن الحكم وبعضهم

(١) ولذا قال السيد البروجردى (قده) فى مقدمة له على كتابه فالامتياز القيم الذى اوجب تقديرنا له انما هو لكتاب جامع الرواة باعتبار ما فيه من جمع رواة الكتب الاربعة و ذكر من روى عنه و من روى عنهم و تعيين مقدار رواياتهم و رفعه بذلك بعض النقص عن كتب الرجال . . . اقول لكن كتاب سيدنا الاستاذ الخوئى احسن من جامع الرواة بكثير فى رفع هذه النقيصة .

(٢) بل فى خمسة و عشرين سنة كما حكى عن مؤلفه .

برواية سيف و بعضهم برواية يونس بن يعقوب و حينئذ فيدل على
حصر المروى عنه في الراوى ، بمعنى ان الرجل لم يرو عنه غير هذا
الراوى لا ان هذا الراوى لم يرو عن غير ذلك الرجل كما هو مدعاهم
كما ان الغالب في الثانى بيان الطبقة بالراوى او المروى عنه
او هما معا ، فلا يدل على الحصر فى واحد منهما فعرف فى (لم)
كثيرا منهم برواية حميد بن زياد النينوائى و هارون بن موسى
التلعكبرى عنهم . . .

و بالجملة لا يصح الحكم بحصر الراوى الا بالتصريح كما فى
ابان بن عمر فقالوا انه لم يرو عنه الا عبيس كما لا يصح الحكم بعدم
الرواية الا بالتصريح كقول الكشى ان يونس لم يرو عن ابن الحلبى .
أقول : ما ذكره موجه فى الجملة الا المناط فى القبول و الرد
هو الاطمينان و كثيرا ما يحصل بملاحظة الراوى و المروى عنه
فاطلاق كلامه كاطلاق كلام الاردبيلى و غيره ممنوع و الحق هو
التفصيل و اناطة الحجة بالاطمينان و هو يختلف باختلاف الاشخاص
و الاحوال و لا ضابط له . و لو اغمض النظر عنه لم يكن التصريح
ايضا حجة كما لا يخفى لان عدم الوجدان اهم من عدم الوجود
الاترى ان الكشى و النجاشى قالا ان ابن مسكان لم يرو عنه
الصادق (ع) الا حديث من ادرك المشعر و الحال انه روى عنه
كثيرا و لا يمكن رمى رواية عن الصادق (ع) بالارسال لاجل تصريح

النجاشي وغيره كما فعله بعض الغافلين او احتمله .
نعم ظاهر قول ابن مسكان : قال الصادق (ع) : او سمعت
الصادق يقول . . . لا يترك بنص النافي لان عدم الوجدان اعم
من عدم الوجود .

الفائدة الثامنة والعشرون

تصحيح قسم من المراسيل

قال السيد المحقق الداماد (ره) فنى محكى الرواشح السماوية اذا قيل فى الحديث رجل عن ابي عبد الله (ع) فهو اما محمد بن حمزة اليتى الفاضل الثقة ، و هو الذى روى فى الفقيه عنه الحديث المتضمن لحد كثرة السهو . او محمد بن حمزة الثمالى الممدوح و هو الذى يروى عنه ابن ابي عمير و محمد بن سنان . و اما ثعلبة بن ميمون ابو اسحاق الفقيه النحوى . ثم قال : فهذه فائدة جلييلة قد اخذتها و استفدتها من كتاب الرجال للشيخ رحمة الله تعالى . أقول : لا تحضرنى الرواشح حتى اطمئن بصدور هذه العبارة بعينها من السيد المذكور . وعلى تقدير وجودها ليته ذكر محل الاخذ والاستفادة من رجال الشيخ ، وعلى كل فعندى هذا القول غريب جدا بل هو كالرجم بالغيب ولا اعتباره .

الفائدة التاسعة والعشرون

فى تمييز بعض المشتركات

قيل : صرح جمع من اساطين الفن بانه اذا روى موسى بن القاسم عن على بن عمنها فالظاهر ان عليا هو على بن الحسن الطاطرى والمراد بضمير التثنية محمد بن حمزة و درست كما يفيد كسلام الشيخ (ره) فى باب كفارات التهذيب . و اذا روى احمد بن محمد عن العباس فان قيد العباس بابن موسى الوراق او بابن معروف فهو والاشتراك بينهما و اذا روى محمد بن على بن محبوب او احمد بن محمد بن يحيى او سعد بن عبد الله عن العباس على الاطلاق فهو ابن معروف كما يستفاد من بعض الاسانيد .

و اذا روى فضالة عن ابان فهو ابان بن عثمان كما نص على ذلك الشيخ فى زيارات الجزء الاول من التهذيب و اذا روى عن ابن سنان فهو عبد الله كما وقع التصيص عليه فى بعض الاحاديث و اذا روى عن الحسين بن عثمان كما وقع التصريح به فى بعض الاخبار .

وعن العلامة (قده) فى فوائد الخلاصة : ان الشيخ وغيره ذكروا فى كثير من الاخبار سعد بن عبد الله عن ابي جعفر والمراد

بابي جعفر احمد بن محمد عيسى واذا وردت رواية عن ابن سنان فان كان المروى عنه الصادق (ع) بلا واسطة او بتوسط عمر بن زيد او حفص الامور او ابي حمزة فالمراد به عبد الله لا محمد ، وان كانا اخوين كما حكى عن الشيخ (ره) وان كان المروى عنه الرضا او الجواد فهو محمد لا عبد الله لان محمدا لم يرو عن الصادق (ع) وعبد الله لم يلق الرضا (ع) وانما هما مشتركان في الكاظم (ع) فيميز حينئذ بما مرفى كل منهما من التمييز بالراوي عنه واذا وردت رواية عن محمد بن قيس مشترك بين ثقتين وحسن وضعيف ومجاهيل وحينئذ فان كانت الرواية عن الباقر فالظاهر انه الثقة ان كان الراوي عنه عاصم بن حميد او يوسف بن عقيل او عبيد ابنه لتصريح النجاشي برواية هؤلاء عنه ، بل لا يبعد كونه الثقة اذا روى عن الباقر عن علي (ع) لان كلا من البجلي والاسدي صنف كتاب القضايا لامير المؤمنين (ع) كما نص على ذلك النجاشي ومع انتفاء هذه القرائن فان كانت الرواية عن الباقر والصادق (ع) يتوقف في ذلك للاشتراك بين الثقة والضعيف .

أقول : العبرة بحصول الاطمينان في كل مورد والا فلا بد من التوقف اي عدم حجية الرواية .

وفي بعض هذه المذكورات اشكال او منع ، وفي بعضها قوة ومثانة .

الفائدة الثلاثون

حول طبقات الرواة

قال المحدث النورى (ره) فى خاتمة مستدركه ص ٤٠٦ ج ٣ فى ترجمة الشيخ عبد اللطيف تلميذ الشيخ البهائى وصاحبى المعالم والمدارك : وهو اول من اشار الى طبقات الرواة فى اصحابنا .
قال : وحيث ان معرفة الراوى ضرورية جعلت الطبقات ست :

١- طبقة الشيخ المفيد .

٢- طبقة الصدوق .

٣- طبقة الكلينى .

٤- طبقة سعد بن عبد الله .

٥- طبقة احمد بن محمد بن عيسى .

٦- طبقة ابن ابى عمير وما بعده .

وتبعه بعده التقى المجلسى فى شرح الفقيه لكنه جعلها اثنى

عشرة :

١- للشيخ الطوسى والنجاشى واضرابهما .

٢- للشيخ المفيد وابن العضايرى وامثالهما .

٣- للصدوق واحمد بن محمد بن يحيى واشباهما .

٤- للكليني وامثاله .

٥- لمحمد بن يحيى واحمد بن ادريس وعلى بن ابراهيم .

٦- لاحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن عبد الجبار واحمد بن

محمد بن خالد واضرابهم .

٧- للحسين بن سعيد والحسن بن على الوشاء وامثالهما .

٨- لمحمد بن ابى عمير وصفوان بن يحيى والنضر بن سويد

وامثالهم .

٩- لاصحاب الصادق (ع) .

١٠- لاصحاب الباقر (ع) .

١١- لاصحاب السجاد (ع) .

١٢- لاصحاب امير المؤمنين والحسين (ع) .

وابن حجر عسقلانى من العامة ايضا جعل فى التقريب روايتهم

من الصحابة والتابعين ومن تلاهم اثنا عشر طبقة الا ان ميزانه

غير ميزان اصحابنا ولا داعى لنا الى نقله . انتهى كلامه .

أقول : لم يعلم وجه صحيح لبناء هذه الطبقات ، ولم يعلم

اهمال تسمية الطبقة الثامنة باسم اصحاب الكاظم (ع) والطبقة

السابعة باسم اصحاب الرضا (ع) ولا ثمة مهمة له .

الفائدة الاحدى والثلاثون

حول اصحاب الاجماع

قال الكشى فى ص ٢٠٦ رجاله تحت عنوان تسمية الفقهاء من اصحاب ابى جعفر و ابى عبد الله (ع) : اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الاولين من اصحاب ابى جعفر و اصحاب عبد الله عليهما السلام و انقادوا لهم بالفقه فقالوا : افقه الاولين ستة زرارة و معروف بن خربوذ و بريد و ابو بصير الاسدى و الفضل بن يسار و محمد بن مسلم الطائفى . قالوا و افقه الستة زرارة و قال بعض مكان ابى بصير الاسدى ابو بصير المرادى و هو ليث بن البختري .

و قال فى صفحة ٢٢٢ تحت عنوان : تسمية الفقهاء من اصحاب ابى عبد الله (ع) اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء و تصد يقهم لما يقولون و اقروا لهم بالفقه من دون اولئك الستة الذين عدناهم و سيناهم ستة نعر جميل بن دراج و عبد الله بن مسكان و عبد الله بن بكير و حماد بن عثمان و حماد بن عيسى و ابان بن عثمان . قالوا : و زعم ابو اسحاق الفقيه و هو ثعلبة بن ميمون . ان افقه هؤلاء جميل بن دراج . و هم احداث اصحاب ابى عبد الله (ع) .

و قال فى ص ٤٦٦ ذيل عنوان تسمية الفقهاء من اصحاب ابى ابراهيم و ابي الحسن الرضا (ع) : اجمع (اجتمع) اصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء و تصديقهم و اقروا لهم بالفقه و العلم و هم ستة نفر آخردون الستة نفر (النفر) الذين ذكرناهم فى اصحاب ابى عبد الله (ع) منهم يونس بن عبد الرحمن و صفوان بن يحيى بياع السابرى و محمد بن ابى عمير و عبد الله بن المغيرة و الحسن بن محبوب و احمد بن محمد بن ابى نصر . و قال بعضهم مكان الحسن بن محبوب الحسن بن على بن فضال و فضالة بن ايوب و قال بعضهم مكان فضالة بن ايوب عثمان بن عيسى ، و افقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن و صفوان بن يحيى انتهى كلامه .

أقول : اليك بعض ما يتعلق بهذه الجملات فى غاية الاختصار الاول : اجماع العصاة على التصديق فى المورد الاول غير مخصوص بالستة الذين اولهم زرار و آخرهم محمد بن مسلم بل يشمل جميع الفقهاء الاولين من اصحاب الامامين و انما الستة المذكورين افقهم . و هذا هو الظاهر من العبارة و ان لم اذكر من تعرض له . نعم : اجماعهم فى المورد الثالث مخصوص بالستة الذين اولهم يونس و آخرهم البرزطى و اما فى المورد الثانى فالعبارة من هذه الناحية مبهمة محتملة للوجهين فان قد رنا كلمة (وهم) تكون كالثالث فان قد رنا (و افقهم) تكون كالاولى . الثانى : لا يشمل الاجماع المذكور ابا بصير المرادى و ابن

فضال و نضاله و عثمان بن عيسى لعدم احراز وثاقة من ادعاه على تصديقهم ، و قول المحدث النورى بانه لا يجوز نقل الكشى عن غير العلماء الاعلام و الفقهاء العظام فى المقام غير مدلل .

الثالث : حجية هذا الاجماع عندنا من اجل كشفه عن وثاقة الاشخاص المذكورين و قد مر ان الوثاقة تثبت بخبر واحد صادق فكيف باخبار جمع و لو كان معقد هذا الاجماع امر حدسيا لم نعتد عليه و ان كان ناقله من هو فوق الكشى كالشيخ الطوسى و امثاله ، لما تقرر فى اصول الفقه من عدم وجود دليل يفى بحججته .

الرابع : اختلف العلماء فى تفسير مدلول هذا الكلام و معقد الاجماع فعن المشهور صحة الرواية مطلقا اذا صحت الى احد هؤلاء فلا ينظر الى من بعده فيكون مراسيل هؤلاء و مرافيعهم و مقاطيعهم و مسانيدهم الى من يسونه من المجهولين و فاسدى العقيدة معدودة من الصحاح .

و عن بعضهم توثيق هؤلاء و كل من يروى عنه هؤلاء الى المعصوم اذ تصحيح الحديث لا يكون الا بوثاقة رواه .

و عن بعضهم توثيق هؤلاء الاشخاص فقط . و اورد عليه بان الوثاقة امر مشترك بينهم و بين كثير من غيرهم من الرواة فلا معنى للتخصيص المذكور الثابت باجماع العصاة .

أقول : و جوابه واضح ، فان معقد الاجماع ليس هو التصديق

والتوثيق فقط ، بل مع الانقياد لهم بالفقه بل بالافقهية و هى مزينة
جائيلة و فصيحة عظيمة غير مشتركة بينهم و بين غيرهم .

فان قلت : هذا اذا كان معقد الاجماع المذكور هو التصديق
و الانقياد بالفقه و لكن الامر ليس كذلك بل فى معقده امر ثالث
و هو تصحيح ما يصح منهم و هذا يفيد اما صحة الروايات المنقولة
عنهم اما من جهة وثاقة الرواة الواقعيين بعد هؤلاء من جهة انهم
لا يروون و لا يرسلون الا عن ثقة و اما من جهة الامارات الخارجية
عن السند و الجهة الاولى اقرب لبعد الاحاطة على وجود القرينة
فى كل رواية من رواياتهم و هى كثيرة جدا حتى ان محمد بن مسلم
وحده كما قيل روى عن الباقر ثلاثين الف حديث و عن الصادق
ستة عشر الف حديث و هى ازيد من مجموع روايات الكتب الاربعة
المشهورة .

فالنتيجة حجية جميع رواياتهم و اثبات وثاقة من روى عنهم كما
هو مقتضى اطلاق التصحيح بقول مطلق .

قلت : نمنع هذا و لا يخلو هذا الامر الثالث فى المورد الاول و
لا يحتمل احتمالا عقلانيا زيادة جلالة الطبقة الثانية و الثالثة من
الطبقة الاولى بل عبارة الكشى نفسه ربما تدل على خلافها كما لا
يخفى . فاذن لا بد من جعل التصحيح فى الموردين الاخيرين
عبارة اخرى عن التصديق اذ لا سبيل الى ادخال التصحيح المذكور

فى المورد الاول .

و ثانيا لو سلمنا ان الكشى صرح باجماع العصاة على صحة جميع رواياتهم وعدم لزوم النظر الى من بعد هؤلاء من الرواة اما من جهة القرائن الخارجية و اما من جهة ان هؤلاء لا يروون الا عن ثقة لكن لا موجب بل لا مجوز لقبول مثل هذا الاجماع، اما على الجهة الاولى فلما مرفيه من استبعاد و قسوف العصاة على القرينة فى كل واحد و احد من احاديثهم و هذا مما يطمئن الانسان بعدمه فاذا لم تصح ثبوتها لا يصل النوبة الى اثباتها بالاجماع وغيره وعلى ان القرائن الدالة على صحة الخبر امور نظرية تختلف آراء الباحثين فيها فلا يجوز لمجتهد ان يقلد فيها غيره .

واما على الجهة الثانية فلاجل ان وثاقة من يروى عنه هؤلاء اما ثبت للعصاة باخبار نفس هؤلاء و تصريحهم بانهم لا يرون الا عن ثقة و اما من جهة احاطة العصاة على حال من روى هؤلاء عنهم .

فان كان الاول فهو امر ممكن ثبوتها الا انه لا دليل عليه اثباتا و الاجماع على فرض اعتباره لا يدل عليه لاحتمال قيامه على الجهة الثانية و العلم لا يدل على الخاص بخصوصه اصلا . و يؤيد مانه لم يصل اليها من احد هؤلاء و لو بطريق ضعيف انه ادعى عدم روايته عن غير الصادق بل ثبت لنا روايتهم عن الضعيف كما مرفى الفائدة الخامسة والعشرين و ان كان الثانى فيرد عليه ان عدم

وجدانهم رواية احد هؤلاء عن ضعيف لا يدل على عدم وجودها
وادعاء الاستقصاء غير مسموع من احد لكثرة روايات هؤلاء الفقهاء
الاعيان وقد مر ان عدد روايات محمد بن مسلم وحده يتجاوز عن
عدد روايات مجموع الكتب الاربعة .

وعلى الجملة اثبات هذا المطلب المهم بمثل هذا الاجماع
المنقول باطل جزما .

وان اظن ان هذا البحث المختصر كاف لرد جميع ما ذكره
المحدث النورى فى خاتمة مستدركه وفصله الحول تفصيل فلاحظ
ص ٢٥٢ الى ٢٧٠ من المجلد الثالث . والله الموفق .

القاعدة الاثنان والثلاثون

فى بيان طرق مشيخة التهذيب

لا شك ان بيان طرق الشيخ الطوسى (ره) الى الرواة وارباب الكتب والاصول مهم جدا اذ لصحتها او ضعفها تأثير كثير فى اعتبار روايات التهذيب والاستبصار وغيرهما من كتب الشيخ ولذا يجب على ارباب الاستنباط وحمله الفقه مزيدا اهتمام بمشيخة التهذيب المذكور فيها طرقه (قده) اليهم ، فنقول فى شرحها من حيث الصحة والضعف على نحو الاجمال مشتعينا بالله المتعال .

قال الشيخ المشار اليه بعد جملة من كلامه فى خاتمة التهذيب والآن فحيث وفقنا الله تعالى للفراغ من هذا الكتاب، فنحن نذكر الطرق التى يتوصل بها الى رواية هذه الاصول والصفقات ونذكرها على غاية ما يمكن من الاختصار لتخرج الاخبار بذلك عن حد المراسيل و تلحق بباب المسندات . . .

وقال بعد ذكر الطرق والاسناد :

قد اوردت جملا من الطرق الى هذه الصفقات والاصول و لتفصيل ذلك شرح يطول و هو مذكور فى الفهارس المصنفة فى هذا الباب للشيخ رحمهم الله من اراده اخذه من هناك ان شاء الله

و قد ذكرنا نحن مستوفى فى كتاب فهرست الشيعة .

أقول : فنحن نتعرض للمشيخة والفهرست معا لتحقيق اسناد الشيخ (ره) الى الاصول والصفات انشاء الله . وفائدة المراجعة الى الفهرست تظهر فيما اذا كان طريق الشيخ الى شخص ضعيفا فى المشيخة وصحيحا فى الفهرست ، فانه ننتج صحة الروايات لانه يقول فى الفهرست مثلا : اخبرنا بكتبه و رواياته كلها فلان فلان عن فلان ، وهذا واضح .

قال السيد البروجردى (قده) فى حاشية مقدمة له على جامع الروايات للاردبيلي (ره) : تصنيف الشيخ للفهرست وذكر الطرق الى من ذكر فيه ان له كتابا او اصلا ليس لاجرا احاديث التهذيبين من الارسال ولم يبدء الشيخ فى اسانيدهما بهؤلاء المذكورين فى الفهرست سوى قليل منهم وهم المشيخة وعدد رواياتهم باجمعها لا يزيد على خمسمائة تقريبا ولا تخرج هذه الروايات عن الارسال لسبب الطرق المذكورة فى الفهرست غالبا انتهى كلامه .

اقول لو كنا والمشيخة لحكما بعدم حجية مجيئ روايات الشيخ عن احمد بن محمد عيسى لضعف طريقه اليه كما ستعرف ، ولكن حكمنا بصحة جميعها لصحة طريقه اليه فى الفهرست وسيوضح المقال باكثر من هذا فى اثناء شرح المشيخة وكذا الحال فى روايا

محمد بن على بن محبوب وغيره .

فالفهرست وان لم توضع لخراج احاديث التهذيبين من
الارسال كما افاده لكنها تفيد هذه الفائدة كما تفيد صحة
الروايات المنقولة عن ليس اليه في المشيخة طريق اصلا ولكنه
قد ذكر اليه في الفهرست طريقا معتبرا في بعض الموارد كما لا
يخفى (١) كما اعترف به هو (قده) في محل آخر من تلك المقدمة
قال الشيخ (قده) : فما ذكرناه في هذا الكتاب عن محمد بن
يعقوب الكليني رحمه الله فقد اخبرنا به الشيخ ابو عبد الله محمد
بن النعمان رحمه الله عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه
رحمه الله عن محمد بن يعقوب رحمه الله . و اخبرنا به ايضا
الحسين بن عبد الله (٢) عن ابي غالب احمد بن محمد السزاري
وابي محمد هارون بن موسى التلعكبري و ابي القاسم جعفر بن
محمد بن قولويه و ابي عبد الله احمد بن ابي رافع الصيمري و ابي
الفضل الشيباني وغيرهم كلهم عن محمد بن يعقوب الكليني
و اخبرنا به ايضا احمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر عن احمد
بن ابي رافع و ابي الحسين عبد الكريم بن عبد الله بن نصر

(١) ثم بعد ذلك وقفت على كلام الفاضل الكليني حيث نفل كلمات
جميع من الباحثين حول هذا الموضوع لاحظ ع ٣٣ وما بعدها من
سماء المقال .

(٢) قال في الفهرست ع ١٦١ : و اخبرنا الحسين بن عبيد الله
فراة عليه اكثر كتبه من الكافي عن جماعه منهم ابو غالب . . .

البزاز تبينس (١) و بغداد عن ابي جعفر محمد بن يعقوب الكليني جميع مصنفاته واحاديثه سماعا واجازة ببغداد بباب الكوفة (٢) —
بدرب السلسلة سنة سبع وعشرين و ثلاثمائة .

أقول : فهذه طرق ثلاثة للشيخ الى الكليني الذي وقع الاتفاق على وثاقته وامانته .

اما الطريق الاول فهو صحيح معتبر فان الشيخ المفيد وابن قولويه كليهما من الاجلاء الثقات الامناء المذكورين بكل خبر فى الرجال .

واما الطريق الثانى فايضا صحيح ، فان الحسين بن عبد الله الغضائرى قد وثقه ابن طاووس فى كتاب فرج الهموم كما ذكره المامقانى (ره) . وايضا انه من مشائخ النجاشى كما صرح فى رجاله وقد مريبان حال مشائخه فى عنوان مستقل فيما قيل . و ابو غالب احمد بن محمد بن محمد المنسوب الى زرارة فقد وثقه الشيخ الطوسى و النجاشى و قال انه شيخ العصاة فى زمنه و شيخ اصحابنا فى عصره : و هارون بن موسى التلعكبرى ثقة ، لتوثيق الشيخ و النجاشى . وكذا احمد بن ابراهيم بن ابي رافع الصميرى ابو عبد الله ثقة فى الحديث صحيح الاعتقاد كما ذكره الشيخ و النجاشى

(١) فى الفهرست : تبهليس .

(٢) لاحظ حاشية ص ١٦٢ الفهرست المطبوعة بالنجف .

واما ابو الفضل الشيبانى فهو محمد بن عبد الله بن محمد
وقال النجاشى : وكان فى اول امره ثبنا ثم خلط ورأيت جـل
اصحابنا يغمزونه ويضعفونه . . . رأيت هذا الشيخ وسمعت منه
كثيرا ثم توقفت عن الرواية عنه الا بواسطة بينى وبينه (١).

وعن الفهرست ص ١٦٦ : كثير الرواية حسن الحفظ غير انه
ضعفه جماعة من اصحابنا .

وعن رجاله ص ٥١١ : كثير الرواية الا انه ضعفه قوم . أقول فهو
ضعيف لا يعتمد على حديثه .

والطريق الثالث ضعيف على الاظهر لان جميع ما قالوه فى
احمد بن عبد الواحد المعروف بابن عبدون لا يفيد وثاقته بل
ولا مدحه فهو مجهول على الاصح .

واحمد بن ابي رافع قد مر انه ثقة وعبد الكريم مهمل غير
مذكور بزم ولا مدح . وللشيخ طريق رابع اليه ذكره فى فهرسته
قال : واخبرنا السيد الاجل المرتضى عن ابي الحسين احمد بن
على بن سعيد الكوفى عن الكلينى .

أقول : اما سيد المرتضى (قده) فحاله واضح . واحمد مجهول
الحال فالطريق غير معتبر .

(١) هذا المورد الذى يستفاد منها وثاقة مشايخ النجاشى
الذين يروى عنهم بلا واسطة وللحائرى والماقانى هناكلام ص ١٢٥
رجال الماقرانى قد مريض الكلام فيه ولا حظ لرجال الماقرانى .

قال (قدّه) : وما ذكرته عن على بن ابراهيم بن هاشم فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن على بن ابراهيم .
 واخبرني ايضا برواياته الشيخ ابو عبد الله محمد بن النعمان
 والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلهم عن ابي محمد
 الحسن بن حمزة العلوي الطبري عن على بن ابراهيم بن هاشم .
 أقول الطريقان معا معتبران .

أما الطريق الاول فقد عرفته . واما الطريق الثاني فالفيد
 حاله ظاهر والغضائري ثقة . واما الحسن العلوي فهو وان لم
 يوثق بلفظ التوثيق لكنه ثقة ، بل احسن من اكثر الثقات اذ وصفه
 الشيخ والنجاشي بالنعوت الجميلة والاصاف الحميدة فلاحظ .
 وقال في الفهرست بعد الطريق الثاني ظاهرا : واخبرنا
 بذلك الشيخ الفيد (قدّه) عن محمد بن على بن الحسين بن بابويه
 عن ابيه ومحمد بن الحسن وحمزة بن محمد العلوي ومحمد بن
 على ماجيلويه عن على بن ابراهيم الا حديثا واحدا استثناء (١) من
 كتاب الشرائع في تحريم لحم البعير وقال لا اروي لانه محال .
 وهذا الطريق الثالث ايضا صحيح .

وحمزة بن محمد وان لم يرد فيه توثيق ومدح الا انه نقل عن
 التعليقة انه يكثر الصدوق (ره) من الرواية عنه مترضيا . أقول : وعندى

(١) الظاهر رجوع الضمير المرفوع الى الفيد (ره) والله العالم .

هذه امانة المدح خلافا لسيدنا الاستاذ الخوئي دام ظله ومثله
ما جملوه بل يظهر ان ترضى الصدوق عنه اكثر من حمزة ، فهما
حسان .

قال (قده) : وما ذكرته عن محمد بن يحيى العطار فقد رويته
بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى العطار :
واخبرني ايضا الحسين بن عبيد الله وابو الحسين بن ابي
جيد القمي جميعا عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه محمد بن
يحيى العطار .

أقول : محمد بن يحيى شيخ اصحابنا في زمانه ثقة عين كثير
الحديث له كتب كما قال النجاشي . ثم ان الطريق الاول باسانيده
قد تقدم بحثه . واما على بن احمد بن محمد ابي جيد ابي
الحسين في الطريق الثاني فعن السيد في الكبير : وظاهر
الاصحاب الاعتماد عليه ، والطريق اليه يعد حسنا وصحيحا وعن
الشيخ الحر : والاصحاب يعدون حديثه حسنا وصحيحا وعن
البحراني : ان اكثر الشيخ (ره) الرواية عنه في الرجال وكتابي
الحديث يدل على ثقته وعدالته وفضله كما ذكره بعض المعاصرين .
قال العامقاني : روى النجاشي عنه في مواضع منها ترجمة الحسين
بن المختار وكذلك الشيخ قد اكثر الرواية عنه في الفهرست فهو
من مشايخ الشيخ والنجاشي ولاجله وثقه السيد الاستاذ دام ظله .

أقول : مجموع ما تقدم يفيد حسنه على الاظهر فلاحظ واما
احمد بن محمد يحيى فقد وثقه الشهيد الثانى (ره) وغيره بل
يظهر من احمد بن نوح السيرافى التعويل عليه (ص ٤٦ رجال
النجاشى) لكن الفصل بين الشهيد و احمد اكثر من ستائة سنة
فلا يحتمل احتمالا غير موهوم استناد مثل هذا التوثيق الى الحسن
ولا سيما لم يصل الينا توثيق من سبقه اياه .

واما التعويل فهو كتصحیح السند لا يدل على وثاقة المعول
عليه لاحتمال استناده الى امور اجتهادية فلا يثبت الخاص من
ثبوت العام .

والعمدة فى حسنه كثرة ترحم الصدوق و ترضيه عليه اما الكبرى
فقد تقدم بحثه فى الفائدة السادسة عشرة و اما الصغرى فقد روى
عنه الصدوق فى معانى الاخبار فى اربعة مواضع (ص ٢٧٢) و (ص ٢٥١)
(ص ٢٩٥) طبع المطبعة الحيدرية سنة ١٣٢٩ و اردف ذكره
بالترضية فى الثلاثة الاولى و فى توحيد ه فى ستة عشر موضعا مترضا
و مترحما عليه فى اثنا عشر موضعا و هى فى ابواب السادس والتاسع
والحاد بعشر والثانى عشر والثمانى والعشرين والثمانى و
الثلاثين والثانى و الاربعين والخامس و الاربعين والواحد
والخمسين والخامس و الخمسين والثالث و الستين وكذا اكثر
الترضى عنه فى مشيخة الفقيه .

فيظهر من هذا الاعتناء الشديد جلالة احمد المذكور وكبره
فى عين الصدوق ولا يحتمل من الصدوق مثل هذا لتجليل والتكبير
لمن لا يعلم انه كاذب بفتري على الله وخلفائه ام صادق بل يفهم منه
انه كان ثقة صادقا جليلا عنده فالحكم بجهالة احمد المذكور كما
صدر عن سيدنا الاستاذ الخوئي (دام ظله) ضعيف جدا .

وعلى كل حال ليس لمحمد بن يحيى المذكور فى الفهرست
ذكر ولا طريق ، قال : وما ذكرته عن احمد بن ادريس فقد رويته
بهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن احمد بن ادريس واخبرنى
به ايضا الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن
عبيد الله جميعا عن ابي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان البز
دفرى عن احمد بن ادريس .

وفى الفهرست ص ٥٠ : احمد بن ادريس ابو على الاشعري
القمي كان ثقة فى اصحابنا فقيها كثير الحديث صحيح قوله كتاب النو
كتاب كثير الفائدة اخبرنا بسائر رواياته الحسين بن عبيد الله عن
احمد بن محمد بن جعفر بن سفيان البزوفري عن احمد بن ادريس
وثقه النجاشي ايضا . ثم ان الطريق الاول صحيح كما مر واما
الطريق الثانى فلاجل محمد بن الحسين ضعيف فان الرجل مهمل
وان كان ابوه حسين بن على بن سفيان ثقة واما اذا قلنا ان والد
حسين هو سفيان دون على فهو كابنه محمد مهمل .

والطريق الثالث ايضا ضعيف بجهالة احمد بن محمد المذكور

ولا ادرى كيف وثقه بعض العلماء ؟ وكيفما كان هو مذكور فى الرجال
باسم احمد بن جعفر بن سفيان .

قال تده : وما ذكرته عن الحسين بن محمد فقد رويته بهذه
الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد .
اقول : حسين بن محمد بن عامر الاشعري ثقة و الاسناد قد
ترفت صحة بعضها .

قال : وما ذكرته عن محمد بن اسماعيل فقد رويته بهذا
الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل .

اقول : السند صحيح و انما الكلام فى محمد بن اسماعيل
وليس هو ابن بزيع الثقة كما قيل لانه ادرى الجواد والرضا
والكاظم عليهم السلام و روى عنهم وليس فى تمام الكافى رواية عن
الكلينى عن محمد بن اسماعيل عن الامام (ع) بل عن الفضل بن
شاذان و هذا دليل على انه غيره و امره دائر بين البرمكى الذى
وثقه النجاشى و ضعفه ابن الغضائرى و بين النيشابورى المجهول .
و كل ما قيل فى اعتبار رواية النشابورى غير قوى فالحق هو
التوقف عن قبول الروايات التى فيه محمد بن اسماعيل هذا .

وقال : وما ذكرته عن حميد بن زياد فقد رويته بهذا
الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد . و اخبرنى ايضا
احمد بن عبدون عن ابيطالب الانبارى عن حميد بن زياد .

وقال فى الفهرست ع ٨٥ : حميد بن زياد ٠٠٠ ثقة كثير
التصانيف ٠٠٠ اخبرنا برواياتكلها وكتبه ٠٠٠ (ذكر الطريق
الثانى) و اخبرنا ايضا عدة من اصحابنا عن ابي الفضل عن ابن بطة
عنه ٠ و اخبرنا ايضا احمد بن عبدون عن ابي القاسم على بن جشى
بن قونى بن محمد الكاتب عن حميد ٠ وفى رجال النجاشى ص ١٠٢ :
كان ثقة واقفا وجها فيهم ٠ فالرجل موثق ٠ وقول العلامة (رحمه
الله) فالوجه عندى قبول روايته اذا خلت عن المعارض مبنى على
ترجيح رواية الاوثق على الثقة و رواية الثقة على الموثق عند التعارض
و الا فلا يمكن اتمامه بدليل ٠

و المبنى المذكور عندنا ضعيف نلنا نقول بقوله ٠

ثم ان الطريق الاول باسانيد قد اتضح حاله ٠ و اما
الطريق الثانى ففى ابيطالب الانبارى و هو عبد الله بن ابي زيد كلام
طويل ضعفه الشيخ الطوسى (قد ه) و وثقه النجاشى وغيره ولا يبعد
اعتبار رواياته فتأمل لكن احمد بن عبدون مجهول كما مر فهو (اى
الطريق الثانى) ضعيف ٠

ومثله الطريق الثالث فان ابا الفضل قد مر ضعفه و ابن
بطة ايضا لا يعتمد عليه لشهادة ابن الوليد عليه فلاحظ ، و اما
العدة من اصحابنا ففيها المفيد (ره) ظاهرا مع انه لا يحتمل
ضعف جميعهم ٠

والطريق الرابع ايضا ضعيف فان على بن جشى مثل ابن
عبدون مجهول الحال .

قال : و من جملة ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما
رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن
احمد بن محمد عيسى .

اقول : احمد بن محمد عيسى ثقة بتوثيق الشيخ فى رجاله
والطريق ايضا معتبر كما مر غير مرة . لكن هذا المقدار غير مفيد
لان نحكم بصفه جميع الروايات التى رواها الشيخ عنه اذ ليس
جميعها مروية بهذه الاسناد الثلاثة بل من جملة ما ذكره عنه ما
يكون بهذا الطريق . فلا بد من ذكر تمام اسناد الشيخ اليه ليتضح
الحال (١) .

قال (قد هـ) : بعد ذكر اسناده الى محمد بن على بن
محبوب : و من جملة ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى ما رويته
بهذا الاسناد عن محمد بن على بن محبوب عن احمد بن محمد
والاسناد هكذا : قد اخبرنى به الحسين بن عبيد الله عن احمد

(١) واستظهر من عبارة العلامة عدم الفرق بين قول الشيخ : (و
من جملة ما ذكرنا) و مبين قوله (و ما ذكرته) و هو ضعيف جدا فان
الاول يدل على الموجبة الجزئية والثانى مطلق .

بن محمد بن يحيى العطار عن ابيه محمد بن يحيى عن محمد بن على بن محبوب .

اقول : الطريق حسن على الاظهر وقد عرفته .

وقال (قد ه) : فى موضع ثالث من المشيخة : و ما ذكرته عن احمد بن محمد بن عيسى الذى اخذته من نوادره فقد اخبرنى به الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله و احمد بن عبدون كلهم عن الحسن بن حمزة العلوى و محمد بن الحسين البزوفرى جميعا عن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد بن عيسى . و اخبرنى به ايضا الحسين بن عبيد الله و ابو الحسين بن ابي جيد جميعا عن احمد بن يحيى عن ابيه محمد بن يحيى العطار عن احمد بن محمد بن عيسى .

اقول : الطريق الاول معتبر لوثاقة الحسن و ابن ادريس . و الطريق الثانى حسن كما مر و كيفما كان فجميع ما روى الشيخ عن نوادر احمد بن عيسى معتبر سندا و قال فى الفهرست ص ٤٩ اخبرنا بجميع كتبه و رواياته عدة من اصحابنا منهم الحسين بن عبيد الله و ابن ابي جيد عن احمد بن محمد بن يحيى العطار عن ابيه سعد بن عبد الله عنه . و اخبرنا عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه عن محمد بن الحسن الصفار و سعد جميعا عن احمد بن محمد بن عيسى .

و روى ابن الوليد الميوي (وهو كتاب النوادر كما يظهر من صدر كلامه فراجع) عن محمد بن يحيى والحسن بن محمد بن اسماعيل عن احمد بن محمد انتهى كلامه .

اقول : ان كلمة سعد عطف على ابيه في الطريق الاول لاعلى احمد وعلى كل يكون الطريق معتبرا .

والطريق الثاني ضعيف على الاقوى لان احمد بن محمد لانوثته بتوثيق ابن طاوس في محكي فرج الهموم في النجوم لعدم احتمال عقلائي في استناد توثيقه الى الحسن بعد الفصل بينه وبين احمد باكثر من ثلاثمائة سنة وعدم وجود السلسلة الى زمانه كوجودها الى زمان الشيخ والنجاشي فتأمل . واما توثيق الشهيد الثاني وغيره فعدم الاعتماد عليه اظهر كما مر .

والطريق الثالث معتبر وان كان الحسن بن محمد بن اسماعيل مجهولا او مهملًا فقد ثبت ان جميع ما يرويه الشيخ عن احمد بن محمد يحيى صحيح سنده لاجل الاسناد الاول نسي الفهرست و هنا طريق آخر الى تصحيح اسناد الشيخ الى احمد بن محمد بن عيسى مع قطع النظر عن حسن احمد بن محمد بن يحيى المذكور وهو ما ذكره السيد الاستاذ الخوئي دام ظله (١) .

قال : وللشيخ اليه طرق في المشيخة ، وفي كل طريق

(١) ص ٣٠٧ و ص ٣٠٨ معجم رجال الحديث ج ٢ .

يذكر جملة ما رواه ، وقد يتخيل ان بعض تلك الطرق ضعيف
 باحمد بن محمد بن يحيى العطار وحينئذ يتوقفنى كل ما يرويه
 فى التهذيب عن احمد بن محمد بن عيسى ، لاحتمال ان يكون ما
 يرويه من جملة ما يرويه بواسطة احمد بن محمد بن يحيى . ولكن
 ذلك بمكان من الفساد و الوجه فى ذلك هو ان الجملة التى يرويها
 الشيخ عن احمد بن محمد بن عيسى بواسطة احمد بن محمد بن
 يحيى انما يروى عنه عن ابيه عن محمد بن على بن محبوب عن احمد
 بن محمد بن عيسى الاشعري ، وقد ذكر فى الفهرست فى ترجمة
 محمد بن على بن محبوب ان جميع ما رواه عن محمد بن على بن
 محبوب بواسطة احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عنه فله اليها
 طريقان اخران احدهما ضعيف ثانيها صحيح وعليه
 يكون طريق الشيخ الى جميع رواياته عن احمد بن محمد بن عيسى
 صحيحا فى المشيخة انتهى كلامه الشريف .

اقول : اذا كان احمد العطار ضعيفا لا يثبت لنا ان محمد
 بن على بن محبوب روى عن احمد بن محمد بن عيسى رواياته حتى
 تصح بصحة طريق الشيخ اليه فلعل احمد كذب على محمد بن على
 بن محبوب .

و ثانيا لا استفاد من المشيخة ان جميع ما يرويه الشيخ عن
 احمد بن محمد بن عيسى داخل فى الاسناد المذكورة فيها فلعله

لم يذكر اسناد جملة مما يرويه عنفتد برجيذا و كيفما كان هذا الذى افاده غير مفيد و العمدة فى اعتبار سند الشيخ اليه على نحو الاطلاق حسن احمد العطار و ينبغى ان يعلم ان ما رواه الشيخ عن احمد بن محمد بن عيسى يقرب عن مائتين و الف كما ذكر السيد البروجردى فى حاشية مقدمته على جامع الرواة . و لله الحمد .

((تنمة))

قال الشيخ بعد ذكر اسناده الى الصفار : و من جملة ما ذكرته عن احمد بن محمد ما رويته بهذا الاسناد عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد .

اقول : و الاسناد عبارة عن المفيد و ابن الغضائرى و ابن عبدون عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه و عن ابن ابي جيد عن محمد بن الحسن ابن الوليد عن الصفار و هذا الاسناد بطريقة الثانى معتبر . لكن لم يذكر ان احمد بن هذا هل هو حفيد الخالد او عيسى او غيرها و مثله ما ذكره بعد اسناده الى سعد بن عبد الله .

قال (قد ه) : و من جملة ما ذكرته عن احمد بن محمد بن خالد ما رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد .

اقول : الاسناد معتبرة واحمد هذا ايضا ثقة فى نفسه لكن الاشكال فيه كالاشكال فى سابقه فان صحة بعض طرق الشيخ الى احد لا يفيد صحة جميع رواياته عنه و لولم يعلم طريقه الآخر .
وقال نى اواخر المشيخة بعد ذكر اسناده الى على بن مهزيار : و ما ذكرته عن احمد بن ابي عبد الله البرقى فقد اخبرنى به الشيخ ابو عبد الله عن ابي الحسن احمد بن محمد بن الحسن الوليد عن ابيه عن سعد بن عبد الله عنه . و اخبرنى ايضا الشيخ عن ابي جعفر محمد بن الحسين بن بابويه عن ابيه و محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبد الله . و اخبرنى به ايضا الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد الزرارى عن على بن الحسين السعد آبادى عن احمد بن ابي عبد الله .

قال فى الفهرست فى ترجمة احمد البرقى المذكور ص ٤٥ :
اخبرنا بهذه الكتب كلها و بجميع رواياته عدة من اصحابنا منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد و ابو عبد الله الحسين بن عبيد الله و احمد بن عيرون و غيرهم عن احمد بن سليمان الزرارى قال حدثنا مؤدبى على بن الحسين السعد آبادى ابو الحسن القمى قال حدثنا احمد بن ابي عبد الله .

٢- اخبرنا هؤلاء الثلاثة عن الحسن بن حمزة العلوى الطبرى قال حدثنا احمد بن عبد الله ابن بنت البرقى قال حدثنا

٣- واخبرنا هؤلاء الا الشيخ ابو عبد الله - وغيرهم عن ابي
الفضل الشيباني عن محمد بن جعفر بن بطة عن احمد بن ابي عبد
الله بجميع كتبه ورواياته .

٤- واخبر بها ابن ابي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد
عن سعد بن عبد الله عن احمد بن ابي عبد الله بجميع كتبه ورواياته
انتهى فهذه سبعة طرق .

اقول : الطريق الاول ضعيف لاجل احمد بن محمد بن
الوليد والطريق الثاني صحيح والثالث ثقة بتوثيق ابن قولويه
للسعد آبادى نانه من مشائخه فى كامل الزيارات (١) واما الطريق
الرابع والسادس فضعيف لاجل الشيباني وابن بطة .

والسابع قوى معتبر والخامس عندى مشكوك بجهالة احمد
بن عبد الله ابن بنت البرقى فانى لم اجد فى الرجال فروايات
الشيخ عن البرقى كلها معتبرة .

قال (قد ه) : ومن جملة ما ذكرته عن الفضل بن شاذان ما
رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن على بن ابراهيم عن
ابيه و محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان .

اقول : السند صحيح لان ابراهيم ثقة على الاظهر لتوثيق
ابنه فى اول تفسيره تمام مشائخه وابوه منهم وقد تقدم بحثه .

(١) مر بحث ذلك فى بعض الفوائد المتقدمة .

هذا المختصر .

و نحن وان ناقشنا في اثبات وثاقة تمام مشائخ على بن ابراهيم القمي لكن المتيقن من عبارته هو وثاقة ابيه كما لا يخفى .
والفضل نفسه ثقة ايضا .

وقال الشيخ في اواخر المشيخة : وما ذكرته عن الفضل بن شاذان فقد اخبرني به الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون كلهم عن ابي محمد بن (١) الحسن بن الحمزة العلوي الحسيني الطبري عن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري عن الفضل بن شاذان . و روى ابو محمد بن (٢) الحسن بن حمزة عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان . واخبرنا الشريف ابر محمد الحسن بن احمد بن القاسم العلوي المحدث عن ابي عبد الله محمد بن احمد الصفواني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان .

الطريق الاول من هذه الطرق الثلاثة ضعيف فان الحسن العلوي وان كان ثقة كما مر لكن علي بن محمد بن قتيبة لم يثبت وثاقته ولا مدحه . ومجرد توصيف الشيخ اياه بالفاضل لا يكون له مدحا مثبتا لصدقه فيدرجه في الحسان ، نعم ذكر النجاشي اعتماده لكشي عليه لكن النجاشي نفسه صرح في ترجمة الكشي انه روى كثيرا عن الصعفاء فالحق ان الرجل مجهول .

(١) و (٢) هكذا في نسختي من المشيخة ، والظاهر ان كلمة ابن في المقامين من اشتباه مرتب المطبعة .

والثاني منها صحيح ان كان الواسطة بين الشيخ وبيسن
الحسن هؤلاء الثلاثة او المفيد وحده او ابن الغضائري والطريق
الثالث حسن فان الحسن بن احمد حسن لقول النجاشي انه سيد
الطائفة والصفواني ثقة فالعدة هذا الطريق .

وقال في الفهرست بعد عد كتبه ص ١٥١ : اخبرنا برواياته
وكتبه هذه ابو عبد الله المفيد (رحمه الله) عن محمد بن علي بن
الحسين بن بابويه عن محمد بن الحسن عن احمد بن ادريس عن علي
محمد بن قتيبة عنه . ورواها ايضا محمد بن علي بن الحسين بن
بابويه عن حمزة ابن محمد العاوي بن ابي نصر قنبر بن علي بن
شاذان عن ابيه عنه .

اقول : الطريقان ضعيفان ، فان في الاول ابن قتيبة وقد
مرجهالته . وفي الثاني قنبر (وفي الرجال قنبرة) بن علي وهو لم
يوثق ولم يمدح . نعم حمزة يمكن القول بحسنه لاجل كثرة ترجم
الصدوق عليه .

وكيفما كان فروايات الشيخ عن الفضل كلها معتبرة .
قال قده : ١- ومن جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما
رويته بهذه الاسانيد عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن
محبوب .

٢- وقال ايضا في موضع آخر : وما ذكرته عن الحسن بن

محبوب ما اخذته من كتبه ومضافاته فقد اخبرني بها احمد بن عبدون
عن علي بن محمد الزبير القرشي عن احمد بن الحسين ابن عبيد
الملك الازدي عن الحسن بن محبوب .

٣- واخبرني به ايضا الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن
النعمان المفيد والحسين بن عبيد الله و احمد بن عبدون عن ابي
الحسن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد . واخبرني به ايضا
ابو الحسن بن ابي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد
بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد و معاوية بن حكيم و هيثم بن
ابي مسروق عن الحسن بن محبوب .

٤- وقال بعد ذكر الاسناد الى محمد بن علي بن محبوب : و
من جملة ما رويته عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ما
رويته بهذا الاسناد عن محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد
عنهما جميعا . والاسناد عبارة عن اخبار الغضائري عن احمد بن
محمد بن يحيى العطار عن ابيه عن محمد بن علي بن محبوب . وفي
مشيخة الاستبصار بدل لفظ من جملة ما رويته : من جملة ما ذكرته
و ليس لفظ (جميعا) في مشيخة الاستبصار .

٥- وقال بعد ذكر اسناده الى سعد بن عبد الله : ومن
جملة ما ذكرته عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب ما
ما رويته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد عنهما جميعا والاستبصار

خال عن كلمة (معا) و كلمة (جميعا) والاسناد عبارة : عن اخبار
المفيد عن جعفر بن محمد بن قولويه عن ابيه عن سعد بن عبد الله
وعبارة عن اخبار المفيد عن الصدوق عن ابيه عن سعد .

٦-٧- وقال بعد ذكر اسناده الى نوادر احمد بن محمد بن
عيسى : و من جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما رويته بهذا
الاسناد عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب .
والاسناد طريقان احدهما صحيح و الآخر حسن على الاظهر
لحسن احمد كما مرفهذه سبعة طرق من الشيخ الى الحسن بن
محبوب في مشيخته .

والطريق الثالث له فرعان . لكن في مشيخة الاستبصار جعل
الفرعين المذكورين طريقين لانه قال : واخبرني ايضا الشيخ ابو عبد
الله محمد بن محمد بن نعمان (ره) و الحسين بن عبد الله و احمد
بن عبدون عن ابي الحسن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد
عن ابيه محمد بن الحسن الوليد عن الحسن بن محبوب .

فاكمل الطريق برواية ابن الوليد عن الحسن و سوق العبارة
ايضا قاضية بما في الاستبصار . فالظاهر اسقاط جملة (عن الحسن
بن محبوب) بعد اسم ابن الوليد من مرتب المطبعة في كتاب
التهذيب ، فيكون طرق الشيخ اليه بثمانية لكن في مشيخة التهذيب
عن ٧٣ و الاستبصار ص ٣١٧ معا بعد ذكر سنده الى محمد بن

الحسن الصفار قال : و من جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب
والحسين بن سعيد ما رويته بهذا الاسناد عن احمد بن محمد
عنهما جميعا والاسناد طريق واحد له فرعان كما مر اولا — من
التهديب فيمكن ان نجعل هذه العبارة المذكورة فى الكتابين قرينة
على زيادة (عن الحسن بن محبوب) فى مشيخة الاستبصار . و مما
يؤيد زيادة الجملة المذكورة من مرتب المطبعة انى لم اجد — من
قال برواية ابن الوليد عن ابن محبوب فلاحظ ترجمة هذين الرجلين
الثقتين الجليلين فى الكتب الرجالية وهذا هو الاظهر . اذا عرفت
عذا فاعلم ان الطريق الاول معتبر كما مر مرارا . والحسن نفسه
ثقة جليل جدا بل وثاقته اجماعية .

و الطريق الثانى ضعيف لان احمد بن عبدون وعلى بن محمد
القرشى لم يثبت وثاقتهما ولا مدحهما ، نعم احمد بن الحسن ثقة
واما اذا كان الراوى هو الحسين كما يظهر من الفهرست و سيأتى
دون ابنه فهو مجهول ايضا .

و الطريق الثالث معتبر صحيح و معاوية بن حكيم ثقة و اما
الهيثم فالأظهر انه مجهول الحال خلافا لجمع والمراد من احمد
بن محمد فى هذا الطريق (اى الطريق الثالث) هو ابن عيسى
دون البرقى لتصريح الشيخ (ره) به فى فهرسته .

و الرابع حسن و الخامس معتبر صحيح و ابو جعفر اعنى محمد

بن قولويه ايضا ثقة او حسن و السادس صحيح و السابع حسن .
فجميع روايات الشيخ عن كتب مصنفات الحسن بن محبوب
صحيحة معتبرة .

((تنبيه))

قال في الفهرست ص ٧٢ : اخبرنا بجميع كتبه و رواياته عدة
من اصحابنا عن ٠٠٠ ابن بابويه القمي عن ابيه عن سعد بن عبيد
الله عن الهيثم ٠٠٠ و معاوية بن حكيم و احمد بن محمد بن عيسى
عن الحسن بن محبوب .

و اخبرنا ابن ابي جيد عن ابن الوليد عن الصفار عن احمد
بن محمد و معاوية بن حكيم و الهيثم بن ابي مسروق كلهم عن الحسن
بن محبوب .

و اخبرنا احمد بن محمد بن موسى ابن الصلت عن احمد بن
محمد بن سعيد بن عقدة عن جعفر بن عبيد الله عن الحسن بن
محبوب .

و اخبرنا بكتاب المشيخة قراءة عليه احمد بن عبدون عن علي
بن محمد بن الزبير عن الحسين بن عبد الملك الازدي (قيل الاصح
الاودي) عن الحسن بن محبوب و له كتاب المراح .

اخبرنا به احمد بن عبدون عن ابي طالب الانباري عن حميد

بن زياد عن يونس بن على العطار عن الحسن بن محبوب .
اقول : الطريق الاول والثاني معتبر صحيح والثالث ضعيف
باحمد بن محمد موسى ابن الصلت واما ابن عقده فهو موثق وقول
معتد وان كان زيديا و جاروديا . وجعفر بن عبيد الله مجهول
الحال .

والرابع : ضعيف لان رواته كلهم مجاهيل والخامس
ضعيف بجهالة ابن عبدون ويونس العطار .
وقال (قد ه) : وما ذكرته عن سهل بن زياد فقد رويته
بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا منهم على
بن محمد وغيره عن سهل بن زياد .

اقول : السند معتبر وان كان على بن محمد وهو ابن الزبير
القرشي مجهول الحال ومن تصدى لتوثيقه بكلام النجاشي فقد
ابتعد عن الحق غايته كما هو ظاهر لمن راجع المطولات .
واما سهل نفسه فقد اختلف فيه الاقوال والاصح انه
ضعيف لا يعتبر رواياته . وطريق الشيخ اليه في الفهرست ايضا
معتبر لكن لا ثمرة له بعد ضعف سهل نفسه .

قال (قد ه) : وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن الحسن
بن فضال فقد اخبرني به احمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر
سماعا منه واجازة عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن

بن فضال .

اقول : قد عرفت ان احمد وابن زبير كليهما مجهولان واما ابن فضال فهو فطحى ثقة . وهذا هر طريق الشيخ اليه فى الفهرست ايضا و ليس له طريق آخر غير هذا الطريق الضعيف وكم احببت ان يكون للشيخ قد م طريق معتبرا اليه (اى الى ابن فضال) حتى لا يسقط رواياته عن الحجية لكن : تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن . فان قلت : قد روى عن غيبة الشيخ عن ابي محمد المحدثى عن ابي الحسين محمد بن الفضل بن همام عن عبد الله الكوفى خادم الشيخ حسين بن روح قال : سئل الشيخ يعنى ابا القاسم عن كتب ابي الغرارق بعد ما ذم و خرجت فيه اللعنة فقيل له كيف نعمل بكتبه و بيوتنا ملاء فقال : اقول فيها ما قال ابو محمد الحسن بن على و قد سئل عن كتب بنى فضال فقالوا كيف نعمل بكتبهم و بيوتنا ملاء فقال (ع) خذوا منها بما رووا و ذروا ما راؤ . وهذا يدل على وجوب العمل بكتبه . قلت : اولاً ليس هذا يدل على حجية قول من يروى عن بنى فضال ، بل على الغاء المانع عن قبول قول نفس بنى فضال فقط كما لا يخفى .

الا ترى ان قول الامام واجب العمل و ليس معناه قبول قول الرواة عنه بلا اثبات وثاقتهم و انى لا تعجب من جمع من العلماء العظام كيف استفادوا من الرواية اعتبار الروايات الواردة من بنى

فضال وان كان فى اسنادها ضعفاً او مجاهيل .

و ثانيا لم يثبت عندى حال المحدثى ولا حال ابن همام و لا حال الحادى فليس السند بمعتبر فلا تكون الرواية قابله للاستدلال بها .

ثم ان سيدنا الاستاذ الخزنى دام ظله كان يذهب ايضا الى ضعف الطريق المذكور و يحكم بعدم حجية روايات الشيخ عن على بن الحسن بن الفضال ر قد صرح فى رجاله (معجم رجال الحديث فى ترجمة على بن الحسن المذكور بضعف طريق الشيخ (١) لكن رجوع عنه اخيرا و بنى على صحة الروايات المذكورة و ذلك لا لاجل وثاقة على بن محمد الزبير و ان كان ابن عبدون عنده ثقة لكونه من مشايخ النجاشى بل لاجل اعتبار طريق النجاشى اليه (٢) فيستكشف منه اعتبار طريق الشيخ اليه ايضا و بيان هذا المطلوب قد ذكره فى مقدمة كتابه (٣) : بل لو فرضنا ان طريق الشيخ الى كتاب ضعيف فى المشيخة والفهرست و لكن طريق النجاشى الى ذلك الكتاب صحيح وشيخهما واحد حكم بصحة رواية الشيخ عن ذلك الكتاب ايضا اذ لا يحتمل ان يكون ما اخبره شخص واحد كالحسين بن عبيد الله بن الغضائرى مثلا للنجاشى مغايرا لما اخبر به الشيخ ويستكشف من تغاير الطريق ان الكتاب الواحد

(١) ص ٣٥٨ ج ١١ . (٢) ص ١٩٤ رجال النجاشى .

(٣) ص ٩٥ ج ١ - معجم رجال الحديث .

روى بطريقين قد ذكر الشيخ احدهما و ذكر النجاشى الآخر انتهى
كلامه .

اقول : لا يحصل لنا القطع بعدم مغايرة اخبار شيخ واحد
لتلميذه كما حصل له (دام ظله) وان كان مظنونا راجحا سيما
بعد عدم انحصار طرق الشيخ بما فى المشيخة كما صرح فوهقد منها
و قد مرت نلا يمكن لنا الاعتماد على روايات الشيخ فى مفروض كلامه
دام ظله .

و يؤيده ان الشيخ روى فى التهذيب عن ابن فضال ما يندوف
على خمسمائة حديث كما ذكره السبد البروجردى (رض) فى حاشية
مقدمته على جامع الرواة و لو كان له طريق معتبر آخر كما للنجاشى
لذكره فى مورد واحد فافهم .

على اننى لم افهم تطبيق هذا البيان - على تقدير صحته
على ما نحن فيه فان شيخ الشيخ الطوسى وهو احمد بن عبدون اخبره
بروايات ابن فضال عن ابن الزبير كما مر و طريق النجاشى المعتبر
هو ما اخبره جعفر بن محمد فى آخرين عن ابن عقدة عن ابن
فضال فلم يتحد الشيخان و المحصل ان طريق الشيخ اليه ضعف
وان كان طريق الصدوق اليه فى مشيخة الفقه صحيح حدا .

و للفاضل الاردبيلى (ره) توهم آخر فى تصحيح طريق
الشيخ اليه دفعه السبد البروجردى (رض) فى مقدمة جامع

الرواة فلاحظ فانه نافع .

قال (قده) : و ما ذكرته فى هذا الكتاب من الحسين بن سعيد فقد اخبرنى به الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان و الحسين بن عبيد الله و احمد بن عبدون كلهم عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه محمد بن الحسن بن الوليد و اخبرنى ايضا ابو الحسين بن ابي جيد القمى عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسن بن سعيد عن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد .

و رواه ايضا محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد .

اقول : الاقوى ان الحسين بن الحسن بن ابان غير موثق و لاحسن و ما قيل فى وثاقته كوقعه فى اسناد كامل الزيارات و توثيق ابن داود و تصحيح العلامة طريقا هو فيه و نحو ذلك لا يرجع الى محمل فالطريق الاول ضعيف و اما الطريق الثانى فهو صحيح و الظاهر ان احمد هو ابن عيسى كما فى الفهرست حيث قال عن ٨٣ اخبرنا بكتبه و رواياته ابن ابي جيد القمى عن محمد بن الحسن بن الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران . قال ابن الوليد : و اخرجها الينا الحسين بن الحسن بن ابان بخط الحسين بن سعد و ذكر انه كان ضعيف ! بيه .

و اخبرنا بها عدة من اصحابنا عن محمد بن علي الحسين عن
 ابيه و محمد بن الحسن و محمد بن موسى المتوكل عن سعد بن عبد
 الله و الحمودي عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد .
 اقول : الطريق الاول في الفهرست ضعيف كما مر و الثاني
 صحيح معتبر فروايات الشيخ عنه معتبرة و هي ما يقرب من الفين
 خمسمائة كما صرح به سيدنا البروجردي (رض) في حاشية مقدمته
 على جامع الرواة و للشيخ ثلاثة طرق آخر اليه من جملة ما ذكره في
 التهذيب رقد تقدم .
 و محمد بن موسى المتوكل لا اقل من كونه حسنا لكثرة ترجم
 الصدوق عليه .

فائدة

يروى الحسين بن سعيد عن الحسن المطلق و كتبنا الى
 السيد الاستاذ الخزني دام ظله سائلا عن استعمال حال الحسن
 المذكور فكتب في الجواب بما لفظه هذا :
 الحسن بن سعيد روى عن الحسن المطلق في ٢٢ موضعا .
 وعن اخيه الحسن بن سعيد في ٦٥ موضعا .
 وعن الحسن بن علي في ١٠ مواضع .
 وعن الحسن بن علي بن فضال في ١٥ موضعا .

• وعن الحسن بن علي بن يقطين في موضع واحد .

• وعن الحسن بن علي بن الوشاء في ٥ مواضع .

• وعن الحسن بن محبوب في ٢٨ موضعا .

وله منهم روايات آخر بعنوان ابن الفضال و بعنوان ابن
المحبوب و بعنوان الوشاء ثم ان من الظاهر ان المراد من الحسن
المطلق احد هؤلاء الرواة والمفروض ان هؤلاء كلهم ثقات انتهى
كلام سيدنا الاستاذ (دام ظله) الذي بلغنى قبل شهر رجح
١٣٩٢ .

قال قده : وما ذكرته عن الحسين بن سعيد عن (الحسن
ح ل) عن زرعة عن سماع و فضالة بن ايوب والنضر بن سويد
وصفوان بن يحيى ، فقد رويته بهذه الاسانيد عن الحسين بن
سعيد عنهم .

اقول : الاسناد كما عرفت معتبر صحيح والرجال المذكورين
كلهم ثقات وزرعة موثق فطريق الشيخ الى هؤلاء الثقات الاربعة
صحيح الا ان ظاهر هذه العبارة الصحة فيما كان من طريق ابن
سعيد او ابيه عن زرعة عنهم لا مطلقا و يحتمل اسقاط شيء من
العبارة .

نعم طريق الشيخ في فهرسته ص ١٠٩ الى صفوان صحيح
مطلقا وقال فيها ص ١٥٢ بعد اسم فضالة بن ايوب : له كتاب

اخبرنا به جماعة عن ابن ابي الفضل عن ابن بطة عن احمد بن ابي
عبد الله عنه و هذا الطريق ضعيف بابي الفضل و ابن بطة و ليس
للشيخ طريق آخر الى غير كتابه من سائر رواياته . و ليس فيها الى
سماعة طريق ، بل لم يذكره فيها ، و اما طريقه الى كتاب النضرين
سريد فيها فهو صحيح فلاحظ .

و قال تده : و ما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن احمد
بن يحيى الاشعري فقد اخبرني به الشيخ ابو عبد الله و الحسين بن
عبيد الله و احمد بن عبدون كلهم عن ابي جعفر محمد بن الحسين بن
سفيان عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى .

و اخبرنا ابو الحسين بن ابي جيد عن محمد بن الحسن بن
الوليد عن محمد بن يحيى و احمد بن ادريس جميعا عن محمد بن
احمد بن يحيى و اخبرني به ايضا الحسين بن عبيد الله عن احمد
بن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى . و اخبرني به
الشيخ ابو عبد الله و الحسن بن عبيد الله و احمد بن عبدون كلهم
عن ابي محمد الحسن بن حمزة العلوي و ابي جعفر محمد بن الحسين
البيزوفري جميعا عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى .

اقول : الطريق الاول ضعيف بجهالة ابي جعفر البيزوفري
و الثاني صحيح معتبر .

و الثالث حسن لاجل احمد ، و الرابع معتبر ، كل ذلك

يظهر مما تقدم و محمد بن احمد نفسه ايضا ثقة و للشيخ ايضا اليه طرق اخرى فى فهرسته بعضها معتبر و بعضها غير معتبر و انما تركنا ذكرها مخافة الاطالة و روايات الشيخ عنه حسب ما ذكره اليه البروجردى فى حاشية مقدمته على جامع الرواة تقرب من خمسين و تسعة .

قال : وما ذكرته فى هذا الكتاب عن محمد بن على بن محبوب نقد .

اخبرنى به الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد يحيى العطار عن ابيه محمد بن يحيى عن محمد بن على بن محبوب .
و زاد فى الفهرست بعد هذا الطريق بزيادة و ابن ابي جيد مع الغضائرى .

قوله : و اخبرنا بها ايضا جماعة عن ابي الفضل عن ابن بطه عنه .

و اخبرنا بها ايضا جماعة عن محمد بن على بن الحسين عن ابيه و محمد بن الحسن عن احمد بن ادريس عنه .

اقول : الاول حسن و الثانى ضعيف و الثالث معتبر كما يعرف مما سبق و محمد بن على فى نفسه ايضا ثقة فروايات الشيخ عنه صحيحة و هى كما ذكره السيد المشار اليه ما يقرب من سبعة .
قال قده : و ما ذكرته فى هذا الكتاب عن محمد بن الحسن

الصفار فقد اخبرنى الشيخ . . . والحسين . . . واحمد . . .
كلهم عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه واخبرنى
به ايضا ابوالحسن بن ابي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد
عن محمد بن الحسن الصفار .

اقول : الطريق الاول ضعيف باحمد بن الوليد والثانى
صحيح والصفار نفسه ايضا ثقة .

قال فى الفهرست ص ١٢٠ : اخبرنا بجميع كتبه ورواياته
ابن ابي جيد عن ابن الوليد عنه . واخبرنا بذلك ايضا جماعة عن
ابن بابويه عن محمد بن الحسن عن محمد بن الحسن الصفار عن
رجاله الا كتاب بصائر الدرجات فانه لم يرو عنه ابن الوليد واخبرنا
به الحسين . . . عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن الصفار .
اقول : الطرق الثلاثة كلها معتبرة وعدم رواية ابن الوليد
كتاب البصائر لا يضر بصحته لان غيره رواه عنه .

قال : وما ذكرته فى هذا الكتاب عن سعد بن عبد الله فقد
اخبرنى به الشيخ ابو عبد الله عن ابي القاسم جعفر بن محمد قولويه
عن ابيه عن سعد بن عبد الله . واخبرنى به ايضا الشيخ (ره) عن
ابى جعفر محمد بن على بن الحسين عن ابيه عن سعد .

اقول : والطريقان معا صحيحان وسعد فى نفسه ايضا ثقة .
وفى الفهرست ص ١٠١ اخبرنا بجميع كتبه ورواياته عدة من

اصحابنا عن ٠٠٠ (الصدوق) عن ابيه و محمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله عن رجاله ٠ قال ابن بابويه : الكتاب المفتخيات فانسى لم اروها عن محمد بن الحسن الا اجزاء قرأتها عليه ٠٠٠ واخبرنا الحسين ٠٠٠ وابن جيد عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن سعد بن عبد الله ٠

اقول : الطريقان معتبران و روايات الشيخ عنه ما يقرب من ستمائة كما ذكره السيد البروجردى (ره) ٠

قال (قد ه) : و ما ذكرته عن محمد بن الحسن بن الوليد و على بن الحسين بن بابويه فقد اخبرنى به الشيخ ابو عبد الله عن ابي جعفر محمد بن على بن الحسين عن ابيه على بن الحسين و محمد بن الحسن بن الوليد ٠

اقول : على بن الحسين و محمد بن الحسن ثقتان جليان و الاسناد اوثق اسناد لانه عن المفيد عن الصدوق (قدس الله ارواحهم الطاهرة) ٠

و قال (قد ه) : و ما ذكرته فى هذا الكتاب عن الحسن بن محمد بن سماعة فقد اخبرنى به احمد بن عبدون عن ابي طالب السبى الانبارى عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة و اخبرنى ايضا الشيخ ابو عبد الله و الحسين بن عبيد الله و احمد بن عبدون كلهم عن ابي عبد الله الحسين بن سفيان البزوفرى عن حميد بن زياد

من الحسن بن محمد بن سماعة .

الطريق الاول ضعيف لاجل احمد و الانباري والثاني موثق معتبر والحسين بن سفيان وثقه النجاشي والحسن فـلى نفسه موثق ايضا و سماعة هذا ليس سماعة بن مهران المعروف بل غيره و ذكر في الفهرست بعد الطريق الاول طريقا ثانيا لكنه ايضا ضعيف بابن الزبير . و روايات الشيخ عنه ما يقرب ثمانمأة كما ذكره السيد المتقدم .

قال : و ما ذكرته عن علي بن الحسن الطاطري فقد اخبرني به احمد بن عبدون عن علي بن الزبير عن ابي الملك احمد بن عمرو بن كبيه عن علي بن الحسين الطاطري .

اقول : الطاطري موثق وعن العدة ص ٦١ : ان الطائفة عطلت بما رواه الطاطريون وفي الفهرست ص ١١٨ و كتب ٠٠٠ رواها عن الرجال الموثوق بهم و بروايا تهـم ٠٠٠ اخبرنا بها كلها احمد بن عبدون عن ابي الحسن علي بن محمد بن الزبير القرشي عن علي بن الحسن بن فضال و ابي الملك احمد بن عمر بن كيسة الشهمدي جميعا عنه .

اقول : الطريق ضعيف لاجل احمد و ابن الزبير و اما احمد بن عمرو فهو مهمل غير مذكور في الرجال .

قال : و ما ذكرته عن ابي العباس احمد بن سعيد فقد

اخبرنى احمد بن محمد بن موسى عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد .

وهذا هو طريقه اليه فى فهرست ايضا ص ٥٢ وكذا فى رجاله ص ٢٤٢ فى باب من لم يرو عن الائمة .

وقد مر ان احمد بن محمد بن سعيد هذا ، هو المعروف بابن عقدة و هو زيدى جارودى ثقة .

واما الطريق فيمكن تصحيحه بوجه .

فمنها : ان احمد بن محمد بن موسى بن هارون المعروف بابن الصلت ثقة لكونه من مشائخ النجاشى كما نص عليه سيدنا الاستاذ الخوئى (ص ٣٢٢ ج ٢ معجمه) وقد تقدم هذا البحث وقلنا ان الحق فيه هو التفصيل .

ومنها قول الشيخ الحر فى تذكرة المتبحر - كما فى المعجم - فى حقه فاضل جليل ، فانه يفيد المدح الموجب للمحسن فـان الكاذب لا يوصف بالجلالة وكذا مجهول الحال . لكن استناد هذا المدح الى الحسن مشكل .

ومنها انه لو فرضنا ان احمد بن محمد بن موسى بن هارون المعروف بابن المعروف بابن الصلت مجهول غير موثق لكن مع ذلك يمكن الحكم بصحة طريق الشيخ الى ابن عقدة لقول الشيخ فى فهرسته ص ٥٣ : وكان معه (اى مع ابن الصلت) خط ابي

العباس باجازه و شرح رواياته و كتبه .

و هذا شهادة من الشيخ بان الخط خط ابي العباس ابن عقده فكانه اجاز للشيخ ابتداء . هذا و لكن ما هو المؤمن من عدم ايقاع زيادة و نقيصة من ابن الصلت في روايات ابن عقده اذا فرض كونه مجهول الحال . و ليس معنى قول الشيخ : (و شرح رواياته) . ان جميع روايات ابن عقده كانت مذكورة واحدة واحدة و مفصلة بخط الموجود عند ابي الصلت .

و منها قول الشيخ في رجاله في ترجمة ابن عقده ص ٤٤٢ :
و سمعنا من ابن المهدي و من احمد بن محمد المعروف بابن الصلت روايا عنه و اجاز لنا ابن الصلت عنه بجميع رواياته و التعدد يقلل احتمال الكذب لكن الظاهر من هذه العبارة ان ابن المهدي و ان روى عن ابن عقده الا انه لم يرو للشيخ ولا اجازه و انما العجيز هو ابن الصلت وحده على ان ابن المهدي ظاهرا هو ابو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مهدي بن خشنام و قد عد ما للعلامة الحلبي (ره) في الاجازة الكبيرة من مشايخ الشيخ من العامة و قال انه روى عن ابن عقده فضم العامي المجهول لا يقلل الاحتمال الى حد لا يعتنا به .

قال (قد ه) : و ما ذكرته عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين فقد اخبرني به الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن الحسين

النعمان عنه . اقول لاحدا وثق من المفيد و الصدوق (قدس الله
اسرارهما) .

قال : وما ذكرته عن احمد بن داود القمي فقد اخبرني به ...
(المفيد) والحسين . . . عن ابي الحسن محمد بن احمد بن داود
عن ابيه وهذا هو طريقه اليه في الفهرست بحذف المفيد .
اقول : احمد بن داود ثقة بتوثيق الشيخ والنجاشي بل عن
الثاني تكرير لفظ الثقة والطريق ايضا صحيح لان ابنه محمد بن
احمد ثقة على الاظهر .

قال : وما ذكرته عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه
فقد اخبرني به الشيخ . . . والحسين . . . جميعا عن جعفر بن
محمد بن قولويه .

اقول : الطريق كالمروى عنه صحيح معتبر جدا .

قال : وما ذكرته عن ابن ابي عمير فقد رويته بهذا الاسناد
عن ابي القاسم ابن قولويه .

١- عن ابي القاسم جعفر بن محمد العلوي الموسوي عن
عبيد الله ابن احمد بن نهيك عن ابن ابي عمير . وقال في
الفهرست :

٢- اخبرنا بجميع كتبه و رواياته . جماعة عن ابن بابويه عن
ابيه و محمد بن الحسن عن سعد و الحميري عن ابراهيم بن هاشم

عنه .

٣- واخبرنا بها ابن ابى جيد عن ابن الوليد عن الصفار
عن يعقوب بن يزيد و محمد بن الحسين و ايوب بن نوح و ابراهيم
بن هاشم و محمد بن عيسى بن عبيد عنه .

٤- و رواها ابن بابويه عن ابيه و حمزة بن محمد العلوى و
محمد بن على بن ماجيلويه عن على بن ابراهيم عن ابيه عنه .
واخبرنا بالنواد ر خاصة جماعة عن ابى الفضل عن حميد
عن عبيد الله بن احمد بن نهيك عنه .

٥- واخبرنا بها ايضا جماعة عن ابى القاسم جعفر بن محمد
بن قولويه عن ابى القاسم جعفر بن محمد الموسوى عن ابن نهيك
عنه . انتهى .

اقول : ابن ابى عمير كان من اوثق الناس عند الخاصة
و العامة كما فى الفهرست ص ١٦٨ و اما الطرق : فالاول معتبر
لان العلوى الموسوى حسن لقول الشيخ انه صالح بل ثقة ان قلنا
بان مشايخ ابن قولويه فى كامل الزيارات ثقات و قد مر بحثه و ابن
نهيك ثقة كما عن النجاشى .

و الثانى و الثالث و الرابع كلها معتبرة . و الحميرى هو
عبد الله بن جعفر الثقة . و يعقوب ابن يزيد ايضا ثقة . و محمد بن
الحسين هو ابن الخطاب الثقة و ايوب بن نوح بن دراج ثقة و كذا

محمد بن عيسى بن عبيد فانه وان ضعفه الشيخ فى رجاله وفهرسته
غير انه ثقة لقول النجاشى وعده من اصحابنا وحتى بقول ابى
الوليد والا لم يخص الاستثنا بكتب يونس واحاديثه وللکلام ذيل
طويل ليس هنا موضع ذكره والله العالم بحقائق الامور . وحمزة
وابن ملجى لويه حسان لكثرة ترحم الصدوق عليهما ، وعلى وابوه
ابراهيم ثقتان جليلان .

والخامس ضعيف بابى الفضل والسادس حسن معتبر كما
عرفت فجميع روايات الشيخ عن ابن ابى عمير صحيح قوى .
قال (قد ه) : وما ذكرته عن ابراهيم بن اسحاق الاحمرى
فقد اخبرنى الشيخ ابو عبد الله والحسين بن عبيد الله عن ابى محمد
هارون بن موسى التلعكبرى عن محمد بن محمد بن هوز ه عن ابراهيم
بن اسحاق الاحمرى .

اقول : ابراهيم ضعيف و هارون ثقة كما مر و ابن هوز ه (وقيل
ان اسمه فى بعض النسخ احمد دون محمد) مهمل غير مذکور فى
الرجال .

قال (قد ه) : وما ذكرته عن على بن حاتم القزوينى فقد
اخبرنى به الشيخ . . . و احمد بن عبدون عن ابى عبد الله الحسين
بن على بن شيبان القزوينى عن على بن حاتم .

اقول : ابن حاتم ثقة كما عن النجاشى و لكونه من مشايخ ابن

قولوه فى كامل الزيارات والقزوينى مجهول . وليس فى الفهرست
طريق سوى هذا الطريق الضعيف .

قال (قد ه) : وما ذكرته عن موسى بن القاسم بن معاوية بن
وهب فقد اخبرنى به الشيخ . . . عن ابي جعفر . . . بن بابويه عن
محمد بن الحسن . . . عن . . . الصفار و سعد بن عبد الله عن
الفضل بن حاتم (١) واحمد بن محمد عن موسى بن القاسم .

اقول : موسى ثقة ثقة والفضل مهمل واحمد بن محمد هو
ابن عيسى كما صرح النجاشى فالطريق معتبر .

قال (قد ه) : وما ذكرته فى هذا الكتاب عن يونس بن عبيد
الرحمن فقد اخبرنى به الشيخ . . . (المفيد) عن ابي جعفر محمد
بن على بن الحسين عن ابيه و محمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله
والحميرى وعلى بن ابراهيم بن هاشم عن اسماعيل بن مرار و صالح
بن السندى عن يونس .

واخبرنى الشيخ والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون
كلهم عن الحسن بن حمزة العلوى عن على بن ابراهيم عن محمد بن
عيسى بن عبيد عن يونس .

واخبرنى به ايضا الحسين بن عبيد الله عن ابي الفضل
محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن المطلب الشيبانى عن

(١) فى الفهرست ص ١٩١ ابن عامر .

ابن عباس محمد بن جعفر بن محمد الرزاز عن محمد بن عيسى بن عبيد اليعقطيني عن يونس بن عبد الرحمن .

اقول : الطريق الاول ضعيف ياسماعيل وصالح ، فان الحق انهما غير ثقتين ولا حسنين و الطريق الثاني معتبر كما مر سابقا .
والثالث ضعيف بالشيباني و اما الرزاز فهو ثقة بناء على وثاقة مشائخ ابن قولويه (١) و طرق الفهرست ايضا ثلثة بتفاوت يسير مع هذه الطرق فلاحظ .

و اما نفس يونس ففي حاله كلام كثير غير ان المشهور وثاقته و قبول رواياته .

و في الحديث الصحيح ترحم الامام (ع) عليه فلامجال للتشكيك في رواياته .

قال (قده) : و ما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن مهزيار فقد اخبرني به الشيخ ابو عبد الله عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه و محمد بن الحسن عن سعد عبد الله و الحميري و محمد بن يحيى و احمد بن ادريس كلهم عن احمد بن محمد عن العباس بن الميمون عن علي بن مهزيار .

اقول : ابن مهزيار ثقة ، و العباس بن معروف ايضا ثقة ، و احمد هذا ابن عيسى او البرقي فالطريق معتبر .

(١) كامل الزيارات ص ١٤ .

و فى الفهرست ص ١١٤ : الا كتاب المثالب فان العباس روى

نصفه عنه .

قال (قد ه) : و ما ذكرته عن على بن جعفر فقد اخبرنى به

الحسين به عبيد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه محمد بن

يحيى عن العمرى النيشابورى البوفكى عن على بن جعفر . و قال فى

الفهرست ص ١١٤ جليل القدر ثقة وله كتاب المناسك و مسائل لاهيه

موسى الكاظم بن جعفر عليه السلام سأله عنهما اخبرنا بذلك جماعة

عن محمد بن على بن الحسين عن ابيه عن محمد بن يحيى عن العمرى

الخراسانى البوفكى عن على بن جعفر عن اخيه موسى الكاظم و رواه

٠٠٠ ابن بابويه عن ابيه عن سعد و الحميرى و احمد بن ادريس

و على بن موسى عن احمد بن محمد عن موسى القاسم البجلي عنه

انتهى كلامه .

اقول : الطريق الاول حسن باحمد و الثانى صحيح و كذا

الثالث بناء على ان احمد بن محمد هو ابن عيسى بقرينة على بن

موسى الذى هو من العدة الذى يرون عنهم الكلينى . نعم على بن

موسى مجهول لم يرو فيه ما يوجب اعتبار قوله .

قال (قد ه) : و ما ذكرته عن ابي عبد الله الحسين بن سفيان

البرزورى فقد اخبرنى به احمد بن عبدون و الحسين بن عبيد الله عنه

اقول الحسين ثقة كما مرو كذا الحسين بن الغضائرى فـ

لطريق ايضا معتبر .

قال و ما ذكرنا عن ابي طالب الانباري فقد اخبرني احمد بن

عبدون عنه .

اقول : قد مر الكلام في الانباري وابن عبدون فالطريق

ضعيف .

هذا مختصر القول في شرح مشيخة التهذيب واليك جدول

الطرق المذكورة تسهيلا للامر :

طريق الشيخ الى	حكم الطريق	حال ذى الطريق
محمد بن يعقوب	صحيح	ثقة
علي بن ابراهيم	"	"
محمد بن يحيى العطار	"	"
احمد بن ادريس	"	"
حسين بن محمد بن عامر	"	"
محمد بن اسماعيل	"	مجهول
حميد بن زياد	"	موثق
احمد بن محمد بن عيسى	"	ثقة
احمد بن محمد الرقي	"	"
الفضل بن شاذان	"	"
الحسن بن محبوب	"	"

طريق الشيخ الى	حكم الطريق	حال ذى الطريق
سهل بن زياد	صحيح	ضعيف
على بن الحسن بن فضال	ضعيف	موثق
الحسين بن سيعد	صحيح	ثقة
صفوان بن يحيى	-	موثق
سماعة عن طريق حسين عن ذرعه	موثق	موثق
فضاله	-	=
النضر بن سويد	-	=
والى كتابه مطلقا	-	=
محمد بن احمد بن يحيى	صحيح	ثقة
محمد بن على بن محبوب	-	=
محمد بن الحسن الصفار	=	=
سعد بن عبد الله	=	=
محمد بن الحسن بن الوليد	=	=
والد الصدوق	-	=
الحسن بن محمد بن سماعة	موثق	موثق
على بن الحسن الطاطرى	ضعيف	ثقه
بن عقدة	-	موثق

طريق الشيخ الى	حكم الطريق	حال ذى الطريق
الصدوق	صحيح	ثقة
احمد بن داود	"	"
ابن قولويه	"	"
ابن ابي عمير	"	"
ابراهيم بن اسحاق	ضعيف	ثقة
على بن حاتم	"	"
موسى بن القاسم	صحيح	"
يونس بن عبد الرحمن	"	"
على بن مهزيار	"	"
على بن جعفر	"	"
الحسين البزوفري	"	"
ابي طالب الانباري	فيه اشكال	ضعيف

الفائدة الثالثة والثلاثون

فى توضيح مشيخه الفقيه

لا شك ان مشيخة الفقيه كمشيخة التهذيب فى الاهمية غيران
تفصيل طرقها صحة وسقا يوجب الخروج من وضع الرسالة فعدلت
عنه الى الاجمال ومجرد ما هوالمعتبرعندى فى الصحة والضعف
وهو وان لم يكن لغيرى معتبرا ، غير انه يفيد فائدة غير قليلة
فاقول حسب ترتيب الحروف الهجائية وبالله الاعتصام .

طريق الصدوق الى	حكم الطريق	حكم ذى الطريق
ابان بن تغلب	مجهول	ثقة
ابان بن عثمان	صحيح	موثق
ابراهيم بن ابى البلاد	"	ثقة
ابراهيم بن زياد الكوفى	"	مجهول
ابراهيم بن سماك	"	"
ابراهيم بن ابى محمود	"	ثقة
ابراهيم بن ابى يحيى المدنى	مرثوق	مجهول على الأظهر
ابراهيم بن سفيان	ضعيف	مجهول

طريق الصدوق الى	حكم الطريق	حكم ذى الطريق
ابراهيم بن عبد الحميد	صحيح	ثقة
ابراهيم بن عثمان ابى ايوب	"	"
ابراهيم بن عمر اليماني	"	"
ابراهيم بن محمد الثقفي	مجهول	لا يبعد حسنه
ابراهيم بن محمد الهمداني	صحيح	فيه اشكال
ابراهيم بن مهزيار	"	مجهول على الاظهر
ابراهيم بن ميمون	مجهول	مجهول
ابراهيم بن هاشم	صحيح	ثقة
احمد بن ابى عبد الله البرقي	"	"
احمد بن الحسن الميثمي	"	ثقة او موثق
احمد بن عائد	حسن	ثقة
احمد البنزنطي	صحيح	"
احمد بن محمد بن سعيد بن عقدة	حسن	موثق
احمد بن محمد بن عيسى	صحيح	ثقة
احمد بن محمد بن المطهر	"	مجهول
احمد بن هلال	"	ضعيف
ادريس بن زيد	صحيح وفي الطريق الثاني اشكال	مجهول

طريق الصدوق الى	حكم الطريق	حكم ذي الطريق
ادريس بن عبد الله	صحيح	ثقة
ادريس بن هلال	ضعيف	مجهول
اسحاق بن عمار	مجهول	معتبر
اسحاق بن يزيد	حسن	ثقة
اسماء بنت عميس	مجهول	حسنة
اسماعيل بن ابي افديك	ضعيف	مجهول
اسماعيل بن جابر الجعفي	يحتاج فيه	حسن
اسماعيل بن رياح	=	مجهول
اسماعيل بن عيسى	صحيح	مجهول
اسماعيل بن الفضل الهاشمي	مجهول وكذا الثاني	ثقة
السكوني	مجهول	موثق
اسماعيل بن مهران	صحيح	ثقة ولكن ما بعد السند في جهالة
الاصبح بن نباته	مجهول	ثقة
امية بن عمرو الشعري	=	مجهول
انس بن محمد	=	=
ايوب بن اعين	=	=
ايوب بن الحر	يحتاج فيه	ثقة
ايوب بن نوح	صحيح	=

طريق الصدوق الى	حكم الطريق	حكم ذى الطريق
بحر بن كثير السقا	مجهول على الاظهر	مجهول
بزيع المؤذن	ضعيف	=
بشار بن يسار	=	ثقة
بشير النبال	=	مجهول
بكار بن كرام	=	=
بكر بن صالح الرازي	صحيح	ضعيف
بكر بن محمد الازدي	=	ثقة
بكر بن اعين	=	ثقة او موثق
بلال المؤذن	مجهول	مشهور
ثابت بن دينار ابي حمزة	صحيح	ثقة
ثعلبة بن ميمون	=	=
ثوير بن فاخته	مجهول	مجهول على الاظهر
جابر بن اسماعيل	=	=
جابر بن يزيد الجعفي	ضعيف	لا يبعد اعتباره
جابر بن عبد الله الانصاري	مجهول	ثقة
جراح العدائني	صحيح	مجهول
جعفر بن يشير البجلي	=	ثقة
جعفر بن عثمان	مجهول	مشارك

الطريق الصدوق الى	حكم الطريق	حال ذى الطريق
جعفر بن القاسم	يحتاج فيه	مجهول
جعفر بن محمد بن يونس	صحيح	ثقة
جعفر بن ناجيه	حسن	مجهول
جميل بن دراج	صحيح	ثقة
جويرية به سهر	مجهول	لعله ثقة
جهم بن ابي جهم	=	مجهول
الحارث بن اعان	ضعيف	=
الحارث بن المغيرة	يحتاج فيه	ثقة
حبيب بن المعلى	صحيح	=
حذيفة بن منصور	ضعيف	مشترب
حريز بن عبد الله	صحيح	ثقة
الحسن بن الجهم	=	=
الحسن بن راشد	مجهول	=
حسن بن رباط ابي الربيع	=	مجهول
الحسن بن زياد الصيقل	يحتاج فيه	=
الحسن بن السري	حسن	فيه اشكال
الحسن بن علي بن ابي حمزة	مجهول	ضعيف

الطريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
الحسن بن على بن فضال	صحيح	موثق
الحسن بن على الكوفى	حسن	ثقه
الحسن بن على بن النعمان	صحيح	"
الحسن بن الوشاء	"	حسن
الحسن بن قارن	حسن	مجهول
الحسن بن محبوب	صحيح	ثقه
الحسن بن هارون	يحتاج فيه	لم يثبت مدحه
الحسين بن ابي العلاء	ضعيف	ضعيف
الحسين بن حماد العبدى	يحتاج فيه	مجهول
الحسين بن زيد ذوالدمعة	صحيح	قيل مدوح
الحسين بن سالم	مجهول	مجهول
الحسين بن سعيد	صحيح	ثقة
الحسين بن محمد القمى	"	مجهول
الحسين بن المختار	"	يحتاج فيه قوله
حفص بن سالم ابوداود	"	ثقه
حفص بن البختري	"	"
حفص بن غياث	لا يبعد اعتباره	موثق

الطريق الصدوق الى	حكم الطريق	حال ذلك الطريق
حكيم بن حكيم	يحتاج فيه	ثقة
حماد بن عثمان	صحيح	"
حماد بن عمر	مجهول	مجهول
حماد بن عيسى	صحيح	ثقة
حماد النوى	ضعيف	مجهول
حمدان بن الحسن	فيه اشكال	مجهول
حمدان الديوانى	صحيح	"
حميد بن مشنى	ضعيف على الاظهر	ثقة
حمزة بن حمران	صحيح	مجهول
حنان بن سدير	"	ثقة
خالد بن ابى العلاء الخفاف	"	مجهول ومهمل
خالد بن ماد القلانسى	مجهول	ثقة
خالد بن يحيى	صحيح	مجهول
داود بن زيد الهمدانى	"	ثقة
داود بن ابى يزيد فرقد	"	"
داود بن اسحاق	ضعيف	مجهول
داود بن الحصين	مجهول	موثق

الطريق الصدوق الم	حال الطريق	حال ذي الطريق
داود البرقي	مجهول	مختلف فيه
داود بن سرحان	صحيح	ثقه
داود بن القاسم ابى هاشم جعفرى	"	"
درست بن ابى منصور	حسن	مجهول
ذريح الحارثى	صحيح	ثقه
ربعى بن عبد الله	"	"
رفاعة بن موسى	"	"
روح بن عبد الرحيم	مجهول	"
رومى بن زرار	صحيح	ثقه
الريان بن الصلت	"	"
زرارة بن اعين	"	"
زرعة بن محمد الخضرى	"	"
ذكرى بن آدم	"	"
ذكرى بن ادريس ابى جرير	"	فيه اشكال
ذكرى بن مالك الجعفى	مجهول بطريقه	مجهول
زياد بن سوقة الجريرى	صحيح	ثقه
زياد بن مروان القندى	"	ضعيف

الطريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
زياد بن منذر ابي الجارود	صحيح	ضعيف
زيد بن علي السجاد (ع)	مجهول	حاله معروف
زيد بن يونس الشحام	ضعيف	ثقة
زيد ابي الورد	صحيح	مجهول
سالم بن مكرم ابي خديجة	مجهول	حسن
سدير الصيرفي	صحيح	فيه تردد
سعد بن طويف	مجهول	فيه اشكال
سعد بن عبد الله الاشعري	صحيح	ثقه
سعدان بن مسلم	=	مجهول
سعيد بن عبد الله الاعرج	يحتاج فيه	ثقه
سعيد النقاش	ضعيف	مجهول
سعيد بن يسار	مجهول	ثقه
سلمة بن تمام	الطريق غير مذكور بتمامه	مجهول
سلمة بن الخطاب	صحيح	ضعيف
سليمان بن جعفر الجعفي	=	ثقه
سليمان بن حفص المروزي	=	مجهول
سليمان بن خالد البجلي	=	حسن

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
سليمان بن داود المنقرى	مجهول	موثق
سليمان بن عبد الله الديلمي	ضعيف او مجهول	ضعيف او مجهول
سليمان بن عمرو	مجهول	مجهول
سماعة بن مهران	فيه اشكال (١)	ثقة او موثق
سهل بن اليسع	صحيح	ثقة
سويد القلا	لا يبعصحته	=
سيف التمار	مجهول	فيه اشكال
سيف بن عميرة	"	ثقة
شعيب بن واقد	"	مجهول
شهاب بن عبد ربه	صحيح	ثقة
صالح بن الحكم النبلى	"	ضعيف
صالح بن عقبه	يحتاج فيه	مجهول
الصباح بن سيابة	صحيح	مجهول
صفوان بن مهران	يحتاج فيه	ثقة
صفوان بن يحيى	صحيح	=
طلحة بن زيد	"	مجهول

(١) نعم ما كان فيه عن زرعة عن سماعة فالسند صحيح ص ١٢
المشيخة .

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حكم ذى الطريق
عاصم بن حميد الحضاط	صحيح	ثقة
عامر بن جذاعة	مجهول	مجهول
عامر بن نعم القمي	صحيح	"
عائذ الاحمسي	=	"
العباس بن عامر	=	ثقة
العباس بن معروف	=	"
العباس بن هلال	فيه اشكال	مجهول
عبد الاعلى مولى آل سام	لعله حسن	يحتاج او
عبد الحميد الازدي	مجهول	حسن يحتاج في
عبد الحميد بن عواض الطائي	فيه تردد	قوله ثقة
عبد الرحمن بن ابي عبد الله	صحيح	ثقة
عبد الرحمن بن ابي نجران	=	"
عبد الرحمن بن ابي الحجاج	=	"
عبد الرحمن بن كثير الهاشمي	فيه اشكال	ضعيف
عبد الرحيم القصير	حسن	مجهول

طريق الصدوق الى	حكم الطريق	حكم ذى الطريق
عبد الصدق بن بشير	حسن	ثقة
السيد عبد العظيم الحسنى	=	=
عبد الغفار بن القاسم ابى مريم	موثق	=
عبد الكريم بن عتبة الهاشمى	مورد للاحتياط	=
عبد الكريم بن عمرو الخثعمى	صحيح	مورد للاحتياط
عبد الله بن ابى يعفور	مورد للاحتياط	ثقة
عبد الله بن بكير	موثق	موثق
عبد الله بن جبلة	صحيح	ثقة
عبد الله بن جندب البجلي	=	=
عبد الله بن الحكم	ضعيف	مجهول
عبد الله بن حماد الانصارى	=	=
عبد الله بن سليمان	صحيح	=
عبد الله بن سنان	=	ثقة
عبد الله بن على	مجهول	مجهول
عبد الله بن فضالة	=	ضعيف
عبد الله بن القاسم	=	مجهول

طريق الصدوق الى	حكم الطريق	حال ذى الطريق
عبد الله بن لطيف التفليسي	صحيح	مجهول
عبد الله بن محمد الجعفي	"	ضعيف
عبد الله بن ابي بكر الحضري	مجهول	مجهول
عبد الله ابن مسكان	صحيح	ثقة
عبد الله بن المغيرة	"	"
عبد الله بن ميمون القداح	"	"
عبد الله بن يحيى الكاهل	"	مجهول
عبد المومن بن القاسم	مجهول	ثقة
عبد الملك بن اعين	حسن	يحتاج في قوله
عبد الملك بن عتبة الهاشمي	لا يبعد الصحة	مجهول
عبد الملك بن عمرو الاحول	مجهول	"
عبد الواحد بن محمد بن عبدوس	لا واسطة	حسن
عبيد بن زرارة	مجهول	ثقة
عبيد الله بن علي الحلبي	صحيح	"
عبيد الله المرافقي	"	مجهول
عبيد الله بن الوليد الوصافي	موثق	فيه كلام
عثمان بن زياد الهمداني	مجهول	مجهول

الطريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
عطاء بن السائب	صحيح	مجهول
العلاء بن ازين	=	ثقة
العلاء بن سيابة	موثق	مجهول
على بن ابي حمزة البطائني	صحيح	ضعيف
على بن احمد بن اثير	=	مجهول
على بن ادريس	=	=
على بن اسباط	=	ثقة
على بن اسماعيل الميثمي	=	لا يبعد حسنه
على بن بجيل	مجهول	مجهول
على بن بلال	صحيح	ثقة
على بن جعفر (ع)	=	=
على بن حسان الواسطي	=	=
على بن الحكم	=	=
على بن رثاب	=	=
على بن ريان	=	=
على بن سالم الكوفي	مجهول	مجهول
على بن سويد	لا يبعد الصحة	ثقة

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
على عبد العزيز	مجهول	مجهول
على بن عطية	صحيح على وجه	ثقة
على بن غراب (ابى المغيرة)	مجهول	مجهول
على بن الفضل الواسطى	=	=
على بن محمد	ضعيف	=
على بن محمد النوفلى	يحتاج فيه	ضعيف
على بن مطر	ضعيف	مجهول
على بن مهزيار	صحيح	ثقه
على بن مسرة	حسن	مجهول
على بن النعمان	صحيح	فيه تردد لا شتر
على بن يقطين	=	ثقة
عمار بن مروان الكلبى	=	مجهول
عمار بن موسى الساباطى	موثق	موثق
عمر بن ابى زياد الكوفى	مجهول	مجهول
عمر بن ابى شعبة الحلبى	صحيح	ثقة
عمر بن ابى اذينة	=	=
عمر بن حنظلة	موثق	مجهول

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
عمر بن قيس الماصر	مجهول	مجهول
عمر بن يزيد بياع السابري	صحيح	ثقة
عمران الحلبي	=	=
عمرو بن ابي المقدام	مجهول بطريقه	مجهول
عمرو بن جميع البصري	مجهول	=
عمرو بن خالد	=	مجهول على الاظهر
عمرو بن سعيد الساباطي	موثق	موثق
عمرو بن شمر	يحتسب	ضعيف
عيسى بن ابي منصور شلقان	صحيح	ثقة
عيسى بن اعين	حسن	ثقة ظاهرا
عيسى بن عبد الله الهاشمي	فيه اشكال	مجهول
عيسى بن يونس	ضعيف	=
العيص بن القاسم	صحيح	ثقة
غياث بن ابراهيم	=	=
فضالة بن ايوب	=	=
الفضل بن ابي قرم السمندي	مجهول بطريقه	مجهول

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
الفضل بن شاذان	مجهول	ثقة
الفضل بن عبد الملك	صحيح	=
الفضل بن عثمان	"	=
الفضل بن يسار	يحتاج	"
القاسم بن بريد بن معاوية	ضعيف	"
القاسم بن سليمان	صحيح	مجهول
القاسم بن عروة	"	"
القاسم بن يحيى	"	"
كردويه الهمداني	"	"
كليب الاسدي	احد الطريقين	مجهول
	صحيح	
مالك بن اعين الجهنى	مجهول	مجهول
مبارك العقر قوقى	ضعيف	"
مشنى عبد السلام	صحيح	حسن
محمد بن ابي عمير	"	ثقة
محمد بن احمد بن يحيى	"	"
محمد بن اسلم الجبلى	"	ضعيف

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
محمد بن اسماعيل البرمكي	صحيح على الاظهر	ثقة
محمد بن اسماعيل بن بزيع	=	=
محمد بن اسماعيل بن جليل	مجهول	مجهول
محمد بن جعفر الاسدي	صحيح	ثقة
محمد بن حسن الصفار	=	=
محمد بن حسان الرازي	=	مجهول
محمد بن حكيم الخشعي	=	=
محمد بن الحسين بن ابي الخطاب		ثقة
محمد بن حمران الشيباني	صحيح بطريقه	مشارك
محمد بن خالد البرقي	مجهول	يحتاج في قوله مجهول
محمد بن خالد القسري		
محمد بن خالد سنان	صحيح	ضعيف
محمد بن سهل بن اليسع	=	مجهول
محمد بن عبد الجبار	=	ثقة
محمد بن عبد اللطيف مهران	=	ضعيف
محمد بن عثمان العمري	=	ثقة
محمد بن عذافر	=	=

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
محمد بن على الحلبي	صحيح	ثقة
محمد بن على بن محبوب	-	-
محمد بن عمران البجلي	يحتاج	مجهول
محمد بن عمرو بن ابي المقدام	ضعيف	-
محمد بن عيسى بن عبيد	صحيح	ثقة
محمد بن الفيزلي	احد طريقه	مجهول
	صحيح	
محمد بن القاسم الاسترابادي	لا واسطة	حسن
محمد بن القاسم بن الفضيل	فيه اشكال	ثقة
محمد بن قيس البجلي وقضايا	صحيح	=
امير المؤمنين		
محمد بن مسعود العياشي	مجهول	ثقة
محمد بن مسلم الزهري	=	مجهول
محمد بن مسلم الثقفي	=	ثقة
محمد بن منصور	ضعيف	مجهول
محمد بن النعمان مومن الطاق	حسن	ثقة
محمد بن الوليد الكرمانى	صحيح	مجهول

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
محمد بن يحيى الخشعمي	مجهول	ثقة
محمد بن يعقوب الكليني	حسن	=
مرازم بن حكيم	صحيح	=
مروان بن مسلم	مجهول	=
مسعدة بن زياد	صحيح	=
مسعدة بن صدقة	=	مجهول
مسمع بن مالك	مجهول	ثقة
مصادف	صحيح	مجهول
مصعب بن يزيد الانصاري	مجهول	=
معاوية بن حكيم	صحيح	ثقة
معاوية بن شريح	فيه عثمان بن عيسى	مجهول
معاوية بن عمار	صحيح	ثقة
معاوية بن ميسرة	=	مجهول
معاوية بن وهب	=	ثقة
معروف بن خربوذ	=	
المعلی بن خنيس	مجهول اضعيف	=

طريق المدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
المعلى بن محمد البصرى	صحيح	ضعيف جدا
معمر بن خلاد	"	ثقه
معمر بن يحيى	"	مشارك فلاحظ
الفضل بن عمر	ضعيف	ضعيف
الفضل بن صالح ابى جميلة	صحيح	ضعيف
منبة بن عبدالله ابى الجوزا	"	قيل فى حقه
		صحيح الحديث
مذر بن حيفر	"	مجهول
منصور بن حازم	"	ثقه
منصور الصقل	مجهول	مجهول
منصور بن يونس برزج	صحيح	"
منهال القصاب	"	"
موسى بن عمر بن بزيع	"	ثقة
موسى بن القاسم البجلي	"	"
ميمون بن مهران	مجهول	مجهول
ناجية بن ابى عمارة	حسن	"
النضر بن سويد	صحيح	ثقة

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
النعمان الرازي	مجهول	مجهول
النعمان بن سعيد	ضعيف	=
الوليد به صبيع	يحتاط فيه	ثقة
وهب بن وهب	=	ضعيف
وهيب بن حفص	مجهول	مجهول
هاون بن حمزة الغنوي	=	ثقة
هاون بن حمزة خارجة	=	=
هاشم الجناط	صحيح	ثقة ان كان
		بن العثني
هشام بن ابراهيم	صحيح	مجهول
هشام بن الحكم	=	ثقة
هشام بن سالم	=	=
هيثم بن ابي عبد الله ابي كهس	مجهول	مجهول
ياسر الخادم	معتبر	مجهول
ياسين الضرير	صحيح	=
يحيى بن ابي العلاء	مجهول	فيه اشكال
يحيى ابن ابي عمران الهمداني	معتبر	ضعيف

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذي الطريق
يحيى بن حسان الارزق	موثق	مجهول
يحيى بن عباد المكي	مجهول	ثقه
يحيى بن عبد الله العلوي	=	مجهول
يعقوب بن شعيب	حسن	ثقه
يعقوب بن عيشم	صحيح	مجهول
يعقوب بن يزيد	=	ثقه
يوسف الطاطري	مجهول	محل بحث
يوسف بن يعقوب	ضعيف	مجهول
يونس بن عمار	مجهول	=
يونس بن يعقوب	=	ثقه
وصيف مير المؤمنين وسليمان بن داود	ضعيف	
(كني الذين لم يذكروا اسمائهم في الاسماء)		
ابي الاعز النحاس	صحيح	مجهول
ابي بصير	ضعيف	ثقة
ابي ثمامة	صحيح	=
ابي الحسن الهندي	حسن	مجهول

طريق الصدوق الى	حال الطريق	حال ذى الطريق
ابى الربيع الشامى	مجهول	مجهول
ابى ذكريا الاعور	صحيح	ثقة
ابى سعيد الخدرى	مجهول	=
ابى عبد الله الخراسانى	صحيح	مجهول
ابى عبد الله الفراء	يحتاط فيه	مجهول
ابوالنمير	ضعيف	=

هذا كلامنا فى مشيخة الفقيه وان رأيت اطلاق المجهول على الضعيف او عكسه فى بعض الموارد فهو لاجل اتحاد المجهول والضعيف فى عدم الحجية ونسئل الله تعالى ان يجعله مفيد للناظرين و مقبولا عنده بكرمه العليم .

الفائدة الرابعة والثلاثون

الاحتياط فى روايات بعض الرواة

الراوى ان ثبت وثاقته او مدحه تعتبر روايته والا فلا سواء ثبت ضعفه او بقى مجهول الحال على المختار ، لكن فى نفسى من الرواة من لا يصح الفتوى بروايتهم ولا يجوز ردها ، بل لابد من العمل بها مع التوقف فى الحكم وهذا هو المعبر عنه بالاحتياط الواجب .

والباعث عليه ليس ما استفيد من القواعد والاصول حسب الموازين العلمية فانها تحكم بما ذكرناه اولا ، بل هو امر نفسى يشبطنى عن الحكم بالقبول والرد .

ولاشك فى حصول مثل هذه الحالة النفسية لكثير من الباحثين من دون ان تدخل فى ضابط محصور ، واليك بعض هؤلاء الرواة .

١- المددوحون فى كلام الشيخ المفيد (ره) فى رسالته فى الرد على اصحاب العدد اذا خلو من المدح والذم ولم يوجد فى حقهم الا هذه العبارة واليك عبارته (١) واما رواية الحديث بان

(١) ص ٢٠٩ مقدمه رجال المامقانى .

شهر رمضان شهر من شهور السنة يكون تسعة وعشرين يوما ويكون
 ثلاثين يوما فهم فقهاء اصحاب ابي جعفر محمد بن علي و ابي عبد الله
 جعفر بن محمد بن علي و ابي الحسن علي بن محمد و ابي محمد
 الحسن بن علي بن محمد صلوه الله عليهم و ابي عبد الله (ع) (هكذا
 في رجال المامقاني) و الاعلام الرؤساء الماخوذ عنهم الحلال
 و الحرام و الفتيا و الاحكام الذين لا يطعن عليهم و لا طريق الى
 ذم واحد منهم و هم اصحاب الاصول المدونة و المصنفات المشهورة
 و كلهم قد اجمعوا نقلا و عملا على ان شهر رمضان يكون تسعة
 وعشرين يوما ، نقلوا ذلك عن ائمة الهدى و عرفوه في عقيدتهم و
 اعتمدوه في ديانتهم .

و قد فصلت احاديثهم في كتابنا المعروف بمصاييح النور في
 علامات الشهور .

اقول : و اما اسماء هؤلاء فاليك نقلها من مقدمة رجال المامقاني

(ره) .

١- محمد بن مسلم .

٢- محمد بن قيس الذي يروى عنه يوسف بن عقيل .

٣- ابو الجارود .

٤- عمار الساباطي .

٥- ابو الصباح الكناني .

- ٦- ابو احمد عمر بن الربيع .
- ٧- منصور بن حازم .
- ٨- عبد الله بن مسكان .
- ٩- زيد الشحام .
- ١٠- يونس بن يعقوب .
- ١١- جابر بن زيد .
- ١٢- اسحاق بن جرير .
- ١٣- والنضر (نضر) والد الحسن .
- ١٤- ابن ابي يعفور .
- ١٥- عبد الله بن بكير .
- ١٦- معاوية بن وهب .
- ١٧- عبد السلام بن سالم .
- ١٨- عبد الاعلى بن اعين .
- ١٩- ابراهيم بن حمزة الغنوي .
- ٢٠- الفضيل بن عثمان .
- ٢١- سماعة بن مهران .
- ٢٢- عبيد بن زرارة .
- ٢٣- الفضل بن عبد الملك .
- ٢٤- يعقوب الاحمر .

فانه روى عن كل منهم رواية عليحدة متضمنة لمطلوبه .

اقول : معظم هؤلاء الرواة ثبت وثاقتهم بتوثيق الشيخ
والنجاشى وغيرهما كما ان توثيق الشيخ المفيد المذكور - قد هـ -
معارض بجرم غيره فى مثل ابى الجارود الزيدى وجابر بن يزيد (١)
ولعل الثمرة تظهر فى مثل يعقوب الاحمر وعبد الاعلى بن اعيان
وابراهيم بن حمزة الغنوى (وفى رجال سيدنا الاستاذ الخوئى
- دام ظله - نقلا عن التهذيب هارون بن حمزة الغنوى) فيحتاج
فى روايات امثال هؤلاء .

وجه التوقف وعدم الاعتماد على هذا التوثيق مع جلالة
الشيخ المفيد وعلوه ودقته نظره (قد هـ) غلبة الاحتمال بان التوثيق
المذكور ساق مساق الغالب لا بملاحظة حال كل واحد الرواة . ووجه
عدم الرد عدم جواز ترك العمل بالظواهر ما لم يمنع مانع معتبراخر .
ثم قال و روى .

كرام الخشعمى وعيسى ابن ابى منصور وقتيبة الاعشى و
شعيب الحداد والفضيل بن يسار وابوايوب الخزاز وفطر بن
عبد الملك وحبيب الجماعى وعمر بن مرداس ومحمد بن عبد الله بن
الحسين ومحمد بن الفضيل الصيرفى وابوعلى راشد وعبيد الله بن
على الحلبي وعمران بن على الحلبي وهشام بن الحكم وهشام بن

(١) فى رجال الماقتانى جابر بن زيد كما نقلناه اولاً ومغفلت والصحيح

جابر بن يزيد كما يظهر من ترجمة نفس المصدر .

سالم وعبد الأعلى بن أعين و يعقوب الأحمر و زيد بن يونس وعبد الله بن سنان و معاوية بن وهب و عبد الله بن أبي يعفور . من لا يحصى كثرة مثل ذلك حرفا . الخ .

اقول : توثيق الشيخ (ره) فى حق هؤلاء غير ثابت كما لا يخفى .

٢- محمد بن خالد البرقى : فقد وثقه الشيخ فى موضع من رجاله ص ٣٨٦ وقال النجاشى ص ٢٥٨ : وكان محمدا ضعيفا فى الحديث وكان ادبيا حسن المعرفة بالاخبار وعلوم العربية .

وقد ذكروا لترجيح توثيق الشيخ على كلام النجاشى وجوها كلها ضعيفة لا عبره بها فعن الشيخ البهائى ان قول النجاشى يحتمل امرين (الاول) ان يكون من قبيل قولنا فلان ضعيف فى النحو اذا كان لا يعرف منه الا القليل .

واورد عليه بان النجاشى صرح بانه حسن المعرفة بالاخبار لكنه مردود بان المراد ظاهرا او احتمالا هو اخبار العرب و تاريخهم دون الروايات .

الثانى : ان يكون المراد رواية الحديث عن الضعفاء و اعتماده على المراسيل وعليه فلا يكون كلام النجاشى صريحا فى جرح الرجل . وكلام الشيخ نص فى تعديله فيؤخذ به .

اقول : وعلى الاحتمال الثانى بنى غيره ايضا . لكن

الانصاف ان الاحتمال الاول خلاف المتفاهم العرفى مع ان محمد بن خالد واقع فى سند كثير من الروايات كما يظهر للمتتبع .

واما الاحتمال الثانى فيرد عليه ان النجاشى قال فى ترجمة محمد بن احمد يحيى الاشعري : كان ثقة فى الحديث الا ان اصحابنا قالوا كان يروى عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولا يبالى بمن اخذ وما عليه فى نفسه مطمئن فى شئ الخ . ومعنى قوله : كان ثقة فى الحديث انه ثقة فى نفسه وان يروى عن الضعفاء ، فيكون معنى قوله ضعيفا فى الحديث انه ضعيف فى نفسه وقال فى ترجمة محمد بن جعفر بن محمد الاسدى الكوفى : كان ثقة صحيح الحديث الا انه روى عن الضعفاء الخ . ولو كان معناه - كما يزعموا - انه يروى عن الضعفاء كان معنى قوله ثقة فى الحديث انه يروى عن الثقة ولم يستعمله فى حق محمد بن احمد الذى يروى عن الضعفاء وبالجملة الحالة النفسية تحملنى على ان احتاط احتياطا لازما فى رواياته والله العالم بحقائق الامور .

٣- قال شيخنا المفيد (قد ه) فى باب النص على الكاظم (ع) من ارشاده (١) فمن روى صريح النص بالامارة من ابي عبد الله (ع) عيسى ابنه ابي الحسن موسى (ع) من شيوخ اصحاب ابي عبد الله (ع) وخاصة و بطانته وثقاته الفقهاء الصالحين رحمه

(١) ج ٢٨٨ المطبوع فى النجف سنة ١٣٨١ .

الله عليهم :

١- الفضل بن عمر الجعفي .

٢- معاذ بن كثير .

٣- عبد الرحمن بن الحجاج .

٤- فيض بن المختار .

٥- يعقوب السراج .

٦- سليمان بن خالد .

٧- صفوان الجمال .

وغيرهم (١) ممن يطول بذكرهم الكتاب .

وقال في باب النص على الرضا عليه السلام منه ص ٣٠٢ :

فمن روى النص على الرضا على بن موسى عليهما السلام

بأمامته من أبيه والاشارة منه بذلك من خاصته وثقاته واهل الورع

والعلم الفقه من شيعته .

١- داود بن كثير الرقي .

٢- محمد بن اسحاق بن عمار .

٣- علي بن يقطين .

(١) ومن جملة هذا الغير منصور بن حازم وعيسى بن عبد الله

بن محمد بن عمر بن امير المؤمنين وطاهرين محمد واسحاق وعلي ابنا

الامام الصادق (ع) يظهر من ع ٢٨٩ وعن ٢٩٠ كتابه الارشاد .

٤- نعيم القابوسي .

٥- الحسين بن المختار .

٦- زياد بن مروان .

٧- المخزومي (١) .

٨- داود بن سليمان .

٩- نضر بن قابوس .

١٠- داود بن زري .

١١- يزيد بن سليط .

١٢- محمد بن سنان .

اقول : ان توثيقه عبد الرحمن بن حجاج و فيض بن المختار
و سليمان بن خالد و صفوان و محمد بن اسحاق و ابن يقطيـــــن و
الحسين بن المختار و نضر بن قابوس تأكيد و لا ثمة له فانهم ثقاوت
او مدحون بتوثيق غير ما مدحه ، كما ان توثيقه مغارض بجرح غير مفي المفضل
و يعقوب السراج و داود الرقي و زياد بن مروان و محمد بن سنان ف اثر توثيقه
يظهر في معاذ و نعيم و المخزومي و داود بن سليمان و يزيد بن سليط و لا بد
من الاحتياط للزومي لما مر

(١) الظاهر اسمه عبد الله بن الحارث بقرينة رواية العيون

فان الشيخ المفيد و الشيخ الكليني و ان لم يذكر اسم الا ان
الصدوق صرح به في عيونه . هذا المخزومي يروى عن محمد بن
الفضيل كما في الارشاد ص ٣٠٦ .

الفائدة الخامسة والثلاثون

فى حال المكين بابى بصير

وفىها مباحث :

الف - ليث بن البختري المرادى يكنى بابى بصير بلاشك
وكناه الشيخ فى رجاله بابى يحيى . وكناه النجاشى بابى محمد (١)
وقال : قيل ابوبصير الاصغر . لم يوثقه الشيخ والنجاشى فى
كتبهما الثلاثة . واما الكشى فى كتابه الواصل الينا قال : اجتمعت
العصابة على تصديق هؤلاء الاولين من اصحاب ابى جعفر واصحاب
ابى عبد الله (ع) وانقادوا لهم بالفقه ، فقالوا : افقه الاولين
سته زرارۃ ومعروف بن خربوز وبريد و ابوبصير الاسدى والفضيل
بن يسار و محمد بن مسلم الطائفى . قالوا وافقه الستۃ زرارۃ . وقال
بعضهم مكان ابوبصير الاسدى ابوبصير المرادى وهو ليث بن
البختري انتهى كلامه (ع ٢٠٦ رجال الكشى) .

اقول : وحيث ان هذا البعض القائل غير معلوم الوثاقۃ
فلا يجدى فى حق المرادى توثيقا فتوثيق بعض الرحالين اياه

(١) كذا كناه العلامة ونقله عن ابن الغضائرى ايضا فما
ذكره العاقانى فى هامش كتابه غير متين فانه انكر ان يكون ابومحمد
كنيه لليث .

نظرا الى هذا الكلام ضعيف ونقل العلامة (قد ه) عن ابيـ الغضائري ان ابا عبد الله (ع) يتضر به ويتبرم ، واصحابهـ مختلفون في شأنه وعندى ان الطعن انما وقع على دينه ، لاعلى حديثه .

اقول : يظهر منه وثاقة الرجل في حديثه لكن مران كتاب ابن الغضائري لم يحرز سنده وان كان مؤلفه مدحاً وبالجملة جميع ما ينقل عن ابن الغضائري من كتابه مرسل غير معتبر لعدم وصوله الينا بطريق معتبر فحال توثيقاته و تجريحاته حال توثيقات بن عقه و تجريحاته . على ان ابن الغضائري لم يسند تبرم الصادق (ع) بل ارسله وهو غير حجة . فالرجاليون الذين يعتبر قولهم في حق مثل هذا الرجل لم يوثقوه وهو شئ عجيب ، نعم وثقه العلامة ردا على ابن الغضائري و وثقه من تأخر عنه لكن توثيقاتهم غير حجة لانها ناشئة عن الحدث دون الحسن هذ لو قد ورد في حق الرجل روايات فلا بد من لغت النظر اليها لتحقيق الحال و لكننى لا اذكر هنا الا ما يعتبر سندا وفهم وروده في حق ليث دلاله مدحا او ذما وهو روايتان (١) صحيح جميل بن دراج قال : سمعت ابا عبد الله (ع) يقول بشر المخبتين بالجنة : بريد بن

(١) ص ١٣٦ خلاصة الاقوال .

معاوية العجلي ، و ابابصير ليث بن البختري المرادي ، و محمد بن مسلم و زرارة اربعة نجباء اماناء الله على حلاله و حرامه ، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة و اندرست (١) .

٢- صحيح سليمان قال : سمعت اباعبد الله يقول ما اجسد احدا احبى ذكرنا و احاديث ابى الا زرارة و ابوبصير ليث المرادي و محمد بن مسلم و بريد بن معاوية العجلي و لولا هؤلاء ما كان احد يستنبط هذا . هؤلاء حفاظ الدين و اماناء ابى على حلال الله و حرامه و هم السابقون الينا فى الدنيا و السابقون الينا فى الاخرة (٢) و هذا ان الخبر ان يدلان على مرتبة عظيمة للرجل فوق مرتبة الوثاقة بمراتب كثيرة ، بل فوق مرتبة العدالة ايضا . و هما يدلان على ما قلنا من ضعف كلمات ابن الغضائرى المنقولة من كتابه و لم يقدح فى الرجل احد من الرجالين فما اقبح كلام صاحب قاموس الرجال و هو : (و اما حاله فالظاهر حسنه ص ٤٥٥ ج ٢) فان الظاهر ان حاله فوق مرتبة العدالة و الوثاقة و لا ينال مرتبة الا الا واحد من الناس رزقناها الله تعالى بحض فضل و جوده .

ب - يحيى بن (ابى) القاسم الاسدى . قال النجاشى فى اول باب الياء : يحيى بن القاسم ابوبصير الاسدى . و قيل ابومحمد ثقة و جيه روى عن ابى جعفر و ابى عبد الله (ع)

(١) ع ١٥٢ رجال الكشى . (٢) ص ٢٢٤ و ص ١٢٥ نفس المصدر

وقيل (١) يحيى بن ابي القاسم ، واسم ابي القاسم اسحاق . و
روى عن ابي الحسن موسى (ع) له كتاب يوم وليلة اخبرنا
حدثنا الحسن بن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير بكتابه . ومات
ابو بصير سنة خمس (٢) ومائة (٣) .

و روى الكشي عن محمد بن مسعود قال : سألت علي بن
الحسن بن فضال عن ابي بصير ؟ فقال : كان اسمه يحيى بن ابي
القاسم . فقال : ابو بصير كان يكنى آبا محمد وكان مولى لبني
اسد وكان مكفوفاً فسألته هل يتهم بالغلو ؟ فقال : اما الغلو فلا
لم يتهم ولكن كان مخطئا (٤) .

اقول : فقد ثبت بهذا الطريق المعتبر تخليطه ، لكنّه
مجمل ولا يسرى اجماله الى توثيق النجاشي فلا بد من الاخذ به
اذ لم يضعفه احد من الذين يعتبر قوله في حق مثل الرجل .
وما يدل على ان تخليطه هذا غير راجع الى دينه
و حديثه نقل الكشي اجتماع العصاة على تصديقه ، مع انه هو
الذي نقل كلام ابن الفضال اليه وكذا وثقه النجاشي مع اطلاعه
على ذاك الكلام .

(١) اشارة الى كلام الشيخ في رجاله في اصحاب الباقر (ع) —

كما سنقله .

(٢) والصحيح خمسين بدل خمس فنسختي غلط وقد نقل

نعم يشكل الامر فى سؤال العياشى عن اتهام غلوه فسان ابا بصير لو كان ثقة و منقادا اجماعا لم يسئل العياشى هذا السؤال اللهم الا ان يقال انه عن اتهامه بالغلولا عن نفس الغلو (٥) .

قال الشيخ فى فهرسته (٦) يحيى بن القاسم يكنى ابا بصير له كتاب مناسك الحج رواه على بن ابي حمزة والحسين بن ابي العلاء عنه . و قال فى رجاله ص ١٤٠ فى اصحاب الباقر (ع) يحيى بن ابي القاسم يكنى ابا بصير مكفوف واسم ابي القاسم اسحاق . وقال فى اصحاب الصادق (ع) ص ٣٣٣ يحيى بن ابي القاسم ابو محمد يعرف بابى نصير (بصيرخ كما قيل) الاسدى مولا هم كوفى تابعى مات سنة خمسين ومائة بعد ابي عبد الله (ع) وقال فى اصحاب الكاظم (ج) : يحيى بن ابي القاسم يكنى ابا بصير (٧) ص ٣٦٤ .

هـ جامع الروايات وقاموس الرجال عنه ايضا الخمسين وهو الموافق لما فى رجال الشيخ .

(٣) ص ٣٤٤ رجال النجاشى .

(٤) ص ١٥٤ و ص ١٥٥ رجال الكشى .

(٥) او يقال ان الغلو المذكور لم يكن منافى الوثاقة او ان

العياشى انما سئل عنه فى ابتداء حاله وقبل خبر رويته .

(٦) ص ٢٠٧ و ص ٢٠٨ .

(٧) هكذا فى نسختنا المطبوعة فى المطبعة الحيدرية فى

ومن تأمل في رجال الشيخ يطمئن بسوق الاشتباه في كلامه في أصحاب الصادق (ع) أما منه أو من النسخ في سقط كلمة (أبي) وفي ذكر حرف (نون) مكان حرف (ب) في كلمة نصير.

والأصح أن اسم والد أبي بصير هو أبو القاسم لتصريح الشيخ به والعمدة التي ترجح قوله على قول النجاشي هو ذكر ابن فضال ذلك فلاحظ . هذا ما يتعلق بكلام الشيخ والنجاشي وغيرهما وأما الكشي فقد عرفت أنه نقل اجتماع العصابة على تصديقه ولا ينافيه قول بعضهم المرادى مكانه ، فإن الأكثر على تصديق الأسدى فيكون ثقة ، وليس وجه التوثيق هو نقل الإجماع المذكور حتى يقال أنه منقول غير حجة بل لكشفه عن توثيق جمع له ، ولا أقل من كشفه توثيق الكشي فقط فيثبت به وثاقته .

وأما ما ذكره الفاضل العامقاني (ره) في جواب الشهيد الثاني بأن الأسدى الذي اجتمع العصابة على تصديق ليس هو — النجف الأشرف لكن الظاهر من رجال العامقاني وقاموس الرجال ع ٣٨٣ ج ٩ عدم هذا العنوان في أصحاب الكاظم (ع) فانهما نقلًا عن الشيخ في أصحاب الكاظم (ع) عنوان : يحيى بن القاسم الحذاق واقفي . وفي نسختي من رجال الشيخ ذكر هذا العنوان قبل العنوان الذي ذكرنا في المتن بعنوان واحد فتدبر .

يحيى بل هو عبد الله بن محمد الاسدي مرسل له ارسال
 الصلوات فهو تحكم وان سبقه القهباني (ره) ايضا كما قيل ، بل
 الظاهر وهو المنقول من الباحثين انه يحيى بن ابي القاسم كما
 ذكره الشهيد الثاني (قده) للانصراف فان عبد الله بن محمد
 الاسدي المذكور ان ثبت وجوده غير مشهور بحيث ينصرف اليه
 اطلاق كنيته ابي بصير ، بل لا يوجب تردد اللفظ بينه وبين يحيى
 اذا اطلق اي ابوبصير الاسدي ينصرف الى يحيى والمناقشة فيه
 خلاف الانصاف .

اذا عرفت هذا فلا بد من النظر الى الروايات الواردة في
 حق الرجل بعد الاعراض عما في سنده من ضعف او يكون الراوي عن
 الامام هو نفسه فان مدح احد لا يثبت بقوله . او تكون الرواية غير
 دالة على مدح وذم .

١- صحيح شعيب العرقوقي قال : قلت لابي عبد الله (ع)
 ربما احتجنا ان نسأل عن الشيء فمن نسأل ؟ قال : عليك بالاسدي
 يعني ابا بصير ص ١٥٣ رجال الكشي .

٢- صحيحة الآخر عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله
 (ع) عن امرأة تزوجت ولها زوج فظهر عليها ، قال : ترجم
 المرأة ويضرب الرجل مائة سوط لانه لم يسأل . قال شعيب فدخلت
 على ابي الحسن (ع) فقلت له : امرأة تزوجت ولها زوج ؟ قال :

ترجم المرأة ولاشئ على الرجل ، فلقبت ابابصير ، فقلت له انسى
سألت ابالحسن (ع) عن المرأة التى تزوجت ولها زوج قال ترجم
المرأة ولاشئ على الرجل قال : فمسح صدره وقال : ما اظن
صاحبنا تنساهى حكمه بعد (١) .

اقول : الظاهر ان ابابصير هو المكفوف الاسدى دون
المرادى وغيره لان شعيب هذا ابن اخته اى اخت يحيى بن
القاسم كما صرح به النجاشى فى ترجمه شعيب ص ١٤٧ فتأمل .

على ان ادراك لىث للكاظم (ع) غير ثابت خلافا للشيخ
فى رجاله اذ لم يوجد روايته له عن الكاظم (ع) وهذا هو
الظاهر من النجاشى ايضا والرواية لاتدل على فساد فى حديثه
وصداقته بل يدل على انه ظن بالامام الظن السوء الا ان يقال
ان انكار علم الامام فى المسائل الفرعية انكار لاماته فى الحقيقة
اذ لا يكون الشخص اماما حتى يعلم ما يحتاج اليه الامة من
الحلال والحرام . ومثل هذا الاشتراط لم يكن خفيا عند الشيعة
حتى فى تلك الاعصار . هذا ولكن ولايحتمل احتمالا عقلانيا
ان ابابصير بقى على حاله وانكر امامه ابى الحسن وعلمه والا لا
شتهر وذاع فالظاهر انه رجع عن اعتقاده هذا . على ان الالتزام
بما فى الرواية غير ممكن بالقياس الى القواعد اذ لا معنى لغرب
الرجل لعدم صدور ما يوجب منه .

(١) ص ٥٣ و ٥٤ رجال الكشى .

و قد يورد على الروايته بالارسال فان الكشى رواها عمن
حمدان و بينهما فصل كثير فلا تكون بحجة .

و بالجملة بعد ما عرفت من حسن حاله يلزم حمل هذا
الخبر على محمل صحيح ما على انا لا ننظر الى اعتقاد الرجل كل
النظر ، بل الى وثاقته و صدقته فى اداء الحديث و هذه الرواية
لا اشارة فيها الى كذبه و عدم وثاقته . فالحق وجوب قبول خبره كما
فى سابقه . ثم ان الكشى نقل روايات متعددة متعلقة بابى بصير
لكن السالم منها سنداً ما ذكرناه و ان شئت العثور عليها فلاحظ
كتابه (١) و الله الهادى .

نعم هنا صحيحة ثالثة لشعب رواها الشيخ عنه قال سألت
ابا الحسن عن رجل تزوج امرأة لها زوج قال يفرق بينهما فقلت
فعليه ضرب ؟ قال : لا ماله يضرب ؟ فخرجت من عنده و ابوبصير
بحيال الميزاب فاخبرته بالسألة و الجواب . فقال اين انا قلت
بحيال الميزاب . قال فرفع يده و قال : وب هذا البيت ارب هذه
الكعبة لسمعت جعفر (ع) يقول : ان عليا (ع) قضى فى الرجل
تزوج امرأة لها زوج فرجم المرأة و ضرب الرجل الحد ثم قال : لو
علمت انك عملت لفضحت راسك بالحجارة ثم قال : ما اخوفنى ان لا
يكون اوتى علمه (٢) .

(١) ص ١٥٣ و ص ١٥٤ و ص ١٧٥ و ص ٤٠٢ .

(٢) ص ٣١١ ج ٣ تنقيح المقال .

اقول : يجرى فيه بعض ما اجبنا عن سابقتها فلاحظ .

(ج) : عبد الله بن محمد الاسدي كوفي يكنى ابا بصير ذكره الشيخ في رجاله ص ١٢٩ وعنوانه الكشي ايضا بقوله : ابو بصير عبد الله بن محمد الاسدي ثم نقل رواية سنداه عن عبد الله بن وضاع عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن مسأله في القرآن . . . ع ١٥٥ و للفاضل المامقاني اشتباهات في ترجمه الرجل تظهر للمراجع المتدبر .

اقول : رواية الكشي لم تثبت كونها عن عبد الله بن محمد الاسدي ولعلها من يحيى بل هو الظاهر فان النجاشي قال في ترجمه عبد الله بن وضاع انه صاحب ابا بصير يحيى بن القاسم كثيرا وعرف به له كتب يعرف منها كتاب الصلوة اكثره عن ابي بصير ص ١٥٩ (١) وصاحب فاموس الرجال (ع ١١٩ ج ٦) انكر وجود هذا الرجل وحكم بتحريف نسخه رجال الكشي وخط الشيخ ايضا وقال انه اغتر بالنسخ المحرفة والمغلوطه من الكشي وله كلام لا يحسن لنا نقله فانه من التطويل بلا طائل .

والحق انه لا دليل على تخطئة الشيخ الطوسي (قد هـ) وجزم

(١) بل نفس الرواية المذكورة لا تخلو عن اشعار ما يكون ابي بصير هو يحيى دون عبد الله اذ في اخرها : فقال (اى ابو عبد الله ع) يا ابا محمد ليس لكم . . . ويحيى هو المكنى بابي محمد دون عبد الله .

صاحب القاموس (ره) بها فى غير محله وربما يظهر من بعض الرجاليين اتحاده مع عبدالله بن محمد الاسدى الحجال واطال فى كلامه ذكر القرائن غير انه واضح الفساد فان المعنون من اصحاب الباقر (ع) والحجال من اصحاب الرضا (ع) كما صرح بهما الشيخ (قده) .

ثم ان الرجل مجهول لم يرد فيه مدح ولا ذم ، ولكن جهالته لا تضر باعتبار الروايات المعتبره سندا الى ابي بصير وان لم يفهم كونه مراديا او ييحيى ، وذلك لانصراف الكنيه المذكوره اليهما دون عبدالله كما لا يخفى .

(د) : يوسف بن الحارث قال الشيخ فى رجاله فـى اصحاب الباقر (ع) يوسف بن الحارث تبرى يكنى ابا بصير عن ١٤١ وفى النسخة المطبوعة من رجال الكشى ص ٣٣٤ : و ابو بصير بن يوسف بن الحارث تبرى (١) و بين الكلامين خلاف ، فان الشيخ كنى يوسف بابى بصير و الكشى جعل ابا بصير ابن يوسف و اما احتمال التعدد فهو مرجوع غايته . لكن قيل (٢) ان فى الكشى

(١) يقال ان جماعه من الزيديه دخلوا على ابي جعفر (ع) وكان عنده زيد بن على فاظهروا عقائد هم فقال لهم زيد : بترتم امرنا بتركم الله . فسمو بتريه .

(٢) قيل اول من جرى على الانكار الفاضل العنايفانـه

هكذا : و ابونصر بن يوسف بن الحارث بترى . واشتبه على الشيخ
فقرء ابابصير مبدلا النون بالباء الموحدة و مزيدا للياء المثناة بعد
الصاد و حذف كلمه الابن فعده من اصحاب الباقر . فابوبصير
يوسف بن الحارث لا وجود له فى الاسانيد ولا فى الرجال . وعن
المحدث الحرفى هاشم وسائله : محمد بن احمد بن يحيى يروى
تاره عن يوسف بن الحارث وعن ابى بصير يوسف بن الحارث تاره
اخرى وهما واحد ، وقد ذكر الشيخ فى كتاب الرجال ان ابابصير
يوسف بن الحارث من اصحاب ابى جعفر الباقر (ع) و الذى يظهر
من الاسانيد و من كتب الرجال انه من اصحاب ابى جعفر الثانى
(ع) و ان الشيخ قد اشتبه ابوجعفر الثانى بالاول انتهى . وعن
الوحيد (ره) : و قد اتفق ذلك من الشيخ (ره) فى غير موضع .
اقول : المحدث الحروان خطأ الشيخ فى عد الرجل من
اصحاب الباقر (ع) لكنه وافقه على كونه (اى كون يوسف) هــ
المكنى بابى بصير لا ابنه ولا ان الكنيه ابونصر كما اعترض جمع على
— بعد ذكره ابانصر بن يوسف قال : هكذا فى النسخ الكتاب
عندنا باجمعها و هى متعددة مصححه وغير مصححه و اشتبه على
الشيخ (ره) . . . فقرء ابوبصير يوسف بن الحارث . الخ .
اقول : نقله اتفاق النسخ المتعدده المذكوره على ما
ذكره يوهن ما فى النسخه المطبوعه عندنا .

الشيخ .

و يقول صاحب القاموس ص ٤٧٤ ج ٩ انه لم يقف على روايه
محمد بن احمد بن يحيى عن ابي بصير يوسف و قال : لم ينقله
جامع الرواه الذى هذا فنه (١) بل يروى ابدًا عن يوسف بن
الحرث بدون كنيه ابي بصير كما فى زيادات كيفيه صلاه التهذيب
(٢) و احكام فوائت صلوته و حدود لواطه (٣) وديه عين اعوره (٤)
و قال ايضا : واما ما ادعاه القهبانى من ان الكشى قال فى محمد
بن اسحاق المتقدم : ابونصر بن يوسف بن الحرث فمن تحريف
نسخته . و لولا لعنونه الخلاصه و ابن داود لا لتزامهما بعنوان
مثل الكشى و الذى وجدت فى اصل الكشى (ابوبصير بن يوسف
الحارث) و الظاهر زياده كلمه — بن — بدليل نسبه ابن داود
يوسف بن الحرث ابوبصير الى الكشى كما نسبه الى رجال الشيخ ثم
ان هذا الفاضل المتتبع ذكر ما اعتقده بعنوان التحقيق و حاصله
انحصار الى بصير فى ليث و يحيى و عدم اطلاقه على عبد الله و يوسف
هذا و عدم كونه من اصحاب الباقر (ع) ثم بنى على ضعفه (اى

(١) لاحظ ص ٤٦ ج ١٥ من معجم رجال الحديث .

(٢) ص ٣١٣ ج ٢ الطبعه الحديثه .

(٣) اقول لاحظ ص ٥٢ ج ٩ التهذيب .

(٤) ص ٢٧٥ نفس المصدر .

ضعف يوسف بن الحارث تبعاً للفاضل الماقي لا استثناء ابن الوليد
وابن بابويه وابن نوح له من رجال نوادر الحكمه .

اقول : بعد تطابق كلام الشيخ مع النسخه المطبوعه من
رجال الكشى فى الكنيه و تصديق صاحب الوسائل (وان فرضنا
اختلاف نسخ الكشى وعدم ثبوت دعوى صاحب الوسائل) ليس لنا
دليل نجزم بخطأ الشيخ ، و الاحتمال لا يوجب الايراد كما هو
ظاهر . وما ذكره صاحب قاموس الرجال من تحقيقه الذى لم نذكره
دعوى فارغه من الدليل فلا يقام له وزن . وعليه فلامانع من ان يكون
يوسف الذى يروى عنه محمد بن احمد و استثنوه من رجال نوادر
الحكمه غير يوسف المبحوث عنه هنا ثم يبقى الاختلاف بين كلام
الشيخ و الكشى فى المكنى و انه يوسف او ابنه الذى يكون اسمه
مجهولاً و من جعل كلمه الابن زائده فى كلام الكشى و يرجح عليه
كلام الشيخ لم يكن مجازنا عند الخير . فتأمل .

ثم ان الرجل (على فرض وجوده) مجهول . ولكن مع
ذلك لا يوجب التوقف فى الروايات المرويه عن ابي بصير فانه منصرف
الى احد الاوليين الثقتين ، بل لعله لم يوجد لعبد الله بن
محمد و يوسف روايته ، فكيف يتوقف لاجل جهالتهم فى الروايات
الكثيره المذكوره فافهم .

(هـ) : قال الكشى فى ضمن نقل الروايات الماد حطويونس

بن عبد الرحمن ع ٤١٠ و روى عن ابى بصير حماد بن عبد الله بن اسيد الهروى عن داود بن القاسم عن ابى هاشم الجعفرى والايراء عليه بخلو كتب الرجال عن ذكره وتكنيه واه لان عدم ذكر احد اياه لا يوجب عدم وجوده وخطا الكشى (١) . وحيث انه ليس فى طبقه ليث و يحيى فلا يضر جهالته بصحة الروايات المرويه عن ابى بصير .

ثم ان المكفوف هو يحيى واما ليث فلم يثبت كونه مكفوفاً ، و ربما يستثم من بعض الروايات انه ايضا مكفوف ، بل يظهر من بعضها ان يحيى غير مكفوف اكن الاظهر ما قلنا مع عدم ثمره فيه هذا ما اوردنا ذكره فى المكنين بابى بصير وانى ارجو الله تعالى ان يسلم البحث عن الخبط والغلط اذ قل من تعرض للمقام ولم يشته فى جملة من النواحي او فى بعضها ولعله لا يوجد باحث باحث لم يرتكب السهو والاشتباه فى المقام والله العالم .

(١) المورد هو الفاضل المامقانى فى ترجمه حماد فى المجلد الاول من كتابه وفى باب الكنى ع ٥ من المجلد الثالث وجعل ابا حماد عبيد الله لا عبد الله كما فى نسخته المطبوعه من الكشى .

الفائدة السادسة والثلاثون

فى وثيقة معلى بن خنيس

قال النجاشى فى حقه : مولى جعفر بن محمد (ع) ومن قبله كان مولى بنى اسد كوفى بزاز ضعيف جدا لا يعول عليه ، له كتاب يرويه جماعه ٠٠٠ ع ٣٢٧ .

وعن ابن الغضائرى : انه كان مغيريا ثم دعى الى محمد بن عبدالله المعروف بالنفس الزكية وفى هذه الظنه اخذه داود بن على فقتله ، والغلاه يضيفون اليه كثيرا ولا ارى الاعتماد على شئ من حديثه .

وذكر الشيخ الطوسى (قده) فى ضمن المحمودين وقال : وكان من قوام ابي عبدالله (ع) وانما قتله داود بن على بسببه وكان محمودا عنده ومضى على منهاجه وامره مشهور (١) .

والحق ما عليه الشيخ من حسن حاله وقبول رواياته وان كنا نزع سابقا ضعفه وذلك للروايات الدالة على ذلك ، واليك ما هو المعتبر سندا .

١- صحيح اسماعيل بن جابر قال : كنت عند ابي عبدالله (ع) مجاورا بمكة ٠٠٠ فانصرفت الى ابي عبدالله (ع) فلما رأى

(١) ع ٢١٠ كتاب الغيبة المطبوعة فى النجف سنة ١٣٨٥ .

قال لى : يا اسماعيل قتل المعلى بن خنيس فقلت نعم فقال : اما والله لقد دخل الجنة (رجال الكشى ع ٣٢٣) .

٢- موثقة اسماعيل : لما قدم ابواسحاق يريد به الصادق (ع) من مكة فذكر له قتل المعلى بن خنيس قال : فقام مغضبا يجرثوبه فقال له اسماعيل ابنه يا ابت اين تذهب ؟ فقال : لو كانت نازلة لقد مت عليها فجاء حتى قدم على داود بن على فقال له : يا داود لقد اتيت ذنبا لا يغفره الله لك قال : وما ذلك الذنب ؟ قال قتلت رجلا من اهل الجنة ثمكث ساعة ثم قال : انشاء الله (ع ٣٢٥ المصدر السابق) .

٣- صحيح الوليد بن صبيح قال : جاء رجل الى ابوعبد الله (ع) يدعى على المعلى بن خنيس دينا عليه ، وقال ذهب بحقى ، فقال له ابوعبد الله (ع) ذهب بحقك الذى قتله ثم قال للوليد : قم الى الرجل فاقضه من حقه فانى اريد ان ابرد عليه جلده الذى كان باردا .

٤- صحيح اخرى له . . . فقال ابوعبد الله (ع) رحم الله المعلى بن خنيس ثم قال : اف للدنيا دار بلاء سلطه الله فيها عدوه على وليه ع ٢٣١ ج ٣ - رجال العامقانى .

اقول : يمكن المناقشه فى الروايه الاولى بان دخول المعلى الجنة لاجل شهادته وكذا فى الثالثة لاحتمال استناد برد جلده

الى شهادته لا الى عدالته فلاتدلان على مدحه في حياته . كما
ان غضب الامام واقدامه على النازله على ما في الروايه الثانيه
يمكن ان يكون لما يرجع الى شخصه من التوهين الحاصل من قتل
وكيله لكن ذيل الروايه الثانيه ظاهر ظهورا قويا في حسن حاله
بل جلالته قبل شهادته وان استحقاقه للجنه من غير جهه
شهادته ، كما ان الروايه الرابعه ايضا لها فلهور في مدحه
وجلالته مع قطع النظر من قتله في سبيل امامه ومذهبه .
فتضعيف النجاشي اياه ضعيف جدا لا يلتفت اليه .

الحمد لله اولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً .

مولفات المؤلف

- ۱-۳- محراط الحق در علم كلام عربى - مطبوع .
- ۴- عقايد اسلامى چاپ سوم فارسى - مطبوع .
- ۵- اقتصاد معتدل فارسى - مطبوع .
- ۶- فوايد دين در زندگى - فارسى - مطبوع .
- ۷-۸- حدود الشريعة فى محرماتها فقه استدلالى - عربى - مطبوع .
- ۲ جزء .
- ۹- قرآن يا سند اسلام فارسى - مطبوع .
- ۱۰- مقالات - فارسى - مطبوع .
- ۱۱- فوايد رجاليه عربى - كتاب حاضر .
- ۱۲- متافيزيك از نظر رئاليزم فارسى - مطبوع .
- ۱۳- دين و اقتصاد فارسى - مطبوع .
- ۱۴- عقايد و مسائل و اخلاق فارسى - مطبوع .
- ۱۵-۱۷- حدود الشريعة فى واجباتها - عربى - غير مطبوع - ۳
- جزء .
- ۱۸- شرح كفاية الاصول - عربى - غير مطبوع .
- ۱۹- شرح العروة الوثقى - عربى - غير مطبوع .

- ۲۰- گفتگوی دو رفیق - فارسی - غیر مطبوع .
- ۲۱- در پناه اسلام - فارسی - غیر مطبوع .
- ۲۲- خاطرات زندگی - فارسی - غیر مطبوع .
- ۲۳- کَشکول - فارسی و عربی - غیر مطبوع .
- ۲۴- دیوان شعر - فارسی - غیر مطبوع .
- ۲۵- آینده حِرزه های علمی - فارسی - غیر مطبوع .
- ۲۶- هدایه المؤمنین - عربی - غیر مطبوع .
- ۲۷- حل ۶۶ سؤال علمی - فارسی - غیر مطبوع .
- ۲۸- حجت ۰۰۰ فارسی - غیر مطبوع .